وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعةالعربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

تأثير الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة في السياسة الدولية
-البريكس نموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية- تخصص:
دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبين:

- نصيب سمير
- هريم بوبكر

إشراف الأستاذ

د. فتحي معيفي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. يوسف أزروال	أستاذ محاضر ب	رئيسا
د. فتحي معيفي	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
أ. محمود دريدي	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة في السياسة الدولية -البريكس نموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية- تخصص:

دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبين:

- نصيب سمير
- هريم بوبكر

إشراف الأستاذ:

د. فتحي معيفي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. يوسف أزروال	أستاذ محاضر ب	رئيسا
د. فتحي معيفي	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
أ. محمود دريدي	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين ، وبعد

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي انجاز هذا العمل بفضله فله الحمد أولا وأخرا.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف الدكتور / فتحي معيفي الذي لم يدخر جهدا في مساعدتي، كما هي عادته مع كل طلبة العلم، وكان يحثني على البحث، ويرغبني فيه، وبقوي عزيمتي عليه فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتعه بالصحة والعافية ونفع بعلمه.

كما أشكر القائمين على جامعة تبسة وعلى رأسهم أساتذة كلية العلوم السياسية الذين رافقونا طيلة المسيرة الدراسية ووفقهم الله لكل خير لما يبذلونه من اهتمام بالطالب

إهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المعرفي إلى:

الوالدين الكريمين عرفانا لهما بأفضالهما علي

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل الأصدقاء الكرام

إلى كل الذين لم يسعهم قلمي إلى كل طالب علم.

بوبكر

إهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المعرفي إلى:

الوالدين الكريمين عرفانا لهما بأفضالهما علي

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل الأصدقاء الكرام

إلى كل الذين لم يسعهم قلمي إلى كل طالب علم.

سمير

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	9
إهداء	9
فهرس المحتويات	9
مقدمة	9
الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية/ القوى الصاعدة: مقاربة معرفية	36-8
تمهيد	8
المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	24-9
المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها	14-9
المطلب الثاني: أنواع الدبلوماسية الاقتصادية	22-14
المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم الدولية	24-22
المبحث الثاني: مفهوم القوى الصاعدة	27-25
المطلب الأول: التعريف بالقوى الصاعدة	26-25
المطلب الثاني: مؤشرات قياس القوى الصاعدة	27-26
المبحث الثالث: التصورات الفكرية والنظرية للقوى الصاعدة/ الدبلوماسية الاقتصادية	36-28
المطلب الأول: نماذج الدبلوماسية الاقتصادية	32-28
المطلب الثاني: مقاربة تحول القوة	35-33
المطلب الثالث: الاقليمية الجديدة	36-35
الفصل الثاني: تأثير الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة على النظام الدولي	56-38
تمهيد	38
المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد	45-39
المطلب الأول: الدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد	41-39

المطلب الثاني: قضايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد	45-42
المبحث الثاني: القوى الصاعدة والتحول في النظام الدولي	53-46
المطلب الأول: أثر التهديدات العالمية الجديدة على التوازنات الجديدة	49-46
المطلب الثاني : التأثيرات الإقليمية للقوى الصاعدة	53-49
المبحث الثالث: أثر الدبلوماسية الاقتصادية في تنامي القوى الصاعدة	57-54
المطلب الأول: دور الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية	55-54
المطلب الثاني: استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة	57-56
الفصل الثالث:مجموعة البريكس كأنموذج لتجسيد الدبلوماسية الصاعدة	65-58
تمهيد	58
المبحث الأول: موقع البريكس على الخارطة السياسية الدولية	66-59
المطلب الأول: ارهاصات ميلاد ونشأة مجموعة دول البريكس	61-59
المطلب الثاني: الوزن الاقتصادي والسياسي لدول مجموعة البريكس	66-61
المبحث الثاني: تأثير مجموعة البريكس على النسق الدولي	76-67
المطلب الأول: دول البريكس وخطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي	69-67
المطلب الثاني : بريكس وتغيير النظام الدولي	76-69
المبحث الثالث: التحديات المواجهة لدور مجموعة البريكس	88-77
المطلب الأول: التحديات الداخلية لدول مجموعة البريكس	81-77
المطلب الثاني : آفاق الدبلوماسية الاقتصادية على ضوء البريكس	88-82
الخاتمة	90-89
قائمة الملاحق	
قائمة المراجع	

مقدمـــة

مقدمة

مع دخول العالم القرن الواحد والعشرين بدأ المشهد العالمي بالتغيّر، فكما أنّه ليس باستطاعة القليل من المراقبين التشكيك بفكرة أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية وأوروبا واليابان تبقى في قائمة القوى الرئيسية اليوم، كذلك لا يمكن التشكيك بفكرة أنّ الصين والهند قد نهضتا بالفعل وقامتا بتحويل تأثير صعودهما إلى مستوى "القوّة الرئيسية"، في حين يبقى الواقع الديمغرافي لروسيا عائقا أمامها لضمان موقعها كقوّة رئيسية في المستقبل على الرغم ممّا تمتلكه من عوامل قوّة كمصادر الطاقة والترسانة النووية.

وبعيدا عن هذه القوى الست، يبقى النقاش قائما حول الكيفية التي يمكن بها قياس القوّة النسبية والتأثير الذي تتركه قوى صاعدة أخرى مثل البرازيل وكوريا الجنوبية التي تمتلك بلا شك العناصر التي تخوّلها أن تكون قوّة رئيسية لكن ليس بالقدر الكافي مقارنة بالآخرين.

وأضحت التكتلات الدولية إحدى الظواهر الأساسية المميزة للسياسات الدولية والنسق الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ورغم وجود العديد من التمايزات المهمة بين هذه المجموعات من حيث الأهداف، وحجم العضوية، ودرجة استقرارها وتماسكها، أو من حيث أنماط تفاعلاتها مع النسق الدولي والمؤسسية الدولية التقليدية التي تطورت عقب الحرب العالمية الثانية، فإنه يمكن الحديث عن العديد من القواسم المشتركة بين هذه المجموعات على نحو يسمح بالتعامل معها كظاهرة مستقرة في السياسات الدولية ومنظومة ما بعد الحرب الباردة.

وقد ارتبطت هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوحا بالاقتصاديات الصاعدة، حيث تمثل هذه الظاهرة إلى حد كبير انقطاعا مع نمط المؤسسية الدولية التقليدية، والتي شكلت أطرا أساسية لإدارة التفاعلات والسياسات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، بدءا من الأمم المتحدة ومنظومة الوكالات والهيئات التابعة لها، وصندوق النقد الدولي FMI ، والبنك الدوليBM ، واتفاقات الجات GATT ، ثم منظمة التجارة العالميةOMC ، فضلا عن المنضمات والترتيبات الإقليمية التقليدية، أو ما يعرف بالموجة الأولى من الإقليمية، بالإضافة إلى مجموعة الدول السبع الصناعيةG7، والتي قامت جميعها على أسس وسمات محددة لا تتوافر في المجموعات الدولية الصاعدة باعتبارها ظاهرة جديدة.

ويشغل موضوع الدبلوماسية الاقتصادية اهتمام كبار مسؤولي الشؤون الخارجية للقوى الصاعدة، ودول البريكس خاصة كنمط جديد لإدارة العلاقات الدولية في شقها الاقتصادي، وقد ازدادت نشاطات الدبلوماسية الاقتصادية كثيرا في السنوات الأخيرة، حيث قامت دول البريكس بوضع مخططات واستراتيجيات بناءا على نشاط الدبلوماسية وهذا قالته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كونداليزا رايس" في خطاب لها في العام 2006 تقول فيه "في القرن الواحد والعشرين، تعيد قوى ودول ناهضة مثل الصين والهند والبرازيل ومصر وإندونيسيا وأفريقيا الجنوبية تشكيل مسار التاريخ بشكل متزايد".

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع البحث يتناول الكشف عن دور الاقتصاد والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن في تطور الدول واحتلالها لمراتب متقدمة في الساحة الدولية ، من خلال الكشف عن دور الدبلوماسية الاقتصادية في صعود بعض الدول التي أصبحت فواعل رئيسية في النظام ، وأصبحت تنافس الدول الكبرى في النظام الدولي، هذه الدول هي مجموعة البريكس ، حيث تظهر الدراسة علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالقوى الصاعدة ، من خلال البحث في دور الدور الاقتصادية في نهوض الدول واحتلالها مكانة في النظام الدولي ، حيث أن القوة الاقتصادية للدولة تمثل أهم معيار للتصنيف. وتتمثل أهمية الدراسة في :

- إعطاء صورة تعريفية للدبلوماسية الاقتصادية والقوى الصاعدة.
- كونه يبحث في فلك العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والقوى الصاعدة، من خلال تناول دور الاقتصاد في صعود هذه الدول.
- اعطاء جملة من التصورات حول واقع الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية وربطها بدول لها وزن في العلاقات الدولية وهي دول مجموعة البريكس.
- فهم التوجهات الجديدة للسياسة الدولية والتي تنطلق أساسا من الدبلوماسية الاقتصادية.
- إن الموضوع هو محاولة جزئية لإعطاء سيناريو توليفي لمستقبل الدبلوماسية الاقتصادية على ضوء دول مجموعة البريكس.

2– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للوصول إلى:

- إبراز حقيقة أن جوهر العمل الاقتصادي لأي دولة في العالم يتوقف على عوامل متعددة بعضها داخلي وبعضها مرتبط بالخارج يحتاج إلى دبلوماسية اقتصادية لإنجازه.
- توضيح أن الدبلوماسية الاقتصادية تقوم على علاقة بين طرفين أو أكثر قد يكونان متكافئين أوغير متكافئين، يتداخل فيها الاقتصاد والسياسة، ولا يوجد تعاون سياسي دون أجندة اقتصادية، ولا يوجد تعاون اقتصادي دون مطالب سياسية.
- إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق أهداف النمو والتطور.
- توضيح العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة المتمثلة في مجموعة بريكس وتأثيرها في مستقبل النظام الدولي.
- معرفة طبيعة الصعود الحاصل في دول البريكس بشكل رئيسي، والمقومات التي تتمتع بها هذه المجموعة، ووضع القارئ في صورة واضحة أمام طبيعة هذا التحالف الدولي المتميز، واختلافاته في كثير من الأمور.

– التعرف على مدى قدرة هذه المجموعة على التواجد في الساحة الدولية بحيث يكون لها أثر يتناسب مع حجمها ;وقدراتها، والتعرف على الإمكانيات التي تميز هذه المجموعة وتجعل منها قوة فاعلة على الساحة الدولية، ومدى توجهها لنظام دولي متعدد الأقطاب.

–التعرف على وضع النظام الدولي القائم، ومقوماته ومراحل تطوره، وطبيعة التحالفات القائمة فيه.

–استشراف المرحلة المقبلة لتواجد البريكس في المنظومة الدولية.

3– أسباب اختيار الموضوع :

أ– الأسباب الذاتية:

- توافر رغبة شخصية مغمورة في تجاه ممانعة ميلاد حاجز قوي ومعلن حول موضوع القوى الصاعدة.

- نشوء خطاب داخلي، يستبطن إقرارات حادة تجاه الاستعصاء الممتد خارج حيز القبولات الناشئة حول دور الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية .
- الرغبة في البحث في موضوع شكل النظام الدولي ومستقبله من خلال دراسة موضوع القوى الصاعدة وتأثيرها في مستقبل النظام .
- الرغبة في التعرف على مجموعة البريكس ودورها في النظام الدولي في الوقت الراهن، وفي المستقبل.

ب- الأسباب الموضوعية:

توافرت جملة أسباب موضوعية دفعت بنا نحو بناء هكذا خطة عمل تؤسس لمعالجة الإشكالية العامة للموضوع أهمها:

- دلالات الواجهة العلائقية الجديدة ضمن حيز العلاقات الدولية وهيكل السياسة العالمية، والتي اصطبغت بحالة من التعقد في العلاقات والاتصالات وتنامي أدوار جديدة بفواعل. جدد وتنظيمات جديدة .أدت إلى خلق حالات عجز وتراجع، كما خلقت حوافز أنماط تراكب جديدة ما بين تلك الفواعل نفسها، مما أدى إلى ضبابية في المشهد الدولي وصعوبة معرفة شكله ومستقبله.
- تنامي دور الاقتصاد في العلاقات ، ودور القوة الاقتصادية حيث أصبح عامل مهم في بناء قوة الدولة ووزنها في المنظومة الدولية.
- موضوع الدبلوماسية الاقتصادية والقوى الصاعدة هو موضوع حديث ولا توجد فيه الكثير من الدراسات ، حيث يأتي هذه الدراسة كإضافة علمية في هذا الموضوع.
- الدور الذي تلعبه القوى الصاعدة في النظام الدولي، بفصل قوتها الاقتصادية ورغبتها في لعب دور مهم وفعال في العلاقات الدولية على غرار دول مجموعة البريكس.

4- إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذا الموضوع" دور الدبلوماسية الاقتصادية حول تأثير العلاقات الاقتصادية ما بين الدول والفواعل الجدد في السياسة العالمية، مما يفرض جملة من التغيرات والحوافز على الدول الصاعدة حيث أنه تأكد الدور الكبير الذي تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية، وهو ما يدفعنا إلى طرح التساؤل المركزي التالي:

كيف وظفت دول البريكس الدبلوماسية الاقتصادية للتأثير في السياسة الدولية ؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية ؟

- كيف استطاعت مجموعة دول البريكس احتلال مكانة مرموقة في النظام الدولي ؟

- كيف أثرت مجموعة دول البريكس في السياسة العالمية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية؟

5- فرضيات الدراسة:

- خلقت الدبلوماسية الاقتصادية فرصاً مواتية لتطور ونجاح اقتصاد بعض الدول النامية.

- ساهم معدل النمو المرتفع لدول البريكس في تدعيم مكانتها على الساحة الدولية، وجعلت منها قوة اقتصادية لها تأثير في السياسة الدولية.

6- حدود الدراسة :

أ- المجال المكاني: تمسح الدراسة مجال مكاني واسع وهو أربع قارات ، أوروبا أسيا أمريكا الجنوبية ، وأفريقيا حيث أن هذه الدراسة تتناول خمسة دول من مختلف القارات ، أي النطاق الذي تتواجد فيه وتأثر فيه القوى الصاعدة. وبالأخص في المجال الاقتصادي بما في ذلك السياسات التي تخص المستوى الداخلي و النطاق الإقليمي والنطاق العالمي لأن الدراسة تستهدف بالأساس دراسة هيكل النظام الدولي.

ب- المجال الزماني: باعتبار أن موضوع القوى الصاعدة والدبلوماسية الاقتصادية موضوع حديث ، بدأ الاهتمام به في السنوات الأخيرة فان هذه الدراسة تمتد لتشمل الفترة من بداية القرن الواحد والعشرين الى يومنا هذا ، كما تمسح العشر سنوات القادمة .

7- الإطار المنهجي: بالنظر إلى طبيعة الموضوع، فان ذلك يستدعي استخدام منهجية مركبة وفقا لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها.

- المنهج المقارن: الذي تبدو قيمته العلمية في معالجة اقتصاديات دول مجموعة البريكس ومقارناتها ببعضها من جهة ومن جهة آخرة مقارنتها بالمنظمات والدول الأخرى.

- المنهج الإحصائي:الذي يسمح لنا بفحص واستعراض مختلف الإحصائيات والأرقام المتعلقة بدول البريكس وحجم التحديات التي تواجه هذه الدول.

- الاقترابات:

الإقتراب الوظيفي :غابريال ألموند: حاولنا من خلاله تبيان القدرة الإستراتيجية للأنظمة السياسية لدول البريكس في رعاية الصناعات الناشئة وقدرتها التنظيمية على الرقابة لحماية هذه الصناعات في السنوات الأولى بالإضافة إلى قدرتها الدولية على المنافسة بهذه الصناعات، هذا فيما يخص المستوى الأول المتعلق بقدرات النظام .أما في مستواه الثاني والمتعلق ت بوظائف التحويل فعملت دول البريكس على تجميع المصالح المترجمة في شكل رؤى موحدة تجاه بعض القضايا المطروحة على الساحة الدولية ناهيك عن وظائف النمو والتكيف من خلال الاتصال السياسي لترسيخ المعتقدات المشتركة للتجمع وعلى رأسها رفض هيمنة القطب الواحد على النظام الدولي بالإضافة إلى محاولة الاندماج والسعي إلى تذويب الفوارق وتوحيد السياسات.

مقاربة تحليل النظم: (Systems Approach): مقاربة بتحليل النظم تعتبر مقاربة مهمة في دراسة السياسة العامة .ويمكن استخدامها لتقديم وجهة نظر عامة عن العلاقات بين الدول .ويمكن استخدامها كمقاربة على المستوى الماكروي لدراسة النظام العالمي ككل أو المستوى الميكروي لدراسة النظم الفرعية التي هي جزء من النظام العالمي .اعتمدنا على هذه المقاربة كي نفهم كيفية تأثر مختلف الدول على شكل توزيع القوة في النظام العالمي ومتى يمكن إطلاق اسم قوة مهيمنة على دولة معينة.

8- الدراسات السابقة: هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوعي القوى الصاعدة والدبلوماسية الاقتصادية إلا انه لا توجد دراسة تناولت علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالقوى الصاعدة أنموذج البريكس، فالدراسات التي تناولت هذه المواضيع منفصلة ويمكن أن نورد بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

– دراسة للباحث Mark Kobayashi-Hillary **عنوان Building a future withbrics**

"**بناء مستقبل مع دول البريكس** "الذي حاول فيه أن يطرح فرص الاستثمار في دول بمجموعة البريكس مستندا الى المؤشرات المرتفعة جدا في هذه الدول و سهولة الاستثمار فيها.

– مقال للباحث الطيف عبد الكريم، بعنوان **دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد** القطبية تناول فيه الباحث الخلفية الاقتصادية والسياسية التي قامت على أساسها دول البريكس، وهل يمكنها أن تشكل بداية لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب.

اما فيما يخص الدبلوماسية الاقتصادية:

– مقال للدكتور مصطفى بخوش بعنوان" **مستقبل الدبلوماسية الاقتصادية في التحولات الدولية الراهنة** "في مجلة الفكر العدد الثالث تناول فيها التحولات التي يشهدها العالم وركز على دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشكيل بنية النظام الدولي في المستقبل.

– رسالة ماجستر ل سهى شوينحة بعنوان **الدبلوماسية الاقتصادية"** من خلال بيان مدى خضوع قرارات الدول أثناء ممارساتها الدبلوماسية الاقتصادية لإرادتها الحرة، ومدى قدرة الضغوط التي تمارسها جهات مختلفة في التأثير على مثل هذه القرارات و قدرة الوسائل الدبلوماسية على إيجاد قواعد جديدة من قواعد القانون الدولي الاقتصادي تلتزم الدول مع اخذ دراسة حالة سوريا.

الفصل الأول

الدبلوماسية الإقتصادية/ القوى الصاعدة: مقاربة معرفية

لقد انعكست التحولات الجوهرية في بنية النظام الدولي، على العديد من المجالات لعل أبرزها وسائل السياسة الخارجية، فقد ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كنموذج جديد أو بالأحرى بديل للدبلوماسية الرسمية التقليدية، حيث تضاعف استخدامها خاصة من طرف القوى الصاعدة، فأصبحت الوجه البارز للدبلوماسية في بداية القرن الواحد والعشرين، وساهمت بشكل لافت في دعم التنمية وتطوير وتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، فضلا عن ترقية وتطوير العديد من التكتلات الاقتصادية وفضاءات التجارة الحرة، كما تم ربطها بالوسائل العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك في إطار الاستغلال والهيمنة على بعض المناطق من أجل حماية المصالح الاقتصادية تارة وأسباب سياسية تارة أخرى في جانب السياسة الدولية على وجه الخصوص.

ويأتي هذا الفصل لإبراز ماهية الدبلوماسية الاقتصادية وأيضا القوى الصاعدة وما العلاقة التي تربط بينهم وما هي الأطر النظرية المفسرة لهذه المتغيرات.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية ترجمة للبعدين الاقتصادي والتجاري للدبلوماسية التقليدية للدولة، وبصفة فعلية، هي استغلال لكل ما تتيحه الدبلوماسية التقليدية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع الدول خدمة لاقتصاد الدولة، وهو ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها

الدبلوماسية لفظة مشتقة من الكلمة اليونانية "دبلوما"، ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد وتخول حاملها امتيازات خاصة، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد إليها.[1]

واستخدمت كلمة دبلوما بمعنى التوصية الرسمية التي تعطى للأفراد الذين يأتون إلى البلاد الرومانية، وكانوا يحملونها معهم ليسمح لهم بالمرور، ويكونوا موضع رعاية خاصة، كما أنها تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد إليها، والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه وحسن استقباله وتيسير انتقاله بين الأقاليم المختلفة.[2]

إلا أن هذا المفهوم للدبلوماسية قد تطور مع تطور العلاقات الدولية وظهور القانون الدولي، وأصبح للدبلوماسية مفهوم حديث يعبر عن مجموعة من المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا للدول (الأمنية والاقتصادية).

كما يعبر عن المفهوم الحديث للدبلوماسية بسياسات تسعى للتوثيق بين مصالح الدول، من خلال الاتصال وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتعد الدبلوماسية أداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال التأثير على الدول الأخرى بهدف استمالتها وكسب تأييدها.

---

[1]– بن لخضر محمد العربي، تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي، – مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية–، **مجلة البشائر الاقتصادية**، ع04، جامعة طاهري محمد بشار، أفريل 2016، ص 131–169.

[2]– نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية، (عمان: دار الجهينة للنضر و التوزيع، 2007)، ص 136.

كما تعنى الدبلوماسية بتوصيل المعلومات للحكومات المختلفة والتفاوض معها وتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في مختلف المجالات، والدفاع عن مصالح رعايا الدولة في الخارج، وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث الدولية، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية.[1]

كما يستعمل مصطلح الدبلوماسية للتعبير عن حالة التعايش بين وحدات سياسية مستقلة، لكنها على درجة من الاتصال فيما بينها، وهذا يتطابق مع تعريف الكاتب والدبلوماسي الأمريكي جورج كينان للدبلوماسية، إذ عرفها بأنها: عملية الاتصال بين الحكومات.[2]

ومن التعريفات المهمة للدبلوماسية تعريف الدبلوماسي البريطاني أرنست ساتو، الذي يقول أنها: استعمال الكياسة والذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.

وكذلك عرفها الكاتب الدبلوماسي البريطاني نيكلسون بأنها: إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، أو أسلوب معالجة وإدارة هذه العلاقات من قبل السفراء والمبعوثين.[3]

مما سبق يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها: عملية تواصل واتصال بين حكومات الدول المختلفة، يقوم بها موفودون مختصون (ممثلون دبلوماسيون) تتوفر فيهم شروط معينة كاللباقة والذكاء، بهدف خدمة مصالح الدول وتطويرها، من خلال التنسيق والتعاون في المجالات المختلفة، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إطار المنظمات الدولية أو بين الدول بشكل ثنائي أو متعدد.

إن تطور العلاقات الدولية وتشابك مصالح الدول جعل العلاقات الدولية تتنوع لتتخطى كونها علاقات سياسية فقط، فأصبحت علاقات ثقافية واقتصادية، ومن المؤكد أن لا يمكن لأي دولة في العالم أن تعيش وتتطور بمعزل عن باقي دول العالم، وخصوصا في ظل التطورات المتلاحقة في السياسة والاقتصاد، لذلك تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً مهماً في مستقبل العلاقات بين الدول، حيث أضحى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية لدولة ما مؤثراً في مستوى التنمية الاقتصادية فيها.

وبما أن العلاقات الدولية قد تنوعت فإن الدبلوماسية تنوعت أيضاً، فأصبح هناك دبلوماسية تقليدية ودبلوماسية ثقافية ودبلوماسية اقتصادية وغيرها، وسيتم في هذا المبحث دراسة الدبلوماسية الاقتصادية.

---

[1]– أبو عباه سعيد، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها**، مرجع سابق.

[2]– فرانكل جوزيف، **العلاقات الدولية**، (تهامة للنشر: جدة، 1984)، ص 117.

[3]– عبيكان عبد العزيز بن ناصر، **الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي**، (شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، 2008)، ص 85.

هناك من يشير إلى أن هناك مفهومان للدبلوماسية الاقتصادية:

1- مفهوم قديم:

يرتبط هذا المفهوم بنشأة علاقات التبادل التجاري بين مدن العالم والحضارات المختلفة، حيث نشأت الدبلوماسية الاقتصادية في نموذجها الأولى عندما بدأت التبادلات الخارجية للمنتجات بين دول المدن، حيث كانت الوثائق التجارية تكتب على الألواح الطينية كما في مصر في الفترة 1460 – 1220 ق.م، وكان هناك تجارة بين حضارات غرب آسيا، وتتمثل بتبادل السلع والمصنوعات الدينية والمخطوطات[1]، ثم تطور هذا المفهوم وأصبح يعبر عن عمل الملحقين التجاريين، والمبعوثين الخاصين للحكومات، وكان دور وزارة الخارجية مركزياً، فهي المسؤولة عن القيام بالدبلوماسية الاقتصادية.

2- مفهوم حديث:

لقد تغيرت الحالة التقليدية للدبلوماسية الاقتصادية، وأصبحت أكثر تعقيداً بسبب العولمة وتطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وظهور ممثلين غير حكوميين للدول كالمنظمات الاقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، منظمة العمل الدولية وغيرها)، وكذلك ظهور مجموعات الضغط التي لها تأثير مباشر في الدبلوماسية الاقتصادية من خلال معايير خاصة بها يتعلق بعضها بالحفاظ على البيئة، ويتعلق بعضها بحقوق الإنسان، وكذلك منظمات المجتمع المدني التي تشارك في صناعة السياسات الاقتصادية الدولية بشكل غير مباشر من خلال الإعلام، بالإضافة إلى اشتراك وزارات حكومية أخرى في عمليات التفاوض الاقتصادي الدولي، التي ليست عللا علاقة مباشرة في الدبلوماسية الاقتصادية التقليدية كوزارات العمل وغيرها من الوزارات الأخرى، التي أصبح لديها أقسام للشؤون الخارجية من مهامها إجراء حوارات مع نظرائها في دول أخرى.

هذه الوزارات أضعفت الدور الرئيسي لوزارات الخارجية، وذلك نتيجة للاتجاه نحو تفويض الكفاءات المتخصصة من قبل الحكومات المركزية، ويضاف إلى ما سبق دور القطاع الخاص المتزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي أصبح جزءاً رئيسياً في الدبلوماسية الاقتصادية.

[1]- Ranna S & Chatterjee B, **introduction : the role of embassies**. In K.S Rana & B Chatterjee (eds), Economic diplomcy : India's experience jaipur : CUTS International, 2011, P3.

وأهم ما يتصل بالمفهوم الحديث للدبلوماسية الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية العالمية،[1] والتي تواجه الحكومات في قضايا الاقتصاد والأعمال من خلال احتجاجات مدنية، حملات توعية، تصنيف قوائم سلبية، استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل أخرى، وبالتالي امتلاكها القدرة على إضعاف قدرة الدبلوماسيين الاقتصاديين في عملية التفاوض وصياغة المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية الدولية.

3- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

الدبلوماسية هي نشاط متعدد الأوجه، ومن الصعب تحديد ماهيته بدقة، إلا أنه يمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: مجموعة ممارسات، تهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للبلد المرسل.[2]

وتختلف الدبلوماسية الاقتصادية عن الدبلوماسية التجارية بكون الدبلوماسية التجارية مجموعة فرعية من أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، إن الدبلوماسية التجارية لا تشمل إدارة المساعدات الاقتصادية للدول المانحة أو المستفيدة، ولكن هذا النشاط يقع ضمن مجال الدبلوماسية الاقتصادية، والشيء نفسه ينطبق على إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية مع المنظمات الاقتصادية الخارجية كالسفارات والقنصليات والغرف التجارية والهيئات الصناعية وهيئات ترويج الصادرات وغيرها.[3]

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها شكل من أشكال الدبلوماسية، تستخدم فيها الدولة الأدوات الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها.[4]

يلخص هذا التعريف الدبلوماسية الاقتصادية بالأدوات الاقتصادية من مكافآت وعقوبات اقتصادية دولية، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، في حين تنطوي الدبلوماسية الاقتصادية على رعاية المصالح الاقتصادية والتجارية للدولة المرسلة للبعثة الدبلوماسية، وكذلك الاتصال مع المؤسسات والمنظمات الدولية بهدف تعزيز المصالح الاقتصادية للدولة المرسلة، والسعي لحل النزاعات التجارية، وإجراء المفاوضات الاقتصادية المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها.

[1]-Sander R.Yul, **international economic diplomacy**, mutationsin in post-modern times : Netherlands Institute of International Relations, 2013, P : 08.
[2]Ranna S & Chatterjee B, **introduction : the role of embassies**, OP ,P 1.
[3]-Ranna S & Chatterjee B, **introduction : the role of embassies**, OP ,P : 3.
[4]-www.wikipedia.org

كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: استخدام الدولة لمقدرتها الاقتصادية في التأثير في الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة.[1]

وهذا التعريف يعطي الدبلوماسية الاقتصادية بعداً سياسياً فقط، ويفترض أن ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية حكر على الدول الغنية التي تمتلك مقدرات اقتصادية، وهذا الكلام غير الدقيق، فالدول الفقيرة تمتلك دبلوماسية اقتصادية وإن كانت أقل تأثيراً من الدبلوماسية الاقتصادية للدول الغنية، كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: الدبلوماسية المعنية بقضايا السياسة الاقتصادية، من خلال دبلوماسيين اقتصاديين يقومون برصد السياسات الاقتصادية في الدول الأجنبية، وإبلاغ الدولة المرسلة عنها، وتقديم المشورة إلى الحكومة التي ترسم السياسات الاقتصادية.[2]

يركز هذا التعريف على ضرورة وجود خيرة فنية لدى الدبلوماسيين لتحليل آثار الوضع الاقتصادي في بلد ما في المصالح الاقتصادية للدولة الموفدة للبعثة الدبلوماسية، ويغفل هذا التعريف دور الدبلوماسية في تعزيز المصالح الاقتصادية في تعزيز المصالح الاقتصادية، والسعي لحل النزاعات التجارية والتفاوض مع الشركاء التجاريين، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والتجارية على المستوى الدولي.

كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: الأنشطة الرسمية التي تركز على زيادة الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي والمشاركة في أعمال المنظمات الاقتصادية الدولية،[3]أي الأنشطة الاقتصادية الرسمية لوزارات الخارجية والوزارات والهيئات المعنية، كوزارة التجارة الخارجية والهيئات المعنية بترويج المنتج المحلي في الأسواق الخارجية، وهيئة الاستثمار وغيرها.

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً بأنها: الدبلوماسية المتهمة بقضايا السياسة الاقتصادية، ومثال عليها عمل الوفود الوطنية ضمن المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية WTO، إضافة إلى الدور الذي تقوم به هذه الوفود من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية المعمول بها في الدول الأجنبية بهدف دراستها وتحليلها من قبل حكوماتهم المحلية واختيار أفضل السبل للتأثير فيها، كما تستخدم الدبلوماسية

[1]– وهبان أحمد، **محاضرة في العلاقات الدولية في الإسلام**، Faculty.ksu.edu

[2]-Pavol Barany, **Modern Economic diplomacy**, Publication Of Diplomatic Club, actual problems of economics, 2009, P : 01.

[3]-Sander R.Yul, **international economic diplomacy**, mutationsin in post-modern times : Netherlands Institute of International Relations, 2013, P : 13.

الاقتصادية الموارد الاقتصادية الوطنية كحوافز أو عقوبات لتحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية، والمثال على ذلك استخدام النفط العربي في حرب تشرين التحرير عام 1973.

وبناءا على التعريف السابق يمكن للحكومات الاستفادة من الدبلوماسية الاقتصادية بتوجيه مشاريعها الخاصة في الداخل من خلال نصائح تصدير أو مساعدة قانونية أو حتى مساعدة الشركات الوطنية على إقامة فروع تابعة لها في الأسواق الخارجية، ويمكنها أن تقوم بالشيء نفسه للمشاريع الأجنبية من أجل تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.[1]

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها:[2] إدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلف.

يغفل هذا التعريف الدول الهام للمنظمات الاقتصادية الدولية، كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وغيرها، وهذه المنظمات تشكل مكاناً لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية تجاه أغلب دول العالم، ولديها دبلوماسيون اقتصاديون يمثلون الدول الأعضاء فيها.

المطلب الثاني: أنواع الدبلوماسية الاقتصادية

هناك أنواعا مختلفة للدبلوماسية الاقتصادية تختلف باختلاف الدول والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وإذا ما أخذنا على سبيل المثال الدبلوماسية الأمريكية، وهذا الوصف وإن كان غير دقيق إلا أنه يمكن استخدامه للدلالة على نوعين من الدبلوماسية الاقتصادية، الأول هو الدبلوماسية التي تعتمد على المنح والهبات والمساعدات الاقتصادية والتي يمكن تسميتها بالترغيب، والتي هي نتيجة للعولمة الاقتصادية، ومن أهدافها توسيع التعاون الاقتصادي بين الدول، فالاقتصاد يعد وسيلة من وسائل الدبلوماسية يتمثل بشكل رئيسي في التعاون الاقتصادي، والمساعدات الاقتصادية، فالتعاون الاقتصادي هو عامل محفز ومشجع في التبادلات والاتصالات بين الدول،[3] فكلما ازدادت التبادلات ازداد التفاهم وتعمقت الثقة المتبادلة بين الدول، فجميع الدول تحاول استغلال التجارة والاستثمار وغيرها من الوسائل الاقتصادية لزيادة إمكانية نجاح أهدافها الدبلوماسية، أما الدلالة الثانية للوصف وهو العصا، فهي التي تعتمد على الحظر الاقتصادي والعقوبات

---

[1]–RomihDejan and KlavdijLogozar, **Economic Diplomacy Of A Small State–The Case Of Slovenia**, Conference Clute Institute International Academic Texas, USA, 2014 P: 01.

[2]– غلوبال تايمز، **الدبلوماسية الاقتصادية سيق ذو حدين**، أنظر الرابط: www.arabsino.com/article، (2019/01/02).

[3]– وهبان أحمد، **مرجع سابق**.

الاقتصادية وقطع المساعدات الاقتصادية عن الكثير من الدول التي تحتاج إليها للتأثير على سياستها، والذي يمكن تسميته الترهيب.

مما سبق يمكن استنتاج أن للدبلوماسية الاقتصادية نوعين وهما الترغيب والترهيب، وسيتم دراسة كل منهما بالتفصيل.

1- الترغيب

ويعني منح المساعدات الاقتصادية للدول المتعاونة، التي تتماشى سياستها مع مطالب الدولة المانحة.[1]

والمثال على ذلك تقديم الولايات المتحدة معونات ضخمة لباكستان نظير خدمتها للأمريكيين في حرب أفغانستان منذ عام 2001.

والمساعدات الاقتصادية: هي عملية الموارد الاقتصادية بوصفها أداة للتأثير في السلوك الداخلي والخارجي للدول الأخرى بغية تحقيق غايات سياسية أو اقتصادية، والهدف من ذلك تقديم إغراءات بدلاً من العقوبات وقد تكون على شكل منح أو هبات.[2]

وتعرف المساعدات الخارجية بأنها نقل موارد حقيقية من الحكومات أو مؤسسات في الدول الغنية إلى حكومات الدول الأقل نمواً في العالم الثالث، وهذه المساعدات قد تكون على شكل منح أو قروض، من دول أو منظمات دولية،[3] وتشكل عاملاً محفزاً لإحداث التغيير في الدول المتلقية لها، حيث نجحت المساعدات الاقتصادية في كثير من الأحيان، في خلق الظروف لتحسين مستوى معيشة الفقراء وتمكينهم من العمل وزيادة الدخل، وفشلت في بعض الأحيان.[4]

---

[1]- العجمي مبارك سعيد عوض، **المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية**، رسالة ماجستير: (جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011) ، ص17.

[2]- Yavus Ali, **The Role Of Foreign Aid In Economic Devlopment Of Development Countries**, Suleyman Demirel University, Turkey,2013,P : 145.

[3]- Ian Goldin, Halsey Rogers and Nicholas stern,**The Role And Effectiveness If Development Assistance, Lessons From World Bank Experience**, A Reseache Paper From The Development Economics Vice Presifency Of The World Bank,2014,P : 02.

[4]-الزايد سارة عبد اللطيف سعود، **المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية**، رسالة ماجستير: (جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012)، ص 42.

وعلى الرغم من تعدد المساعدات واختلافها من دولة لأخرى، إلا أنه يمكن إجمال دوافع مانحي تلك المساعدات الاقتصادية بـ:

أ-دوافع سياسية

ترتبط هذه المساعدات بالمصالح الإستراتيجية للدول المانحة أو لأغراض إيديولوجية وتتمثل بـ:

1- تشجيع أنظمة الحكم المتلقية للمساعدات الاقتصادية، لإحداث التنسيق والتعاون في السياسة الخارجية للدولة المتلقية وحاجات الدول المانحة وتوجيهها.

2- دعم أنظمة الحكم الصديقة والحفاظ على بقائها في السلطة أكبر وقت ممكن.[1]

3- إعادة توزيع مراكز القوة، واحتواء مراكز قوى إقليمية ودولية.

ب- دوافع اقتصادية

وتتمثل بتأمين اليد العاملة، وأسواق التصريف، ومجالات الاستثمار، بالإضافة إلى ضمان الحصول على المواد الأولية والحفاظ على مكانة لشركات الدولة المانحة في الدول المتلقية، وهذه الدوافع تعد انتصاراً للدبلوماسية الاقتصادية للدول المانحة، وتمهد للتبعية التجارية من خلال فرض التزامات على الدول المتلقية بأن تشتري جزءاً كبيراً من منتجات مهينة للدولة المانحة وهذا ما تفعله الدول الرأسمالية كأمريكا واليابان وفرنسا.[2]

يعد مشروع مارشال 1947 من أكبر مشاريع المساعدات الاقتصادية في التاريخ، وهو مشروع إعادة إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، والذي وصل حجم الإنفاق فيه إلى 13 مليار دولار أمريكي، وهذا المشروع الضخم ساهم في المحافظة على وجود ثوي للولايات المتحدة في أوربا في مرحلة الحرب الباردة، وفتح أسواق أوربا الغربية للبضائع الأمريكية.[3]

ومن الأمثلة المهمة على المساعدات الاقتصادية، قيام الاتحاد السوفييتي بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) عام 1949 رداً على مشروع مارشال، حيث كان من أهداف ذلك المشروع وقف تمدد القوة الأمريكية نحو الشرق من خلال المساعدات الاقتصادية،[4]

---

[1]- الزايد سارة عبد اللطيف سعود، **مرجع سابق**، ص 44.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 39.

[3]- **المكان نفسه**، ص 40.

[4]-Camelia Minoiu And Sanjay G Reddy, **Develpment Aid And Economic Gowth : A Positve Long-Run Relation**, IMF WORKING paper, IMF institue, 2009, P : 02 - 06.

فكانت المساعدات الاقتصادية في فترة الحرب الباردة تعطى لأهداف مرتبطة باستراتيجيات الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، فتكون متحيزة للدول التي دور في فلكها، ومع نهاية الحرب الباردة حدث انخفاض للتحيز في توزيع المساعدات، الذي كان على أساس العلاقات الاستعمارية القديمة أو استراتيجيات الدول العظمى، لصالح التجارة والمصالح المتبادلة.[1]

ومن الأمثلة العربية على المساعدات الاقتصادية، هي المساعدات الهائلة التي قدمتها دول الخليج للعراق، وخصوصاً السعودية والكويت عامي 1981-1988 بهدف مواجهة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتعد اليابان من أهم الدول التي تعتمد زيادة المساعدات الاقتصادية للدول النامية، بغرض تحقيق هدفها في السياسة الخارجية، وهو أن تكون عنصراً فاعلاً في العلاقات الدولية، وهذه المساعدات ليست للتنافس أو لبناء تحالفات عسكرية بل من أجل بناء علاقات قوية مع دول العالم، وتحسين الصورة العامة لليابان كدولة مانحة.[2]

فمنذ تسعينات القرن العشرين عملت اليابان على تعزيز دور المساعدات الاقتصادية بوصفها أداء من أدوات سياستها الخارجية في إطار سعيها لتطوير وتنمية دول العالم الثالث انطلاقاً من مسؤوليتها الدولية تجاه هذه الدول.[3]

حيث أن الدستور الياباني ينمح مشاركة اليابان بقوات عسكرية يابانية في قوات حفظ السلام الدولية، وبالتالي كانت المساعدات الخارجية هي الوسيلة الأفضل للممارسة اليابان دوراً دوليا فعال، ومساعدات اليابان نوعان، تكنولوجية: وهي عبارة عن معدات وخبرات لتطوير البيئة التكنولوجية في الدول النامية، ومالية: تتضمن منح وقروض ذات شروط ميسرة.[4]

---

[1]- العجمي مبارك سعيد عوض، **مرجع سابق**، ص 37.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 38.

[3]- **المكان نفسه**.

[4]- العجمي مبارك سعيد عوض، **مرجع سابق**، ص: 40.

وتستخدم اليابان دبلوماسية المساعدات بوصفها أداة لتقوية الروابط الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية مثل سوريا ومصر والعراق والجزائر، وقد قدر ما قدمته اليابان من مساعدات اقتصادية للمنطقة العربية بأكثر من ملياري ين ياباني بين عامي 1973-1974.[1]

أما بالنسبة للصين فقد منحت مساعدات للدول النامية من أجل خلق صداقة معها، فخلال العام 2013 أعفت 31 دولة إفريقية من ديون قيمتها 10.5 مليار يوان، وأعلنت عن تقديم معاملة التعريفة الجمركية الصفرية لـ 190 سلعة واردة من 29 دولة إفريقية أقل نمواً.

وبشكل عام فإن معظم المساعدات الخارجية تحاول تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الاقتصادية التالية:

1- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير البنية التحتية، ودعم القطاعات الإنتاجية أو جلب الأفكار والتكنولوجيا الجديدة.

2- تعزيز قطاعات مهمة، مثل التعليم، والصحة، والبيئة، أو النظم السياسية، لدعم استهلاك الفقراء من الطعام والسلع الأخرى الضرورية، وخصوصاً خلال عمليات الإغاثة الإنسانية.

3- المساعدة في استقرار اقتصاد الدول المتلقية للمساعدات من الصدمات الاقتصادية.[2]

4- ترسيخ التبعية الاقتصادية والسياسية.

مما سيق نستنتج أن أهداف المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، تختلف من دولة لأخرى ففي حين كان دور المساعدات الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابق هو بناء تحالفات سياسية واقتصادية لخدمة أهدافها الإستراتيجية، نجد أن اليابان توظف المساعدات الاقتصادية بهدف لعب دور دولي أكبر، وتتمثل أهداف الصين من المساعدات الاقتصادية ببناء صداقات مع دول العالم، وفتح أسواق جديدة، وتأمين استمرارية حصولها على الطاقة، وهذا يتطابق مع الفرضية الأولى التي تنص على أن الدبلوماسية الاقتصادية تستخدم من جانب الدول المتقدمة لبناء تحالفات وإحداث تحول سياسي يخدم مصالحا الإستراتيجية.

---

[1]-Paolo Garonna, AbdurChowfhur, **Effective Forgein Aid Economics Integration And Subsifiarty**, lessons from europ, discussion paper series, Geneva, Switzerland, 2007, P : 06-07

[2]-2nd Report Bof Session 2006-07, House Of Lords, **The Impact Economics Sanction**, published by the authority of house of lords, london, 2007, P : 02.

2- الترهيب

ويعين منح المساعدات وفرض عقوبات على الدول النامية، المناهضة أو التي لا تتماشى سياستها مع مطالب الدولة المانحة، وهذا النوع من الدبلوماسية يمكنه أن يستخدم كوسيلة عقابية، فيلعب دور المنذر في التبادلات الدولية، والمقيد لتصرفات الطرف الآخر، وكما أن قطع المساعدات التنموية أو تخفيضها يمثلان تدخلاً في شؤون الدولة المتلقية، فإن بقاء هذه المساعدات لا يعني تحقيق التنمية الاقتصادية، والهدف السياسي لهذه المساعدات يتحقق بمجرد تقديم المساعدات، لا بالتنفيذ الناجح للأنشطة التي تمولها.

قد توقف الدول المانحة مساعداتها إلى الدول المتلقية تحت ذريعة انتهاك الأخيرة "حقوق الإنسان" والأمثلة كثيرة على ذلك، كوقف الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها للسودان عام 1998.[1]

وتطبق العقوبات الاقتصادية لمجموعة متنوعة من الأسباب، كمعاقبة أو إضعاف الدولة المستهدفة، لحثها على تغيير في سياستها، أو لإحداث تغيير في النظام، وقد تكون العقوبات الاقتصادية من طرف واحد، مثل فرض الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها فقط للعقوبات، بهدف إقناع دولة مستهدفة بالعقوبات إنهاء جهودها للحصول على أسلحة الدمار الشامل، كما هو الحال مع ليبيا .2003[2]

ومن الأمثلة على الترهيب: أوقفت الولايات المتحدة مساعدتها إلى باكستان في عام 1990 بعد تجدد مخاوفها بشأن برنامج باكستان النووي.

وبعد تجربة الهند النووية 1998 أعلنت اليابان تعليق هباتها للهند والتي تصل إلى 3.5 مليار ين، أما أمريكا فقد أعلنت فرض عقوبات اقتصادية على الهند.

والمثال الآخر على الترهيب هو: قيام أمريكا بتقديم مساعدات تنموية للفلبين مقابل احتفاظها بقواعد عسكرية فيها، وتخفيض تلك المساعدات بعض رفض مجلس الشيوخ الفيليبيني تجديد المعاهدة الخاصة بتلك القواعد عام 1991.

---

[1]- صلاح الدين حمد، **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية سوريا أنموذجا**، أطروحة دكتوراه: (جامعة دمشق: كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2015)، ص 42.

[2] - OsiejaHelen, **Economics Sanctions as an Instrument Of Foreign Policy Of The UbitedStates : In The Case Of The U.S**, Florida, USA, 2006, P : 02-03.

ومن الأمثلة المهمة على الترهيب: الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا منذ تحولها إلى الشيوعية على إثر انقلاب فيدل كاسترو عام 1959 بهدف خنق اقتصادها، لأنها أصبحت حليفا للقوى العظمى المنافسة، وأصبحت مجالاً لحلف وارسو وتهديداً عسكرياً للولايات المتحدة.[1]

تعد العقوبات الاقتصادية من الأدوات الأكثر استخداما في العلاقات الدولية، وقد استخدمت العقوبات بشكل متزايد منذ عام 1990، تأكيداً على الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الخارجية من أجل إنهاء الصراعات عن طريق العقوبات الاقتصادية،[2] وتفرض هذه العقوبات لعدة أسباب من بينها النزاعات المدنية والسياسية والعنف في دول العالم، ومن بين الأمثلة على ذلك، فرض عقوبات على الدول التي عانت من الحرب الأهلية، مثل ليبيريا ويوغسلافيا والسودان ورواندا وأذربيجان وكمبوديا.

لم تكن العقوبات الاقتصادية في فترة الحرب الباردة ذات جدوى كبيرة، إلا أنه مع تفكك الاتحاد السوفييتي وزوال القطبية ارتفعت فعالية العقوبات نتيجة التغيرات الملحوظة في العلاقات الدولية، حيث كان كل قطب يحبط العقوبات الاقتصادية التي يفرضها القطب الآخر نتيجة التنافس الشديد بينهما، ويخلق التوازن لأن كل قطب يحاول كسب تأييد دولة مستهدفة من القطب الآخر، ومنه يمكن القول أنه في عصر القطبية الثنائية، تميل العقوبات إلى أن تكون عديمة الفائدة ضد الدول المستهدفة بالعقوبات الدولية، ومنه نستنتج أن العقوبات الاقتصادية قد فشلت في هذه الفترة، وذلك بسبب أن فرض عقوبات اقتصادية قاسية على دولة ما تدفع هذه الدولة إلى المعسكر المنافس.[3]

إلا أنه بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة كقوة عالمية وحيدة تقود المجتمع الدولي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تقود دول العالم نحو فرض عقوبات اقتصادية على الكثير من دول العالم التي تعارض سياستها.

---

[1]–Escriba–FolchAbel, **Dealing With Tyranny : International Sabxtions And Autocrats Duration**, Institut Barcelona d'esudisinternacionals), Barcelona, 2008, P : 02–03.

[2]–Collins Stephen, **The Efficacy Of Economic Sanctions**, Economic Sanctions And American Foreign Policy In The Unipolar Era, Kennesaw State University, 2009, P: 2–8.

[3]–Dianne E Rennack, **U.S economic sanctions and the authorty to lift restrictions specialist in foreign policy legislation**, CRS, Iran, 2014.

فقد قادت الولايات المتحدة المجتمع الدولي من أجل فرض عقوبات اقتصادية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في محاولة لتغيير الحكومة فيها، بعد انتصار الثورة فيها عام 1989، لأنها تعد هذه الدولة من الدول التي ترعى الإرهاب الدولي، ولها سجل سيء في مجال حقوق الإنسان، وتطور برنامجاً نووياً، وتمتلك أسلحة وصواريخ تهدد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.[1]

ومن الدول التي تعرضت للعقوبات التي قادتها الولايات المتحدة، دولة كوريا الشمالية.

1- العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد كوريا الشمالية[2]

تفرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية بحجج، أهمها:

- تشكل كوريا الشمالية تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة.
- تعد كوريا الشمالية دولة راعية وداعمة للإرهاب الدولي.
- كوريا الشمالية هي دولة ماركسية لينينية، مع حكومة شيوعية.
- كوريا الشمالية من الدول التي تشارك في انتشار أسلحة الدمار الشامل.

2- العقوبات الاقتصادية ضد السودان

تتمثل العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان بتقييد المساعدات الخارجية وتقييد التجارة التفضيلية الثنائية، وبرفض طلبات تقدم بها السودان إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل برامج تنمية، وذلك لأنها -حسب رأي الأمريكيين-تدهم أعمال الإرهاب الدولي، وهي تعمل تحت قيادة دكتاتورية عسكرية، ومتأخرة في سداد ديونها ومتأخرة في مجال حقوق الإنسان.[3]

وليست الولايات المتحدة وحدها من يفرض العقوبات، فالصين استخدمت العقوبات في بعض الأحيان لنفس الأسباب التي تقوم بفرضها الدول الأخرى: فالعقوبات الاقتصادية منخفضة التكلفة نسبيا وكذلك منخفضة المخاطرة، وقد هددت الصين بفرض عقوبات ضد الشركات التي تبيع الأسلحة إلى تايوان، مما جعل الأوربيين أما خيارين، هما بيع السلاح إلى تايوان أو هدم الوصول إلى الأسواق الصينية، فقامت الشركات

[1]-Dianne E Rennack, **Korea North Economic Sanctions**, Report For Congress, CRS, 2006, P: 4-6.

[2]-Dianne E Rennack, **SudanEconomic Sanctions**, Report For Congress, CRS, 2005, P: 4-6.

[3]-Reilly James, **China'sUnilateral Sanctions**, Csis.Org/File/Publication, P : 5-6

بالضغط على دولها بالشكل الذي يناسب الصين/ كما تستخدم الصين الضغط الاقتصادي لمنع زعماء أوربا من لقاء الدلاي لاما، فرئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني اعترف في الفترة السابقة، أنه أمام خيارين أحدهما الحفاظ على العلاقات التجارية مع الصين والثاني يتعلق بحماية حقوق الإنسان في الصين،

وهذا يؤيد الفرضية الأولى، بأن الدول القوية تستخدم دبلوماسيتها الاقتصادية تجاه دول أخرى لحملها على تغيير اتجاهها السياسي بالشكل الذي يتفق مع مصالحا، كما يؤيد الفرضية الثانية، بأن التفاعل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية يكون بين أطراف متكافئة في القوة.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم الدولية:

ترتبط الدبلوماسية الاقتصادية بمفاهيم متتعددة ومتنوعة نوجز أهمها فيما يلي:

أولا: الدبلوماسية الاقتصادية والسياسة الخارجية:

تعدّ العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية لأية دولة علاقة وطيدة، حيث لا تعد الأولى أداة للثانية فقط، بل هي إعداد وتحضير لها أيضاً , وبالتالي غالباً ما يحصل خلط أو مزج بين الاثنتين، حتى أن البعض يشابه بينهما دون تمييز ودون اعتبار أو إدراك أن السياسة الخارجية لدولة، ما هي إلا الخطة الاستراتيجية العامة التي ترسمها الدولة، وتنفذ هذه الخطة بوسائل عديدة أهمها الدبلوماسية[1].

وتعرف السياسة الخارجية بأنها : جموعة المبادئ والمناهج التي تتمسك بها الدولة في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى، كما تعرف بأنها المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها السياسية، والتجارية، والاقتصادية، والمالية مع الدول الأخرى[2].

فالدولة في تعميمها لسياساتها الخارجية تهدف إلى تعزيز البعد الاقتصادي من خلال الدبلوماسية، وهكذا نجد وبوضوح أن السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية أمران مختلفان. فالسياسة الخارجية هي اختيار لأهداف وخطوط كبرى موجهة للدولة،وتُ تّ بع إزاء الدول الأخرى، ومع التغييرات والتطورات التي حدثت في السياسات الخارجية والعلاقات بين الأمم، اتسع نطاق هذه السياسات ليشمل مجالات أخرى بما فيها المجالات

[1]– عز الدين فودة، **النظم الدبلوماسية**، القاهرة: مكتبة الآداب، 1989، ص63.

[2]– سهى شويحنة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة ماجستير: جامعة حلب، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، 2013، ص 17.

الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، أما الدبلوماسية الاقتصادية فدورها يتمثل في تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها سابقاً في مجالات العلاقات الدولية، أي تنفيذ الخطوط التوجيهية.

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية و الإستراتيجية:

تعد الأهداف الاقتصادية جزءاً هاماً وأساسياً للسياسة الخارجية لهذه الدولة، وإ ذا لاحظنا أن الدبلوماسية الاقتصادية تعد من أهم الأدوات والأكثر فاعلية لتحقيق هذه الأهداف، إلا إننا يجب ألا نغفل عن ذكر دور الاستراتيجية في تحقيق هذه الأهداف، حيث أن حركة الدولة المستمر ة لإشباع حاجاتها وتحقيق أهدافها في مجال العلاقات الخارجية، جعلها ترتبط بوجهي هذه العلاقة سلماً وحرباً، كما أن أية دولة في سعيها لتنفيذ سياساتها الخارجية تكون مرتبطة أيضاً بوحدة هذه السياسة وبوحدة أهدافها، وذلك على مستوى كل من الدبلوماسية والاستراتيجية, فكل منهما يكمل الآخر، وذلك بغية التنفيذ الأمثل لهذه السياسة، فالاستراتيجية تعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب[1].

أي أنها الفصل في النزاع، وحسم الصراع في المصالح الكبرى عن طريق الدم، والوسيلة التي يمت بموجبها فرض الإرادة وإ جبار الآخر .بينما تعني الدبلوماسية فن إدارة التعامل مع الوحدات السياسية .فالدبلوماسية و الاستراتيجية أداتان لسياسة واحدة[2]، حيث أن الأولى تقوم على الإقناع والتفاوض وتقديم التنازلات، للوصول إلى نقطة وسط بين الأطراف، بينما تقوم الثانية على الإكراه وإ عمال العنف وإ خضاع طرف لإرادة طرف آخر[3].

[1]– اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، مطبوعات جامعة الكويت، 1971، ص 317.

[2]– وائل ياسر العاقل، **النفط وأثره في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب،2007 ص190.

[3]– سهى شويحنة، **مرجع سابق**، ص 19.

ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية والقانون الدولي

يتأثر النشاط الدبلوماسي بعدة عوامل من بينها القانون الدولي، حيث يوجد نوع من التكامل والتشابك والترابط والتكامل بينها، إذ إن الدبلوماسية في اتصال دائم ووثيق مع القانون الدولي، لدرجة أنه يمكن القول.ان جهود الدبلوماسية الحديثة قد وجهت من أجل التعريف بمبادئ القانون الدولي[1].

فبشكل مستمر تعلن الدول أن تحركاتها الدبلوماسية ترتكز على قواعد القانون الدولي،وتعمل هذه الدبلوماسية في الوقت نفسه على التأثير في تلك القواعد من خلال محاولة وضع قواعد جديدة تتعلق بما تعتنقه تلك الدول من مبادئ .5 وهذا يوضح أن السياسة الخارجية والدبلوماسية تؤثران في تطور قواعد القانون الدولي، فمن المعروف أن هذه القواعد تنشأ مع استمرار العلاقات القائمة بين الدول، و على الرغم من عدم اعتر اف الجماعة الدولية بوجود هيئة دولية تكون مهمتها إصدار التشريعات الدولية ،إلا أننا لانستطيع أن ننكر وجود قواعد تحكم السلوك الدولي في كافة المجالات، وأن هذه القواعد التي تعتبر الآن جزءا من القانون الدولي[2].

[1]– أحمد أبو الوفا، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (علما وعملاً)**، القاهرة:دار النهضة العربية، 1995، ص52

[2] – Malcom N.Shaw, International law (Cambridge, UK, Fifth edition, 2003), p6.

المبحث الثاني: مفهوم القوى الصاعدة

يعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي شهد النظام العالمي ما سمي بالأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وازدادت مع نهاية القرن العشرين الهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم، غير أنه مع مطلع القرن الحادي والعشرين برزت قوى دولية جديدة والتي عفت بـ "القوى الصاعدة" وكان من شأن ظهورها أن يحدث تغييراً في خريطة القوى في النظام الدولي.

المطلب الأول: التعريف بالقوى الصاعدة

توجد تعريفات ومفاهيم مختلفة للقوى الصاعدة، فقد عرف "ريتشارد نيدليبو" في كتابه "لماذا تتحارب الأمم" القوى الصاعدة على أنها "دول عازمة على انتزاع الاعتراف بوصفها قوى عظمى وأن يقر معاصروها بأنها كذلك، "كما تشير "سوزان غراتيس" إلى أنه عند الحديث عن التراتيبية العالمية للدول، هناك عدة مصطلحات تستمر في التواجد والتي لم تحدد بدقة بعد ... ومن بين عدة مراتب قوى تشير إلى مرتبة القوى الصاعدة" وقد عرفت القوى الصاعدة على أنها "الدولة التي تجد نفسها في مسار تحول من مكانة دولية إلى أخرى أعلى: من القوى الصغرى إلى المتوسطة أو من المتوسطة إلى الكبرى أو من الكبرى إلى العالمية.[1]

ويعرفها "كارل دويتش" على أنها "القدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على العوائق بحيث تعمل الدولة على توظيف عناصر القوة وتحويلها من كافية إلى فعلية، ويكون هذا التوظيف نتيجة لإدراك الدولة لتفوقها في متغيرات القوة على حساب دولة أخرى.[2]

وبعد تأكيده على ظاهرة "صعود قوى جديدة "في فترة ما بعد الحرب الباردة عرف "بنار تانك" القوى الصاعدة بأنها "تلك الدولة تسمى بالقوى الصاعدة أو القوى الجديدة بسبب تنميتها الاقتصادية السريعة وزيادة نفوذها السياسي والثقافي.[3]

وعرفها البعض على أنها الدول التي تمتلك قدرات طبيعية وبشرية ومادية معتبرة وتحقق معدلات نمو صناعي واقتصادي مرتفع مقارنة بدول أخرى، خاثة مساهمتها في رفع الناتج العالمي الخام، وهي تساهم مساهمة

---

[1]– منير مباركية، **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند**، رسالة دكتوراه، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015–2016)، ص 47.

[2]– جارش عادل، **القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات**، المركز الديمقراطي العربي، أنظر الرابط: www.democratic.de/?p=38993، (2019/01/03).

[3]– منير مباركية، **مرجع سابق**، ص 47.

كبيرة في الاقتصاد العالمي، وذات تأثير واح على المنظمات والمؤسسات الاقتصادية كمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، ناهيك على دورها وتأثيرها في السياسة الدولية.[1]

وفي سياق دراسته لاستراتيجيات القوى الصاعدة من أجل الحد من سياسات الموازنة التي تمارسها القوى الكبرى القائمة والقوة المهيمنة عرف "مايكل غلوسنى" القوى الصاعدة على أنها "دولة تتحرك من مكانة غير مكانة القوى الكبرى، أو من مستوى أقل من مكانة القوى الكبرى، إلى مستوى أعلى في سلم القوة "وأضاف" أتصور القوى الصاعدة على أنها تلك الدولة التي يتم تصورها من قبل الدول الكبرى الأخرى في المنطقة والنظام على أنها قوى صاعدة.[2]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس القوى الصاعدة

القوى الصاعدة هي تلك القوى التي تحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها، وقد برزت القوى الصاعدة بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، وتتميز القوى الصاعدة بمجموعة من العناصر تحدد قوتها ويمكن من خلال توظيفها تحقيق أهدافها المجالية، وبناء على ذلك فإن مختلف المفكرين حاولوا تحديد عناصر القوة الرئيسية.

يرى "هانز مورجانثو" مفكر العلاقات الدولية أن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي: العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، والاستعداد العسكري، والسكان، والشخصية القومية، ونوعية الحكم، والروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية.[3]

والخبير السياسي "كينث والتز اقترح خمسة معايير مختلفة لقياس قوة الدولة: عدد السكان، الامتداد الجغرافي والموارد الطبيعية، القدرات الاقتصادية، استقرار وسلامة النظام السياسي، القوة العسكرية.[4]

---

[1]– يونسي وليد، **دور القوى الصاعدة "Brics" وتأثيرها في النسق الدولي**، المركز الديمقراطي العربي، أنظر الرابط: www.democratic.de/?p=43001، (2019/01/04)..

[2]– منير مباركية، **المرجع نفسه**، ص 48.

[3]– سيف نصرت توفيق الهرمزي، **تحليل (هانز مورجانثو) لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 01، السنة 01، العدد 01، 2013، ص ص: 160-161.

[4]– جارش عادل، **القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات**، المركز الديمقراطي العربي، أنظر الرابط: www.democratic.de/?p=38993، (2019/01/05).

ويرى "جوزيف س ناى" أن قوة الدولة وقدرتها على لعب دور مؤثر نابع من مجموعة العناصر الأساسية، الموقع الجغرافي، المساحة، الموارد الطبيعية، العنصر البشرى، القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار الاجتماعي، السياسة الخارجية.[1]

بينما يعتبر المؤرخ البريطاني بول كيندي أن عوامل القوة في القرن العشرين تكمن في: حجم السكان، مستوى التمدن، استهلاك الطاقة، حجم الناتج الصناعي، القوة العسكرية.[2]

بينما يرى آخرون أن مصادر القوة عند الدول الصاعدة هي: نوعية الروح المعنوية، الشخصية القومية، السكان، الاستعداد العسكري، الطاقة الصناعية، العامل الجغرافي، قوة العلوم والمعرفة.[3]

طبقاً لعناصر القوة يمكننا تصنيف دول العالم إلى ستة فئات: عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، قوة صاعدة مثل الصين والهند واليابان والاتحاد الأوربي (كوحدة فاعلة في النظام الدولي)، قوة ثانوية مثل المملكة المتحدة وفرنسا متوسطة مثل استراليا وكندا ومعظم الدول الأوربية، قوة زائرة مثل دول الخليج العربي، وقوة صغيرة مثل الفيتكان، ويتم هذا التصنيف طبقاً لمحددات تتمثل في القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، وهل الدولة قوة نووية أم لا، وكذلك أيضا القدرات البشرية والعلمية والتكنولوجية للدولةوثرواتها الطبيعية والمعدنية، فمن الناحية العسكرية يعتبر النظام الدولي أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الناحية الاقتصادية فالنظام الدولي يعتبر متعدد الأقطاب فبالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية فإننا نجد دول صاعدة بقوة كالصين والهند، والدول ذات القدرات العسكرية النووية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وإسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية، فلن تستطيع الدولة أن تكون قوة عظمى أو صاعدة بدون قدرات نووية عسكرية.[4]

---

[1]– جوزيف س ناى، **الثوى الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، نقله إلى العربية د. محمد توفيق، العبيكان للنشر، السعودية، 20007، ص: 32.

[2]– جارش عادل، **القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات**، المركز الديمقراطي العربي، أنظر الرابط: www.democratic.de/?p=38993، (2019/01/06).

[3]– فريد ميليش، **القوة وأهميتها في العلاقات الدولية**، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 06، 2014، ص: 74.

[4]– محمود خليفة جودة محمد، **أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010**، أنظر الرابط: www.democratic.de/?p=570، (2019/01/07).

المبحث الثالث: التصورات الفكرية والنظرية للقوى الصاعدة/ الدبلوماسية الاقتصادية

اعتمد تفسير الدبلوماسية الاقتصادية على عدة نماذج نذكر منها:

المطلب الأول: نماذج الدبلوماسية الاقتصادية

1- نموذج Saner&Yiu

في ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية الجديدة أو الدبلوماسية ما بعد العصر الحديث، ويرى كل من Saner&Yiuأن الدبلوماسية الاقتصادية أخذت تتشكل لتأخذ نموذجا جديداً في ستة أوجه، وهذا النموذج يرى أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة تعريف الدبلوماسية نتيجة لوجود فاعلين دبلوماسيين متباينين لكن يستطيعون التعايش في الجوانب الاقتصادية على المستوى الدولي، وصنف هؤلاء اللاعبين وفقاً لمهامهم وأدوارهم، على النحو التالي:[1]

الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية تعد هاتان الدبلوماسيتان وظيفتا الدولة في هذا المجال، أي أنهما الوظائف والأدوار التي تقوم بها الوزارات المسؤولة عن السياسات الاقتصادية والتجارية، وتهتم الدبلوماسية الاقتصادية بالقضايا السياسية الاقتصادية، كعمل الوفود في المنظمات التي تضع المعايير الدولية مثل منظمة التجارةالعالمية وبنك التسويات الدولي والمنظمات الإقليمية والمتخصصة، ومراقبة السياسات الاقتصادية في البلدان الأجنبية من قبل الدبلوماسيين الاقتصاديين الذين يرفعون التقارير عن البلدان التي يعملون فيها ويقدمون النصح بلدانهم بكيفية التأثير على تلك السياسات بشكل أفضل، كما يراقبون مؤشرات السلع في بورصات الدول التي يعملون فيها وتستخدم الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً المصادر الاقتصادية إما كحوافز أو عقوبات لتحقيق أهداف سياسة خارجية محددة، ولهذا تسمى الدبلوماسية الاقتصادية أحياناً بالمهارة الاقتصادية للدولة[2]، من ناحية أخرى تهتم الدبلوماسية التجارية بمساعدة قطاع التجارة والأعمال الوطنية في مسعاها للنجاح الاقتصادي ومسعى الدولة لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية وتشمل الترويج للاستثمار الخارجي في الداخل والاستثمار الوطني في الخارج إضافة إلى الترويج للتجارة والسياحة وتصدير واستيراد العمالة

---

[1]- بن لخضر محمد العربي، **تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي، جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية،** العدد 04، 2016، ص132.

[2]- **المرجع نفسه،** ص133.

واستقطاب التكنولوجيا والعمل البحثي وبناء الصورة الإيجابية للبلاد في الخارج، ويمارس هذه الدبلوماسية في الداخل مسؤولي الدولة من خلال مقابلتهم ذات الطابع الثنائي والمتعدد حيث تتضمن محادثتهم مع الوفود الزائرة والبعثات المعتمدة وفي محادثاتهم الخارجية. حيث تتطرق مباحثاتهم في كثير من الأحيان إلى الجانب الاقتصادي والتجاري والفني.وكما أن الدبلوماسية الاقتصادية تستلزم من الجهات الحكومية (بالاشتراك مع الجهات غير الحكومية) اتخاذ رؤية وطنية موحدة فإن الدبلوماسية التجارية تقتضي تظافر جهود وزارة الخارجية والجهات الحكومية ذات الارتباط بالعلاقات الاقتصادية والبرلمان وقطاع الأعمال لبلورة رؤية مشتركة لمعالجة السلبيات وتطوير الإيجابيات المؤثرة على مصالح الشركات والمؤسسات الخاصة والعامة في الخارج، في إطار حماية المصالح الوطنية في الخارج، ويعد الدبلوماسي التجاري الأول في الداخل هو رئيس السلطة التنفيذية، فيما يعد رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية هو الدبلوماسي التجاري الأول لبلاده في الخارج[1].

دبلوماسية الشركات ودبلوماسية رجال الأعمال – دبلوماسية الشركات وتتضمن تنظيمين يعتبران حاسمين للتنسيق الناجح لشركة متعددة الجنسيات أو دولية، ويعني ذلك أن هذه الشركات تحتاج إلى مدراء قادرون على العمل في ثقافتين: ثقافة وحدة العمل أو الثقافة السائدة داخل الشركة، وثقافة الشركة التي تتأثر بجنسية الشركة العالمية أي ثقافة الشركات في وسط تجارة الأعمال الدولية، أما دبلوماسية الأعمال: تهدف هذه الدبلوماسية إلى جعل البيئة الخارجية لفروع مشاريع الأعمال باعثاً مشجعا لأنشطة الأعمال، ودبلوماسية الأعمال تلعب دور الوسيط أو نوع من السمسرة والخدمات بين الشركات الوطنية والحكومات والمنظمات غير التجارية أو الجهات الوسيط وتقوم بهذه الوظيفة شركة استشارية متخصصة للمكاتب[2].

دبلوماسية المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية (العابرة) يرى Saner&Yiu أن المنظمات غير الحكومية (Non-gouvernement OrganizationNGOs) ذات التوجه الاقتصادي تركز على السياسة الاقتصادية، وأن هناك أيضاً مجالات أخرى عديدة تنشط فيها هذه المنظمات، لكن يجب التمييز بين حدود المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية العابرة أو بين المنظمات التي تعمل داخل الحدود الوطنية وتلك العابرة للحدود، دبلوماسية المنظمات غير الحكومية الوطنية تمثل المنظمات الوطنية

[1]- Corneliu MUNTEANU ,The impact of economic diplomacy over national economic security. Case study on Eastern Partnership region International Economic Relations faculty Moldova P8.

[2] Corneliu MUNTEANU ,–**op.cit**

الاقتصادية غير الحكومية، مصالح المجتمع المدني في المجال الاقتصادي وتتكون من مختلف الجماهير ابتداء جمعيات حماية المستهلك ومكافحة الفساد وحتى مجموعات مالكي الأسهم وحماة البيئة[1].

ويرى Saner&Yiu أن عدد هذه المنظمات في تزايد سريع نتيجة لحقيقة أنه أصبح لدى العامة الآن قدرة أكبر على الوصول إلى المعلومات الوطنية وتأثير أقوى على إدارة أو حكم الشركة، وأنه لم يعد بإمكان ممسكي السلطة السياسية والاقتصادية تجاهل أصوات هذه المنظمات وآرائها، دبلوماسية المنظمات غير الحكومية الدولية أو العابرة للحدود وهي الدبلوماسية التي تمارسها المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود لتمكينها من تنظيم الفعاليات والأنشطة لكسب التأييد لأنشطتها عابرة للحدود، فيعمل دبلوماسيو هذه المنظمات على الصعيد الدولي كما هو حال منظمات السلام الأخضر التي تعمل في إطار تحالفات ضد أجندة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي أو المشاريع التجارية العابرة للحدود، مستخدمة الإعلام والأعمال السياسية المباشرة كالتظاهرات[2]، وتدخل هذه المنظمات الدولية في تطبيق مشاريع تعاون فنية في البلدان النامية وبلدان الاقتصاديات الانتقالية وبالتالي العمل كعنصر مكمل، وبشكل عام فإن لدى هذه الدبلوماسيات الست التي توصل إليها نموذج Saner&Yiu أجندة ووظائف وأدور مختلفة، وأن المهم الرئيسية لدبلوماسيتها تتمحور حول حافظ كل منها على مصالح جماهيرها وعملائها والتأثير على نتائج تعاملاتها مع الأطراف الأخرى.

2- النموذج الثلاثي للدبلوماسية

اقترح Susan Strange في عام 1991م، ويرى هذا النموذج أن هناك ثلاثة أنواع من الدبلوماسية الاقتصادية وهي:

1- الدبلوماسية بين حكومة – حكومة.

2- الدبلوماسية القائمة بين شركة – شركة.

3- الدبلوماسية القائمة بين الحكومة والشركة.

[1] – كرام محمد الأخضر، لدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير، **دفاتر السياسة والقانون**، ع13، جوان 2015، ص 23-54.

[2] – Corneliu MUNTEANU,–**op.cit**

وقد انتقدت هذه الرؤية لعدم تمكنها من إعطاء تفسيرات مقنعة للتغيرات العالمية منذ أوائل 1990م، فلم تستطع استيعاب الواقع المعقد الذي تمكنها من إعطاء تفسيرات مقنعة للتغيرات العالمية منذ أوائل 1990م، فلم تستطع استيعاب الواقع المعقد الذي يحيط بنا، وأنه حتى لو تم التنسيق بين المستويات المختلفة للدولة مع الشركات، فإنه في الوقت الحالي من الصعب تحقيق النتائج المتوقعة بدون الاستماع وإشراك العديد من الجهات الفاعلة الأخرى[1].

3- نموذج الدبلوماسية متعدد الزوايا

ويطلق عليها أيضاً الأسلوب الجديد للدبلوماسية الاقتصادية وقد اقترحه Parreira كحل للصفة الإشكالية التي تنطوي عليها النموذج الثلاثي، فرأى Parreira أن هناك عشرة فروع للدبلوماسية الاقتصادية هي:

1- دبلوماسية الشركات فيما بينها.

2- دبلوماسية الشركات مع الحكومة. بن لخضر محمد العربي،

3- دبلوماسية الشركات مع المنظمات غير الحكومية.

4- دبلوماسية الشركات مع المنظمات الدولية.

5- الدبلوماسية القائمة بين الدول.

6- الدبلوماسية القائمة بين الدول والمنظمات غير الحكومية.

7- الدبلوماسية القائمة بين الدول والمنظمات الدولية.

8- الدبلوماسية القائمة فيما بين المنظمات غير الحكومية.

9- واختتم Parreira تحليله بالتأكيد على: أن الحدود الوطنية للدول لم تعد فيها القواعد والإجراءات الاقتصادية محددة بما فيه الكفاية[1].

4- نموذج الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة لـ Bayne و Woolcock

بمجرد أن بدأ القرن الواحد والعشرين حتى سارعت الدول في تغيير سلوك علاقتها الخارجية ومفاوضاتها الدولية وطريقة اتخاذ القرار الداخلي وذلك في إطار عملية تحول في الدبلوماسية الاقتصادية، وأرجعا هذا

[1] - بن لخضر محمد العربي، **مرجع سابق**، ص 135.

[1] - **المرجع نفسه**، ص 136.

التحول إلى استجابة لنهاية الحرب الباردة، وقتدم العولمة، ثم الهجمات وتقدم العولمة، قم الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001. وعزيا أهمية دراسة الدبلوماسية الاقتصادية إلى أربعة أسباب:

أولاً: أن الدبلوماسية الاقتصادية هي حول العملية وليست حول الهيكل.

ثانياً: أنها أصبحت مهمة، في ظل العالمية الجديدة، بما في ذلك معالجتها لبعض الأسباب الجذرية للإرهاب مثل الفقر والتهميش في أجندتها.

ثالثاً: أنه يتعين على الحكومات أن تكون فعالة ومن أجل تحقيق أهداف تعزيز الرفاهية الاقتصادي في الاقتصاد العالمي[2].

رابعاً: أن الحكومات أصبحت تحت ضغط متزايد من المسائلة كما أشار Bayne وWoolcock إلى أن الحكومات بدبلوماسيتها الاقتصادية تحاول التوفيق بين ثلاثة أنواع من التوترات هذه التوترات تقع في ثلاثة أشكال: توتر بين الاقتصاد والسياسة: وهنا تكمن مهمة الدبلوماسية الاقتصادية في كيفية المصالحة بين الأهداف الاقتصادية والسياسية، وتوتر بين الضغوط الداخلية والخارجية: وكيفية توصل الحكومات إلى قرار توافقي مشترك داخلي بخصوص الدبلوماسية الاقتصادية، ففيما تسيطر وزارة الخارجية في غالبية دول العالم على الدبلوماسية السياسية من خلال سيطرتها على صناعة قرار السياسة الخارجية، تتحكم المعقدة والمتشابكة، تحاول الدبلوماسية إلى أن تتوصل قرارات ذات قدرة تنافسية خارجية متفق عليها داخليا، فكلما تم التوصيل إلى توافق داخلي من خلال المساومات بين أطراف الدبلوماسية الاقتصادية تمكنت الحكومات من الدخول في مساومات موازية في الخارج، وثالثاً توتر بين الحكومات والفاعلين الآخرين: فمن المعروف أن اختراق العوامل الدولية للاقتصاديات الداخلية، يعد أكبر وجه للعولمة. هذا الوجه لا يبرز عبر الحكومات وإنما من خلال وكلاء القطاع الخاص (التجار، المستثمرين، والممولين) وكلما تقدمت العولمة كلما تدخلت أو تورطت المجموعات الأخرى والحركات الاجتماعية أكثر فأكثر في الدبلوماسية الاقتصادية.[1]

[2]– Nicholas Bayne,Stephen Woolcock* The New Economic Diplomacy: Decision-making and Negotiation International Economic Relations*...Ashgate Publishing, Ltd., 2011 – p426 .

[1]– Nicholas Bayne. P137.

المطلب الثاني: مقاربة تحول القوة

تعود أصول هذه المقاربة إلى أعمال ابرامو فيمو كينيث أورغامسكي،[1] حيث وفرت هذه المقاربة إطار تحليلي جيد لفهم علاقات القوة الكبرى وتغير توزيع القوة في فترات السلم والحرب في فترة ما بين القرن 19 والنصف الأول من القرن 20، كما استفاد منها زعماء العالم في مطلع القرن 21 لفهم التغيرات العميقة التي مر بها النظام العالمي.[2]

يعتبر مفترب تحول القوة بأن فقدان الدولة المهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قادم جديد تنامي قوته بشكل متسارع، وبالتالي يسعى هذا القادم للوصول إلى موقع الهيمنة، فمن أجل حدوث تحول القوة، يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك مقومات القوة تفوق تلك التي تمتلكها الدول المهيمنة أو على الأقل تعادلها.[3]

وتفترض مقاربة تحول القوة أن على المستوى العالمي يمكن تفسيرها إلى قسمين، فواعل راضين بالوضع القائم في الساحة العالمية (وهم الأطراف الذين يحتكرون القوة والمستفيدون من النظام القائم)، وترى أن خطر نشوب الصراع قد يحدث إذا كان هناك اتفاق بين فواعل القوة غير الراضية على الإطاحة بقوة الفواعل المستفيدة من النظام، وترى أنه يمكن تجنب هذا الخطر إذا ما تم انتقال القوة من الطرف الأول إلى الطرف الثاني، الذي يحاول وضع أسس جديدة تضمن المصالح المشتركة لكل الفواعل،[4] بمعنى آخر، أنه على الرغم من عدم ثبات القوة عند فاعل من فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية بشكل دائم، بل القوة شيء غير ثابت ولا يمكن قياسه، وعلى الرغم من التباين المستمر بين قوى مختلف الفواعل إلا أنها تسعى إلى العمل الجماعي من أجل تحقيق المصالح المشتركة التي لا يمكن أن يبلغها أي فاعل بمفرده.

---

[1] Carsten Rauch & Iris Wurn, **Making the world safe for power transition**: towords a conceptual combination of power transition theory and hegemony theory", journal of global faultlines. KeeleUniversity,united kingdom. Vol:01, N01, 2013, P:54.

[2] – فاتح عمارة، **دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا**، رسالة ماجستير: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015، ص 48.

[3] – **المكان نفسه**، ص49.

[4] –Stive Chan, **Chaina the U.S and the Powor Transition Tbcory: A Critique**, New York: Rouledge,2008, p26.

وفقاً لهذه المقاربة تحولات القوة تمر بثلاثة مراحل وهي: [1]

1- مرحلة القوة الكامنة: تتميز بانخفاض أو انعدام الناتج الصناعي، ندرة المهارات الفنية، تدني المستويات المعيشية، الاعتماد على الاقتصاد الزراعي، ... الخ.

2- المرحلة الانتقالية: تتميز هذه المرحلة بعد فاعلية مؤسسات الحكم، ولاءات محلية ضيقة بدلاً للولاءات القومية أو وطنية ... الخ

3- مرحلة نضج القوة:وتتميز بتغير النمط الاقتصادي للدولة فتكون صناعية بالكامل، حيازة التكنولوجيا المتطورة، أداء الأجهزة الحكومية، الخ.

وعلى هذا الأساس يلاحظ بأن مقاربة تحول القوة تتعارض مع افتراضات المدرسة الواقعية الكلاسيكية بشأن مفهوم القوة والطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، لأنهم يعتبرون القوة غير ثابتة ودائمة التحول، هذا الأمر يفرض الاستقرار النسبي في النظام العالمي، فكلما تحولت القوة إلى أحد الفواعل الأخرى كلما أدى ذلك إلى زيادة الرضا على النظام العالمي،[2] على الرغم من أن الفاعل الجديد الذي يمتلك القوة، يحاول أن يفرض قواعد جديدة تحمي مصالحه بالدرجة الأولى، إلا أنه لا يمكن أن يتجاهل قدرات الفواعل الأخرى، كما أنه لا يمكن أن يتجاهلهم في صنع وتنفيذ القارات العالمية.

ومن هنا يمكن القول بأن هذه المقاربة تساعد على فهم تحول القوة بين مختلف الفواعل (الدولاتية وغير الدولاتية) في ظل الحوكمة العالمية خاصة بعد الانتقال من النمط الهرمي للسلطة الذي كانت تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى النمط الخطي للسلطة الذي تساوي فيه جميع الفواعل في ظل الحكومة العالمية عموماً والحوكمة الاقتصادية العالمية بالخصوص، ويكون المحدد الأساسي لقوة أي فاعل يتمثل في درجة تأثيرها على القرارات العالمية.

وفي هذا الجانب تم الاستعانة بهذا المقترب من أجل فهم وتحليل القوة الاقتصادية لصالح الدول الناشئة في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية التي يمكن من خلالها البحث في الأدوار التي يمكن أن تلعبها دول مجموعة البريكس كأحد الاقتصاديات الناشئة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وكقوة وافدة جديدة قد تحل محل القوى

[1]- فاتح عمارة، **مرجع سابق**، ص 49.

[2]- **المكان نفسه.**

الغربية التقليدية، والبحث في مدى قدرتها على مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية المستمرة ومدى تعايشها مع تأثيرات مختلف فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية[1].

المطلب الثالث: الاقليمية الجديدة

1- مفهوم الإقليمية الجديدة:

هناك مفاهيم عديدة تحاول أن تترجم الإقليمية الجديدة، علما أن هذه المفاهيم لا تستند إلى أي نظرية اقتصادية بديلة للاندماج، وإنما تتبع أسلوباً براجماتيا ساندته أبحاث أجريت لتحقيق مجموعة من الأهداف تسعلا إلى تحقيقها الدول الصناعية الكبرى، حيث يصور الأمر على أنه أفضل أسلوب من أجل التنمية مع بلد أو مجموعة بلدان أقل نموا[2].

في سياق هذا المنهج قدم "برجستين 1997" مصطلحات عديدة بشأن الإقليمية الجديدة وسماها "بالمفتوحة"نذكر منها:

المدخل المفتوح:ويعني أن أي دولة تستطيع التمسك بقواعد اتفاقية الإنماج الإقليمية الانضمام إلى تلك الاتفاقية.

الإقليمية ذات الأفضلية غير الإشتراطية:يصطلح عليها أيضا بـ "التعددية المنظمة"، حيث يرون هذا الاختلاف وسيلة لتشجيع الدول على التحرر، ولكن لا يجب أن يكون هذا الأخير مرهون بالمبادلات التجارية كما هو جاري في الولايات المتحدة حيث المبادلات جزء أساسي من التحرير.

الإقليمية ذات الأفضلية الإشتراطية

يهدف هذا النوع إلى تحقيق منطقة للتجارة الحرة، التي تطرح تميز تجاري مغري، حيث تستوجب أخذ الأمر برمته أو تركه على الإطلاق، وهذا يعني أن الانظمام الى هذه المنظمة بقدر ما و معزيبالانتخابات، بقدر ما هو مرهون بشروط[3].

---

[1]- فاتح عمارة، **مرجع سابق**، ص 50.

[2]- بن عزوز محمد، **الإقليمية الجديدة – الصورة الجديدة للإندماج الإقتصادي الإقليمي**، ص02.

[3] – عبد العليم طه، **إشكالية التكامل الإقتصادي العربي**، دراسة قدمت لدى معهد البحوث والد راسات العربية، القاهرة، 1993، ص24.

2- افتراضات الاقليمية الجديدة:

فالإقليمية الجديدة هي رؤية جديدة تدفع باتجاه التجديد والتنوع في الفكر الإقتصادي، فهي أسلوب يجمع بين مستويات مختلفة من النمو، إذ يتميّز طرحها بوجود " دولة المركز أو القائد"، يقدم الدول الصناعية على أنها دولة" قائد"، تعمل كسند لإصلاح السياسات الإقتصادية للدول الأقل تقدما.

كما سياسات الدعم والمساندة التي تترجما الإقليمية الجديدة، تطرح مزايا و تفضيلات تجارية، لكن في نفس الوقت، وفي ظل سياسات التخصص وتقسيم العمل، سوف تجعل البلدان النامية المنضوية تحت هذه الصيغة عبارة عن سوق تجارية لتصريف منتجات الدول الصناعية الممثلة في دولة " القائد[2]".ومن أهم سماتها ما يلي:

جميع الاتفاقيات هي اتفاقيات تجارة حرة، وتحولت بشكل أو بآخر نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، نطاق هذه التعريفات في توسع دائم ومحتواها تجاوز القضايا الجارية مع شمولها جميع الدول[3].

[2]- بن عزوز محمد، مرجع سابق، ص 23.

[3]- CHRPSTIAN DEBLOCK, **Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories?** Centre détudes internationales et mondialisation CEIM. Université du Québec, Montréal. 2005, p2.

الفصل الثاني

الدبلوماسية الإقتصادية للقوى الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي

تعتر الأهداف التي تحققها الدبلوماسية الاقتصادية للدول كونها أعضاء في المنظمات الدولية، نجد أنها أهداف في المقام الأول ذات اعتبارات سياسية .فالأنشطة الاقتصادية للمنظمات ذات محور سياسي عظيم، حيث تتداخل فيها اعتبارات السياسية مع الاقتصاد، كما أن النتائج المتحققة من المفاوضات تكون ذات كفاءة عالية، وبشكل فني وتقني عندما تشترك فيها الوزارات الفنية والتقنية في كل حكومة، كما أن اهتمام المنظمات الدولية .يتعلق بالقضايا الدولية، أما القضايا المحلية فتأتي في المرتبة الثانية، وبشكل تابع للأوضاع الدولية .كما أن المنظمات التي تعتمد قراراتها على الالتزام الطوعي تكون قراراتها وأنشطتها غير ملزمة للدول الأعضاء، كما هو الحال في الأمم المتحدة، وذلك خلاف المنظمات ذات القواعد الملزمة، فقراراتها تطبق بشكل ذاتي تجنبا للمسؤولية الدولية، كما هو الحال في منظمة التجارة العالمية .كما أن الأطراف غير الحكومية تنظر إلى المنظمات الدولية وفق اعتبارات أخرى.

المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد

بقيت الدول النامية خارج إطار الأطراف المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن إطار النظام الاقتصادي الدولي[1]، وإذا كانت العلاقات التي تسود بين الدول المتقدمة هي علاقات الاعتماد المتبادل، فهذه الدول تستفيد بشكل متساوي من هذه العلاقات التي تربط بين الدول المتقدمة والشريحة العليا من الدول النامية فهي علاقات اعتماد، حيث أصبحت هناك مصلحة للدولة على التكنولوجيا الغربية في صناعتها. أما العلاقات التي تسود بين الدول المتقدمة والدول النامية منخفضة الدخل فهي علاقات التبعية، وهي علاقات غير متكافئة،[2] فلم تشكل الدول النامية أي تحد للنظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كانت مندمجة تماماً في الاقتصاد العالمي، حيث تركز تجارتها مع الدول الصناعية المتقدمة، وقبلت مكاناً ذيلياً في النظام المالي العالمي.[3]

وعانت الدول النامية في ظل هذا النظام من وضع اقتصادي مترد، تتزايد الصعوبة فيه بشكل مستمر، فدعت الدول النامية وبالإجماع إلى إقامة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد (NIEO)، تقوم فيه العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس يوفر عدالة أكبر بين الدول المتقدمة والنامية.[4]

المطلب الأول: الدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد

ركزت مطالب الدول النامية في بداية السبعينات وبشكل كبير على العلاقات السياسية مع الدول المتقدمة، نظراً لكون الدول النامية ظهرت لتوها كدول مستقلة، فكانت مطالبات منظمة دول عدم الانحياز حتى بداية السبعينات تقتصر على التحرر من الاستعمار السياسي، بينما حظيت القضايا الاقتصادية لدول عدم الانحياز باهتمام أقل،[5] إلا

---

[1]- يعرف النظام الاقتصادي الدولي على أنه الإطار السياسي والاقتصادي الذي تمر من خلاله العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول ذات السيادة، أي أن عناصر النظام الاقتصادي الدولي هي التجارة الدولية، والإطار النقدي، والسياسات الاقتصادية الدولية التي تتبناها دول العالم، وأيضاً يشمل المؤسسات الدولية التي أقيمت لتسهيل التعاون الاقتصادي الدولي في مجالات التجارة والتمويل والاستشارة، كما يعتبر توزيع القوة الاقتصادية الناتجة ذلك النظام هو الصفة المركزية للنظام الاقتصادي الدولي، أنظر: جون هدسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية**، ص 675.

[2]- جون هندرسون مارك هرندر، تر: خضر خضر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنصور، 1985، ص 130.

[3]- عماد حبيب دويلات، **الدبلوماسية الاقتصادية**، دار المرساة، 1996، ص 118.

[4]- جون هدسون ومارك هرندر، **المرجع نفسه**، ص 767.

[5]- حركة عدم الانحياز هي منظمة دولية أسست من خلال دعوة الهند وباكستان واندونيسيا لعقد مؤتمر في باندونغ في نيسان عام 1955، كان الهدف الأساسي لهذه المنظمة هو تحقيق الاستقلال السياسي، وما لبث أن تطورت أهدافها لتشمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، راجع محمد نظمي الزياتي، حركة عدم الانحياز، للمزيد أنظر الرابط التالي:WWW.SIS.GOV.EG، (2019/01/10).

أنا حكومات العالم النامي نفسها تعاني من مشاكل اقتصادية رئيسة كانت قد نجمت عن اندماج اقتصاد الدول النامية الكامل بالنظام الاقتصادي الدولي، وتهدد جهود التنمية، ويمكن تلخيص هذه المشاكل فيما يلي:

1- ظلت حصيلة صادرات معظم بلدان العالم تأتي بصفة أساسية من مبيعات السلع الأولية التي لا يتمتع سوقها العالمي بالاستقرار، مما يؤدي إلى تقلبات عنيفة في حصيلة الصادرات وبالتالي في مسويات النشاط والأداء الاقتصادي القومي.

2- الصعوبة في تصدير السلع المصنعة، إلى الأسواق الغربية على نطاق واسع في مواجهة المنافسة الشديدة من جانب البلدان الصناعية المتقدمة، وفي حالة القليل من المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والملابسة، والصناعات الجلدية، حيث تسمح الأجور المنخفضة للأيدي العاملة في بلدان العالم الثالث بتخفيض تكلفة الإنتاج، فقد واجهت بلدان العالم الثالث تصاعداً في إجراءات الحماية التي لجأت إليها حكومات الدول المتقدمة لحماية صناعاتها.

3- كانت المساعدات الخارجية أقل بكثير من الأهداف المتواضعة التي حددتها المنظمات الدولية، كما إن معظم الزيادة في حجم السيولة الدولية اتجهت إلى الدول الغربية الكبرى، بينما تعاقدت العديد من بلدان العالم الثالث على ديون جديدة كبيرة الحجم أخذت فوائها تشكل عبئاً ثقيلاً على موازين مدافعاتها.[1]

وفي مواجهة هذه التحديات ازدادت الدعوة إلى تغير نمط العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث الآخذة في النمو، والرغبة في الخلاص من العلاقات التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية الجديدة، وقد كانت المطالبة بإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد نتيجة زيادة الوعي لدى الدول النامية بطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول المتقدمة. فقامت دبلوماسية الدول النامية باستغلال تفوقها العددي في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبدأ التباحث حول الطريقة الكفيلة للوصول إلى نظام مبادلات أكر توازناً، ويكون لصالح الدول النامية، ونتيجة هذا النشاط الدبلوماسي تم تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عام 1964، الأمر الذي وفّر إطاراً للمفاوضات تقول الدول النامية من خلاله بطرح مطالبها، وقد فرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على كل دولة المساهمة في إصلاح النظام الاقتصادي الدولي بشكل يعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل مكان من العالم، كما فرض المؤتمر تطوير ورفع مستوى الرفاهية ومستوى معيشة جميع الشعوب[2]، ومن خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استطاعت دبلوماسية الدول النامية أن تكون قوة ضاغطة خاصة بها، وهي مجموعة 77، كما استطاعت هذه الدبلوماسية أن تحول المؤتمر إلى منظمة دولية لها سكرتارية دائمة،

[1]- محمد عبد الفوضيل، **النفط والمشكلات المعاصر للتنمية العربية**، سلسلة علم المعرفة، العدد 16، ص 13.

[2]- عبد القادر سيد أحمد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1987، ص 14.

كما نجح المؤتمر في توفير المساعدات الفنية للدول النامية حتى تستطيع أن تفاوض الدول المتقدمة من موقع أفضل[1]. وقد وقفت الدول النامية في هذا المؤتمر كجبهة واحدة وقدمت مطالبها للدول المتقدمة كمجموعة واحدة.[2]

وبعد ذلك جاء قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) برفع سعر البرميل عام 1973 إلى أربعة أمثاله ليضرب مثالاً هاماً لما يمكن أن يحدث من تغير ملموس في ميزان القوى بين الدول الناعية والدول المصدرة للسلع الأولية، حيث أتاح هذا القرار فرصة جديدة لتشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية المصدرة للسلع الأولية، فقد أوضح هذا القرار ما يمكن أن تحصل عليه مجموعة من البلدان المصدرة للسلع الأولية، إذا ما كانت دبلوماسيتها تسعى إلى توحيد جهودها، وإصدار قرارات تمكنها من الإمساك بالسوق العالمية لسلعة إستراتيجية لا تتمتع الدول الغنية فيها بالاكتفاء الذاتي، كما أظهرت الدول النامية إمكانية استخدام قوتها الجديدة تلك في المساومة في تدعيم المطالب الاقتصادية الأخرى لجبهة بلدان العالم الثالث، مما سيساعد في دعم القوة التفاوضية للدبلوماسية الجماعية لبلدان العالم الثالث ككل[3]. وأخذ الوعي يترسخ لدى معظم حكومات الدول النامية بأن تحررها الاقتصادي والسياسي إنما يتوقف على استعادة سيطرتها وسيادتها على مواردها الطبيعية، واستخدام الدبلوماسية الاقتصادية لقوتها التفاوضية المتنامية لانتزاع المزيد من المكاسب، وتعديل الهيكل السلبي للعلاقات الاقتصادية الدولية. وفي الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان وأيار من عام 1974، تم إقرار وثيقتين تاريخيتين على جانب كبير من الأهمية، هما:

إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد (القرار رقم 3201)، وبرنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتادي دولي جديد (القرار رقم 3202). وقد أكد الإعلان على ضرور مشاركة الدول النامية مشاركة فاعلة وكاملة ومتكافئة في صياغة وتطبيق كل القرارت التي تهم المجموعة الدولية.[4]

---

[1] عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 164.

[2] جون هدسون ومارك هرندر، **مرجع سابق**، ص 678.

[3] محمد عبد الفوضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 16، ص 16.

[4] لابد من القول إن الدول النامية استغلت قوتها العددية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار العديد من القرارات التي من شأنها إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، ومن هذه القرار رقم 14 15 (د-15) المتعلق بتصفية الاستعمار وإنهاء العلاقات القانونية المبنية على السيطرة والاستغلال في الميدان الاقتصادي، والقرار رقم 1803 (د-17) المتعلق بإعلان مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، والقرار رقم 2625 (د-25) المتعلق بإعلان مبادئ القانون الدولي بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والقرار رقم 3281 (د-29) المتعلق بميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية وغيرها من القرارات.

المطلب الثاني: قضايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد

تضمن البرنامج المطروح لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد عدة قضايا رئيسية اهتمت بها دول العالم الثالث، وهي:

أولا: استقرار أسعار الصادرات

إن أهم القضايا التي حاولت الدول النامية فرضها للنقاش تتعلق بأسعار الصادرات، وتقلب أسعارها في الأجل القصير، وارتفاع الواردات، كذلك معدلات التبادل التجاري الدولي للدول النامية في الأجل الطويل. فقد كانت الدول النامية تطالب باستقرار الأسعار العالمية والزيادة في حصيلة صادرتها، واتساع الأسواق التصديرية للسلع الأولية، وذلك بهدف زيادة الحصيلة في النقد الأجنبي المتوافر لديه بما يساعد على زيادة مقدرتها الاستيرادية، وتخفيف مدفوعاتها.[1]

واستجابةً لهذه المطالب توصلت الدول النامية بالتعاون مع الدول المتقدمة إلى خطط لاستقرار أسعار الصادرات، وذلك وفق مقترح قدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرابع المنعقد في نيروبي 1976، والمسمى بالبرنامج المتكامل للسلع الأولية، أو باتفاقيات السلع[2]، بالإضافة إلى ذلك تم وضع خطط بالاتفاق بين الدول النامية والمتقدمة لتمويل الانخفاض في إيرادات الدول النامية من الصادرات في الأجل القصير، حيث أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قراراً بإنشاء البرنامج المتكامل للسلع، وقد كانت النقطة الأساسية، فيه إنشاد صندوق مشترك (3 إلى 6 بليون دولار) لتمويل مخزون سلعي على الصعيد الدولي، وذلك بهدف استقرار أسعار ثماني عشرة سلعة أولية تصدرها إجمالاً الدول النامية، كما نص للتعويض عن العجز الناجم عن انخفاض وتقلب أسعار المواد الأولية، وتطوير مساهمة الدول النامية في عملية تصنيع المواد الأولية، وتسهيل وتعزيز نفاذها إلى أسواق الدول المتقدمة.[3]

ثانيا: السياسة التجارية للدول المتقدمة تجاه الدول النامية

تميل السياسة التجارية للدول المتقدمة إلى التمييز ضد منتجات الدول النامية التصديرية، ونظراً لاعتماد الدول النامية الكبير على أسواق الدول المتقدمة لبيع صادراتها فقد طالبت الدول النامية بتطبيق التدابير الملموسة التالية:

1- إزالة العقبات التعريفة المؤثرة في صادرات الدول النامية، وفي حال عدم إلغائها تمنح معاملة تفضيلية جمركية.

---

[1]- محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق**، ص 19.

[2]- تعرف اتفاقيات السلع الأولية بأنها: اتفاقيات دولية تجمع كلا من المنتجين والمستهلكين معاً بهدف تحقيق استقرار أسعار حول سعر معين في الأجل الطويل، وتحدد الأطراف المتفقة نطاق القيم التي يرجون أن ينحصر سعر السلعة في مداها، فإذا تقلبت الأسعار بشكل يتجاوزز هذا النطاق، اتخذت الدول الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الأسعار داخل النطاق المحدد مسبقاً، أنظر: جون هدسون ومارك هرندر، **مرجع سابق**، ص 681.

[3]- عبد القادر سيد أحمد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب**، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1987، ص 34.

2- ضمان زيادة اشتراك الدول النامية في المبادلات التجارية، وفتح الأسواق أمام صادرتها من السلع الأولية، ونصف المصنعة والمصنعة.

3- منح صادرات الدول النامية مساعدات مالية في سياق سياساتها الإنمائية والتصنيعية.

4- إحداث تعديلات تدريجية في السياسة الزراعية للدول المتقدمة لمصلحة منجي الدول النامية.[1]

ولابد أن نذكر أن تحت ضغط مجموعة الدول النامية ضمن إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تم تعديل اتفاقية الجات، وإضافة ما يعرف بالقسم الرابع، حيث أصبح المظهر العام للجات متعطفا مع الدول النامية في هذا القيم صراحة على أن الدول النامية تتمتع من قبل الاتفاقية بمعاملة خاصة وتفضيلية تعفيها من تطبيق شرط المعاملة بالمثل عند تطبيق أحكام الاتفاقية العامة الجات[2]

رغم أن هذه المعاملة تنطوي على مخالفة صريحة لمبدأ عدم التمييز في المعاملة الذي تتضمنه اتفاقية الجات، وبالاستناد إلى أحكام هذا القسم أعفيت معظم السلع الصناعية التي تصدرها الدول النامية إلى أسواق الدول الصناعية من الرسوم الجمركية، مما يمكنها من زيادة حصيلتها من الصرف الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية الخاصة بها[3]. ونتيجة لذلك شهدت الفترة التي أعقبت تعديل الاتفاقية انضمام عدد كبير من البلدان النامية إلى الجات بعدما أصبحت الاتفاقية توفر لها نوعاً من الحماية، فضلاً عن المعاملة التفضيلية التي تطلبها عملية التنمية.[4]

---

[1]- عبد المنعم سعيد، **مرجع سابق**، ص 165.

[2] H.G.MANNUR ; Internationl Economocs, Vikas publishing House PVT LTD, second edition, 1996, P: 441.

[3]- يشمل القسم الرابع على ثلاث مواد هي المواد (36، 37،38).

تتعلق المادة 36 بالمبادئ والأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية وتيسير تجارة المواد الأولية وتنوع الإنتاج في الدول النامية وتوفير المساندة لها فيما يتعلق بنقص حصيلتها من الصادرات.

وتنص المادة 37 على عدد من الالتزامات وهي:

- إعطاء الأولوية لتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية على السلع التي تتضمن أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية سواء أكانت مواد أولية أم مصنوعة.

- الامتناع عن فرض رسوم أو زيادة عبء الرسوم والحواجز المفروضة على منتجات الدول النامية الأطراف في الاتفاقية.

- الامتناع عن فرض إجراءات مالية جديدة، وعند تعديل السياسة المالية تعطى الأولوية لتخفيض الإجراءات المالية أو تخفيضها حتى لا تعوق تجارة منتجات الدول النامية.

وتنص المادة 38 على تعاون الدول الأطراف لتنفيذ الأهداف المنصوص عليها في المادة 36.

[4]- عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، الأردن: دار أسامة، 2008، ص 137.

ثالثا: التمويل والاقتراض الخارجي

منذ أن بدأت الدول النامية تحصل على استقلالها راحت تطالب الدول المتقدمة بمعونات مالية من أجل التنمية، وفي رأيها تستند هذه المطالبة إلى فكرة استرداد أو تعويض جزء مما أخذته الدول الرأسمالية من بلدان العالم الثالث خلال فترة سيطرتها الاستعمارية عليها، فطالبت الدول النامية بالحصول على (01%) من الناتج الوطني للدول المتقدمة كمساعدة رسمية للتنمية، أما في حقل الديون الخارجية فطالبت بتخفيض ديون الدول النامية، وان تتحول الديون الرسمية للدول النامية الأقل تطوراً إلى هبات، كما طالبت بإجراء اتفاق لتدوير الديون التجارية للدول النامية وإعادة تقسيطها على فترة أقلها 25 سنة، كما طالبت فيما يتعلق بالموجودات المالية لبعض دول الأوبك في الدول المتقدمة بضمانها ضد المصادرة والتجميد وكل الوسائل القسرية الأخرى، وفي حال التأميم على الدول المتقدمة أن تقدم تعويضاً مناسباً، وتسمح لدول منظمة الأوبك معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل وأرباح رأس المال.[1]

ومن الملاحظ أنه في قضية التمويل الخارجي نجد أن مطالب دول العالم الثالث قد انقسمت في اتجاهين، فبلدان العالم الثالث تريد الإقراض من الخراج بشروط ودونما قيود تعسفية، بينما تبحث بلدان الأوبك عن عنصري الربحية والأمان لاستثماراتها وقروضها الخارجية.[2]

رابعا: النظام النقدي الدولي

كانت مجموعة الدول النامية غائبة عن اتفاقية برتيون وودز التي وضعت أسس النظام النقدي الدولي، فقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي ليقدم القروض لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، وحماية العملات الوطنية للدول الأعضاء من الأزمات المفاجئة، ولتثبيت أسعار الصرف، لكن العجز في ميزان المدفوعات لدى الدول النامية هو عجز هيكلي، يرجع إلى بنيتها الاقتصادية وليس ظاهرة طارئة، فلم تستفد الدول النامية من قروض صندوق النقد الدولي، وبالتالي جاء نظام النقد الدولي قاصراً عن تلبية احتياجات هذه الدول[3]، فطالبت الدول النامية بزيادة السيولات الإضافية وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة لصالح الدول النامية وإعطاء الدول النامية منافذ لموارد واحتياطات صندوق النقد الدول بطريقة آلية مع التقليل من رقابة الصندوق لاستخدام هذه الموارد، كما طالبت بزيادة

[1]– عبد القادر سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص 53.

[2]– محمود عبد الفضيل، **مرجع سابق**، ص: 22.

[3]– مطونيوس حبيب، **بعض مسائل العولمة وتداعياتها غي الوطن العربي**، دمشق: دار الرضا للنشر ، 1999، ص 26.

الحصص في الصندوق، وتحسين أقساط القروض، كما طالبت الدول النامية بإعادة النظر في الحصص بشكل يضمن مشاركة أكبر من قبل الدول النامية وتعزيز قدرتها في التصويت في جميع المنظمات المالية الدولية.[1]

خامسا: الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا

طالبت الدول النامية بشأن قضية الاستثمار الأجنبية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشركات متعددة الجنسيات بمنافذ أوسع للحصول على رأس المال من السوق الدولية، مع إلغاء القيود التي تحد من حركة الدول النامية إزاء الاستثمارات الأجنبية بما فيها ضرورة التعويض في حال التأميم.

بالإضافة إلى تحقيق قدر أكبر من التنظيم والرقابة على نشاط وعمليات الشركات متعددة الجنسيات العاملة داخل أراضيها (إن أمر الرقابة على نشاط الشركات متعددة الجنسيات تشترك فيه كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء على الرغم من اختلاف الباعث لدى كل منها)، وبما أن الطريقة المتاحة أمام الدول النامية للحصول على التكنولوجيا الحديثة هي هذه الشركات متعددة الجنسيات التي جذبتها العمالة الرخيصة، فقد طالبت الدول النامية بالحصول على شروط أفضل لشراء أو نقل التكنولوجيا، كما طالبت الدول المتقدمة بقيامها بتحديث المراكز العلمية والتكنولوجية وتوسيعها في الدول النامية، وبشكل عام تتأثر عملية نقل التكنولوجيا من خلال الشركات متعددة الجنسيات بتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات عبر مناطق العالم المختلفة.[2]

المبحث الثاني: القوى الصاعدة والتحول في النظام الدولي

تمثل دول البريكس أكثر نسبة من الناحية الاقتصادية والديموغرافية والمساحة الجغرافية عن ما تمثله مجموعة الدول السبعة اقتصادي اً .وبهذا المعنى فهي أكثر تمثيل من مجموعة السبعة التي كان صوتها مقررا في السياسة العالميةغير انها تواجه العديد من التحديات االتي من شانها أن تعيق تفوقها .

المطلب الأول: أثر التهديدات العالمية الجديدة على التوازنات الجديدة

هناك مجموعة من التهديدات التي كان لها الأثر في التأثير على التوازنات العالمية الجديدة أهمها ما يلي:

1- التحديات الاجتماعية: تتجلى هذه التحديات في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد السكاني، التي تؤدي إلى تدهور حالة البشر، وهذا التنامي في الفقر يؤدي إلى الحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم وسهولة التعرض للمخاطر، كالمرض والجوع وسوء التغذية والعنف والوفيات والانتزاع من المدرسة، كما أن

[1]- عبد المنعم سعيد، **مرجع سابق**، ص 165.

[2]- عثمان أبو جرب، **مرجع سابق**، ص 288.

تقليص شبكات الضمان الاجتماعي، أدى إلى خلل في نظام الرعاية والصحة، وساهم في انتشار الأوبئة ولاسيما الايدز و الملاريا والسل، ما شكل تحد خطير لهذه الدول العاجزة عن مواجهة منفردة [1].

إضافة إلى التحدي الصحي هناك التحدي الغذائي والمائي، وفي هذا الصدد يقول: "جان زيغلر" Jhan zeghler الذي كان المقرر الخاص للأمم المتحدة حول الحق في الغذاء: إن عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية وصل إلى 840 مليون نسمة عام 2002، منهم 34 مليون منهم يعيشون في بلاد الشمال المتقدمة اقتصاديا، والعدد الأكبر 806 مليون يعيشون في افريقيا واسيا، ففي كل سنة يموت 15 مليون طفل من الجوع، وكل 7 ثواني يموت في مكان من العالم طفل دون العاشرة من العمر نتيجة الجوع[2].

كما اثار المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي للمياه الذي عقد سنة 2000 ان اكثر من مليار نسمة لايحصلون على مياه المأمونة ، بينما يفتقر نصف البشرية لمرافق الصرف الصحي[3].

إن ضغط المنافسة العالمية حذا بالدول وبأصحاب العمل الى اتباع سياسات توظيف اكثر مرونة، فادت تلك السياسات الى وجود اعداد كبيرة من العمال دون عقود عمل، وإن وجدت فتكون موضوعة لمدى قصير من الزمن، كما تنها اقل امنا اذا ما قورنت بالعقود القديمة، لذلك بدأت تختفي الوظائف التقليدية[4].

2- التحديات الاقتصادية: إن العولمة الاقتصادية والمالية بشكل عام في ظل استراتيجية وسياسة الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جعلت من اقتصاد الدول وخاصة الفقيرة منها اقل استقرار من خلال التحرير المالي التجاري، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياسات الإصلاحية لمعالجة المديونية[5]، وانطلاقا من ذلك لا يمكن اعتبار كافة أنواع الاستثمار غير مفيدة .ويمكن ان تخفي سياسة معينة في طياتها من اجل تحقيق مصالح اقتصادية على حساب الاقتصاد الوطني، والدليل على ذلك ان نظام الاستثمار العالمي

---

[1]- إلياس أبو الجودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، (بيروت: مجد الموسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص 18.

[2]- جان زغلر، **الحرب العالمية الثالثة (دائرة حاليا ضد العالم الثالث)**، أنظر الرابط: www.syasso.org،(2019/01/02).

[3]- إلياس أبو جودة، **مرجع سابق**، 18.

[4] - pascal boniface, **vers la 4ém guerre mondiale** ?, armand colin, paris 2005,p 13.

[5]- الموسوي ضياء مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005، ص ص 128-129.

قد سلب حق الدول في الانتقاء بين المشاريع الاستثمارية وتنظيمها طبقا لأهدافها وأولوياتها القومية وعرض الاستقرارية الاقتصادية للخطر[1].

3- التحديات التكنولوجية: في ظل الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات الذي يشهده العالم اليوم، أصبحت المعرفة والاختراع والابتكار والإبداع أساس الثروة والنفوذ والاسلحة الرئيسية للريادة الاقتصادية، أصبح التقدم الحاصل لايقاس بحجم الصادرات والواردات بقدر ما يقاس بالقدرة على ملاحقة التطور التقني وثورة المعلومات والاتصالات، وهو الامر الذي أدى الى فرض تحديات متزايدة على الدول النامية والمتقدمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وبدأت تطرح تساؤلات وشكوك حول إيجابية كل تطورتقني[2].

4- التحديات الأمنية والسياسية: لقد شهدت العقود الاخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، اختصارا في الديمقراطية وحقوق الانسان، وانتشارا واسعا للنزاعات المسلحة واسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة والتجارة بالمخدرات، وهي تتوزع بنسب متفاوتة في إفريقيا واسيا والشرق الاوسط وامريكا اللاتينية واوروبا والولايات المتحدة الامريكية، هذه التحديات طرحت اسئلة حول مصير الامن الجماعي، وقد اكد تقرير التوازن العسكري (1999 -2000) الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، أن منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا تتصدر قائمة الدول بالنسبة لسوق الاسلحة بلندن حيث لازات التورات سائدة[3].

إذن فالمستفيد الاول من تجارة الاسلحة هي الشركات متعددة الجنسيات المنتجة له واهمها مجموعة " كاريل" النشطة جدا في قطاع الاسلحة الثقيلة والطائرات المقاتلة والاتصالات العسكرية، وهذه التجارة لازالت تغذي النزاعات الدولية في العديد من المناطق من العالم، سواء أكانت نزاعات داخلية (كما في روسيا وازمة الشيشان وداغستان منذ العام 1995) او نزاعات حدودية (النزاع الهندي الباكستاني على كشمير) أو إقليمية (الصراع العربي الإسرائيلي) ويزداد تهديد الامن والسلم الدوليين مع إعلان الحرب على الإرهاب، الذي اصبح ظاهرة عالمية، ترافقت مع ظواهر العنف والجريمة المنظمة والتي استفادت من معطيات العولمة التكنولوجية لتنظيم اساليب العمل

[1]- مارتن خور، العولمة إعادة النظريات، تر: عدنان عبد الحفيظ القيسي، (الكويت: الشركة العالمية للكتابة، 2003)، ص 113.

[2]- h ardent,l'imperialsme ,paris,fayard,1982,p 21.

[3] -**the militrarybalance, hnternational** hnstitut for studies , oxford university press, london.2000.p 119.

والأهداف مع إيجاد بؤر مؤاتية في ظل تدهورالاوضاع الاجتماعية واتساع دائرة الفقر وانحدار القيم الاجتماعية والانسانية وطغيان العولمة المادية، وتفاقم النزاعات الاهلية[1].

5- حقوق الانسان والديمقراطية: لقد اتخذ المجتمع العالمي خطوات واسعة على صعيد حقوق الانسان واعتبرها جزءا من قواعد القانون الدولي العام الانساني، فعلى سبيل المثال هناك " اتفقيات جنيف " والبروتوكولات الإصافية ، ومحددات الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948، الى العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية (1960) الى الاتفاقية الدولية للقضاء على كل اشكال التمييز العنصري (1965)، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (1979). هذا فضلا على الصكوك الاقليمية لحقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة المتخصصة ولجانها ومفوضياتها في هذا المجال، وتقارير مركز جنيف ومنشورات المنظمات غير الحكومية ، إلا انه ما تزال مسيرة حقوق الانسان تصطدم بعدة انتهاكات في مطلع الالفية الجديدة في معظم قارات العالم في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط والولايات المتحدة الامريكية[2].

6- التحديات الثقافية: يقول دومينيا ولتون " في كتابه العولمة الاخرى (l'autre mondialisation) إذا كانت العولمة الإعلامية قي سياق ثورة الاتصالات تلغي المسافات المادية فإنها تخلق في المقابل مسافات وحدودا ثقافية، وعليه فإن الواقعية الاساسية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين هي انبثاق ما يسمسه دومينيا بالمثلث الجهنمي للهوية والثقافة والإعلام،ويشير الى التخوف الرئيسي من مفهومين نقيضين : من جهة الامبرالية الثقافية التي تقول بوجود ثقافة عالمية موحدة، وتكون الهيمنة فيها للقوة المهيمنة عالميا من المنظور الاقتصادي والتقني والعلمي، وفي هذا المجال حصرا امبرالية ثقلفية امريكية، ومن جهة اخرى الاصولية الثقافية التي تفرض ان العالم مؤلف من جزر ثقلفية مغلقة ينعدم التواصل فيما بينها ولا تخضع لقانون التطور وتبادل التأثير والتأثر،وتلك هي حال الأصوليات الدينية لاسيما الاسلامية منها اليوم، كما الارثوذسكية بالامس، والكاثوليكية ما قبل امس .هذا التناقض بين المفهومين سوف يؤدي مستقبلا إذا لم يتم احتواءه الى انفجار المثلث الجهنمي[3].

---

[1]- عماد جاد، "أثر تغيير النظام الدولي على حلف شمال الأطلسي"، **مجلة السياسة الدولية**، ع134، (أكتوبر 1998)، ص 15.

[2]- سويزي بول، "الشركات والبنوك متعددة الجنسيات"، تر: سعود عياش، **دراسات عربية، (ع9،)** (جوان 1987)، ص96.

[3] - Dominique Wolton, **l'autre mondialisation, Flammarion**, paris 2004, pp 186-192.

التعايش الثقافي هو اذن مشروع سياسي ينطلق من الثقافة، ويؤكد على الضابط الديمقراطي للتنوع الثقافي حتى لا تتحول الهويات الثقافية الى هويات قاتلة ، ويكرس حق الاختلاف كما يعمل على تقليص المسافات الثقافية والجغرافية بالتوازي للعالم المعاصر[1].

7- التهديدات البيئية: فالآثار السلبية للعولمة النيوليبيرالية لم تقتصر فقط على طرح التحديات الاجتماعية التي تطال البشرية كالفقر والمجاعة والبطالة، بل تعدت ذلك لتتحمل المسؤولية الكبرى عن تدمير الطبيعة وجعل البيئة في خطر.

ومن أعظم المشكلات البيئية ظاهرة الاحتباس الحراري، وتآكل طبقة الاوزون، ظاهرة التصحر، ظاهرة الانقراضي الحيواني والنباتي، ظاهرة الامطار الحمضية المهلكة للتربة، ومشكلة النفايات الصناعية المشعة والكيمياوية وطمرها في باطن الأرض أو قعر المحيطات، تلوث التربة بسبب سوء استخدام الاسمدة والمبيدات، تلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات، والاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجددة (النفط، الفحم الحجري، الغاز الطبيعي).

ان استمرار هذا النمط من الاصطرابات البيئية وغيرها من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والامنية والسياسية لا تعود بالخير على البشرية وتشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين[2].

المطلب الثاني : التاثيرات الاقليمية للقوى الصاعدة

خلافا لما عرفه العالم سابقا، لم يعد انتقال القوى الرئيسية رهينا بالانتصار في ساحات المعارك أو التحالفات الجيوسياسية الجديدة، بل اصبح النمو الاقتصادي المتسارع، حتى مع بقاء القوة العسكرية عاملا مهما، هو مفتاح انتقال ومراكز القوى في العالم المعاصر، ويتسم هذا الانتقال اليوم بنيوية مفاجئة وسيؤثر بشكل جذري على العلاقات الدولية والامن العالمي.

كما أن الاقتصاد هو المحرك الرئيسي للسياسة الدولية والدول ترسم سياستها الخارجية استنادا لوقائع ومعطيات اقتصادية وهنا يعلق خبراء في الاقتصاد والسياسة على القمة معتبرين أن الأهم من القرارات التي اتخذت فها قو الفرق بن الدول الأصول ودول الإقتاد الافتراض معتبرين أنها النقطة الفصلية ف الاقتصاد السياسي ويشرحون ذلك بأن الانتاج القومي محسوب فيه الخدمات والمصارف والعقارات والسياحة والبورصة وهذا اقتصاد افتراضي ووهم وورم ويعرف باقتصاد المضاربات العقارية والتجارية في سوق الأوراق المالية وأما دول الأصول هي دول الغاز والنفط والزراعة

[1]- إلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2008)، ص 38.

[2]- وهبي صالح، **مرجع سابق**، ص ص 97-99.

والصناعة وبالتالي تصبح نسبة دول البريكس تشكل سبعين بالمئة من الناتج العالمي لأنها دول الأصول وبالتالي تعتبر دول نمو وأما دول الغرب فهي دول أزمات وبالتالي تقسم دول العالم إلى دول الأصول الثابتة ودول الاقتصاد الدفتري الافتراضي[1].

لقد ارتفع مركز الدول الصاعدة في سلم القوى الدولي، وأصبحت أكثر تأثيرا ونفوذا، ولاسيما بعد استمرار انجازاتها التنموية، وترابطها ومؤسسة علاقاتها، وإسهامها في الحفاظ على النمو واستقرار الاقتصاد العالمي بعد الأزمات الخطيرة التي عرفها[2].

إن ظهور تلك القوى كفاعل جديد ذي صلة بالسياسات التنموية العالمية وأجندتها، وله مساهمته ومقاومته الخاصة في مجال التعاون التنموي، واقع باتت تدركه جميع الأطراف وتهتم بتحليله ومتابعته، وأكده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في سياق إشارته إلى المتغيرات الجديدة التي تطبع التحضير لأجندة ما بعد 2015، حيث أشار إلى وجود متغيرات مهمة عدة، وخص بالذكر مغيري: التكنولوجيا الجديدة، والقوى الاقتصادية الصاعدة.

يعتبر صعود تلك القوى، لاسيما مجموعة "البريكس"، وما يتبعه من تحول في موازين القوة والمسؤوليات ومراكز صنع واتخاذ القرار على الصعيد الدولي، من المفترض أن يكون له بالغ الأثر في التحضير للأجندة وضانعيها ومحتواها الذي سيطبع العالم في الفترة القادمة ، أي أن تتحول تلك القوى مجرد منفذة أو مشاركة أو معارضة، إلى "صانعة للأجندات والسياسات العالمية"، وهو التأثير الذي وقع فعلا[3].

وقد أكد على وجود نمط جديد سوف يبرز في العلاقات الدولية وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر علمي بأثينا في 2013/10/30، خلال زيارته لليونان: "اليوم عندما تتبلور الهيكلة الدولية الجديدة المتعددة الأقطاب، التي تتميز بتعدد مراكز و النمو ونماذج التنمية ، يتعين علينا أن نوحد جهودنا ونعزز الشراكة من أجل تنفيذ المهمات المشتركة بين الجميع وايجاد حلول للتحديات العالمية. ولا يجوز أن نسمح بترسخ الخطوط الفاصلة الجديدة قي القارة الأوروبية في مجالات الامن وحرية التنقل والتكامل الاقتصادي على حد سواء، أو في مجال آخر[4].

يبدا أن ما يؤكده "سيمون سيرفاتي"، أستاذ العلاقات الدولية، ومدير مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في واشنطن ، في مقاله "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب" ، من خلال نظرة شاملة ألقاها على اللاعبين الرئيسيين في عالم

---

[1]- ماهر بن إبراهيم القصير، **تكتل دول البريكس، نشأه اقتصادياته أهدافه**، (القاهرة: الفكر العربي، 2014)، ص ص 270-271.

[2]- **المرجع نفسه** ص 172

[3]- منير مباركية، "القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية مابعد 2015"، **رؤية إستراتيجية**، (الجزائر: جامعة عنابة، قسم العلوم السياسية، (جانفي 2015)، صص121-122.

[4]- ماهر بن إبراهيم القصير، **مرجع سابق**، ص 285.

ما بعد الغرب والعلاقة بينهم. إذ يقر الكاتب في البداية ان عصر الاحادية القطبية قد ولى الى غير رجعة، كما يستبعد أن يعود العالم الى حالة الثنائية القطبية، فرغم تراجع القوة الامريكية فإنه ليست هناك اي قوة دولية اخرى في نظر "سيرفاتي" قادرة على فرض الهيمنة عليها،أو حتى الوصول إلى موقع الندية معها.

ستكون نتجة "اللاقطبية" في العالم، ظهور أنماط مختلفة من الرأسمالية: صينية، وهندية، وروسية، وبرازيلية، التي ما فتئت تحقق نجاحا ملحوظا، وتحول ديناميكيتها الاقتصادية بشكل سريع إلى قوة ونفوذ على الصعيد السياسي.

وهذا ما أسماه "هنري كيسنير"، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ب "تحولات القوة"، حيث يذكر كيسنجر بالنظام العالمي الذي كان سائدا في السبعينيات من القرن الماضي، فقد كان هناك خط استراتيجي واضح يفل بين القوة الدولية يمر في وسط القارة الأوروبية. أما في عالم الوم فمن الصعب حصر الخطوط الإستراتيجية الفاصلة ، أو تحديد عامل مشترك أدنى يجمع بينها . وقد ظهرت تفاوتات جوهرية في المعايير والقوة على المستوى الإستراتيجي. الدور الأمريكي على هذا المستوى في تراجع لعدة أسباب اقتصادية وسياسية وسوف يكون من الصعب على الإدرات الأمريكية في المستقبل القريب إقناع الناخبين بضرورة التدخل العسكري الخارجي إلا تحت ظروف مشددة. كما أن أوروبا ابتعدت بشكل عام عن استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف استراتيجية واتجاه اهتمامها إلى عمليات حفظ السلام وما شابه. وقد تركت الحروب الأخيرة التي خاضتها دول الأطلسي جراحا وانقسامات عميقة داخل المجتمعات الغربية من ما يقلل من احتمالات استخدام هذه الدول لقواها العسكرية في مواجهة مشاكل أو نزاعات في مختلف انحاء العالم[1].

تراجع صندوق النقد الدولي في السنوات العشر الأخيرة بدرجة لا يستهان بها مع تقلص دوره في اقراض الأموال وفي الواقع فقد ضخت صناديق الثروة السيادية رؤوس أموال في الأسواق الناشئة في السنوات الأخيرة تفوق ما ضخه الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجتمعي في ما تتوسع قوة الصين المالية، ستتزايد قدرتها على منح القروض والمساعدات بدرجة هائلة، حيث تتزايد القروض الصينية بالفعل علي قروص البنك الدولي. وبمرور الوقت فقد تؤدي مساعدات وقروض الصين الي تقزيم تلك التي يمنحها البنك الدولي على مستوى العالم أيضا.

[1]– محسن الندوي، "الرؤية الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي"، أنظر الرابط: http://tamazirtpress.net/m/news804.html، (2019/01/21).

وفي تلك الاثناء، فقد بدأت منظمة التجارة العالمية تفقد بعضا من أهميتها مع نمو شعبية الاتفاقات التجارية الثنائية التي تعقدها الصين والهند منذ عام 2000. وعلى سبيل المثال أيضا، تخطت عملية تحرير التجارة في شرق آسيا، بكثير منظمة التجارة العالمية، فيما مضت تلعب دورا مهما من خلال عقد الاتفاقات الثنائية[1].

يرى "مايكل هدسون" أن هناك فعلا تحول جوهري في ميزان القوى العالمي لمصلحة آسيا وتحلل نمط الهيمنة العالمي الراهن للولايات المتحدة، وسبب ذلك لا يعود ف الكثير منه للصعود الآسيوي، وإنما للتراجع في قوة أمريكا لقصور ذاتي في الغالب،.. لن يكون هناك انهيار سريع وفوري، بل تآكل تدريجي مع الوقت. حتى مع افتراض عدم وجود صيني أو هندي أو قوى آسيوية أخرى في الأفق، فإن ذلك لن يتغير في حقيقة التراجع الجاري في نفوذ الولايات المتحدة[2].

يجب التنويه إلى أن «القوى الأخرى» تنحو منحى التنافس أكثر من التوجه نحو التواؤم بين بعضها البعض، وبالنسبة للدول الأكثر قربا من الصين (الهند، وإندونيسيا وغيرها)، هناك أولوية قصوى توليها هذه الدول للحفاظ على توازن مستقر مع الصين، وينبغي ملاحظة أن الهند، أستراليا، إندونيسيا، اليابان، وكوريا الجنوبية، كل هذه الدول وبالرغم، كل هذه الدول وبالرغم من حجم تجارتها الكبيرة مع الصين، إلا أنها تظهر مواءمة بين بعضها البعض وبين الولايات المتحدة أكثر من المواءمة بينها وبين الصين في المستقبل المنظور[3].

بعد أكثر من نصف قرن على تحكم الولايات المتحدة ووضعها القواعد والقوانين الناظمة لعمل المؤسسات الدولية، فان عددا من القوى الأخرى تقوم الآن بفرض رؤيتها في ظل تراجع القوة الأمريكية، الأمر الذي يجبرها على تقبل مشاركة الآخرين لها في هذه اللعبة[4].

---

[1]– محمد حسين سبيتي، "النظام العالمي الجديد: منطق المعادلات الضفرية يسود العلاقات الدولية" أنظر الرابط: http://www.inbaa.com،(2019/01/22).

[2]– مايكل هدسون، **الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 96.

[3]– مايكل جرين، "القوى الصاعدة تنافس لا تناغم والتنوع بأمريكا يجدد شبابها، تر: إبراهيم عباس"، أنظر الرابط: http://www.al-madina.com/node/436789-html، (2019/01/24).

[4]– مايكل شيفر، "الولايات المتحدة والقوى الصاعدة"، أنظر الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2009/20117222853453998.htm،(2019/01/22).

المبحث الثالث: أثر الدبلوماسية الاقتصادية في تنامي القوى الصاعدة

ساهمت الدبلوماسية بشكل كبير في زيادة الادوار التي تلعبها الدول الصاعدة في النظام الدولي، من خلال ما تمثله الدبلوماسية الاقتصادية للدول الصاعدة.

المطلب الأول: دور الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية

تمارس الدول دبلوماسيتها إما من خلال سفارة أو قنصلية، أو من خلال وفد خاص (بعثة مؤقتة)[1]، فمن خلال السفارة يكون من مهمات السفير الذي تقوم الدولة بإيفاده مواجهة القضايا المالية والتجارية والاقتصادية، والتي لا تختلف في أهميتها وخطورتها وتأثيرها على مصالح الدولة العليا عن القضايا السياسية إن لم تزد[2]، فقد أصبح من الضروري على الدبلوماسي أن يواجه قضايا اقتصادية مثل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، والتفاوض حول معاهدات ضريبية، وحل قضايا تجارية معقدة، وبيع صادرات دولية ... إلخ، وذلك وفق أسلوب العمل التجاري.[3]

فمن أهم مهام الدبلوماسي، العمل على تقريب وجهات النظر بين البلدين في المسائل المشتركة، وتوطيد العلاقات الاقتصادية، والقيام بالتفاوض وإعداد المعاهدات، من خلال التنبيه لما يمكن أن يفتحه تطور هام في أوضاع الدولة الاقتصادية أو التجارية، أو في مجالات العلوم والتكنولوجيا، خاصةً إذا كانت الدول المتفاوضة من الدول المتقدمة اقتصادياً وصناعياً وتكنولوجياً. وكذلك ما يمكن أن يؤمن احتياجاتها واحتياجات خطط التنمية إذا كانت من الدول النامية، ومن ثم متابعة مراحل تنفيذ المعاهدات وتطبيقها[4]. أما من خلال القنصلية، فالقنصل تكون مهامه

---

[1] لابد من القول: رغم انقسام المجتمع الدولي عقائديا، وظهور فكرة القوميات، وتأكيد مبدأ السيادة بشكل واضح، وظهور المنافسة على مناطق النفوذ، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تسعى إلى توجيه دبلوماسيتها نحو التعاون على التصادم والتعايش بين المصالح دلاً من الاحتكاك فيما بينها، ومن هنا ظهرت فكرة الصالح المشترك للدول، أنظر: محمد سعيد الدقاق، **مذكرات في العلاقات الدولية**، (بيروت: الدار الجامعية ، 1980)، ص 32.

[2] تحكم العلاقات الدبلوماسية بين الدول اتفاقية فيينا العام 1961، وهذه الاتفاقية كانت نتيجة لجهود قامت بها لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة، حيث قمت هذه اللجنة بإعداد وثيقة دولية، فعملت من خلال هذه الوثيقة على تقنين الأعراف الموجودة، كما قامت بإيجاد الحل لبعض الأمور التي كانت محل خلاف باعتبار أن القرارات التي تحكم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ترتبط بحقائق ومشاكل تع بشكل مستمر في العلاقات بين تلك الدول، كما أنه في الأحوال التي تكون فيها هذه الاتفاقية قاصرة عن حكم مسألة معينة، فيرجع إلى العرف الدولي باعتبار أنه مصدر لحكم تلك العلاقات، أنظر: فؤاد شباط، **الدبلوماسية**، (د م ن: مطبعة الداودي، 1986)، ص 26.

[3] فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول بإعارة ممثليها لدى شركات القطاع الخاص واستعارة أفراد من من القطاع الخاص للعمل في الجهاز الدبلوماسي، كبريطانيا والولايات المتحدة، أنظر: غازي بن عبد الرحمان القصبي، هل ينقرض الدبلوماسيون في حقبة العولمة، **مجلة الدبلوماسي**، ع 11، (كانون الأول 2001)، ص 33.

[4]– أمين شلبي، **في الدبلوماسية المعاصرة**، (القاهرة: عالم الكتب، 1997)، ص 271.

ذات طابع اقتصادي أكثر منه سياسي[1]، من خلال مراقبة تنفيذ المعاهدات والتدخل لدى السلطات المحلية للفت النظر إلى أي إخلال بهذه المعاهدات تشكو منه دولته أو مواطنوه، وموافاة دولته بكل ما يهمها، والوقوف وتزويدها بالمعلومات والمقترحات المفيدة لتسويق منتجاتها، وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية بين الدولتين بأي شكل.[2]

أما البعثات الخاصة فكانت نتيجة تطور أشكال العلاقات الدولية، وتطور الممارسة الدبلوماسية[3]، فأصبحت الدول تعتمد عليها، لاسيما بعد أن أصبحت الحياة الدولية أصعب وأعقد ومليئة بالمشاكل السياسية والاقتصادية التي تستدعي ضرورة إيجاد حلول سريعة لها، والاستعانة بخبرات خاصة قد لا تتوفر في البعثات الدائمة التي توفر الاتصال المستمر بين الدول للتفاوض وعقد الاتفاقيات وتبادل المعلومات في الشؤون التجارية، وهذا الأمر تفرضه خصوصية المصالح الاقتصادية التي تربط الدول مع بعضها البعض.[4]

وهناك ازدياد ملحوظ في الدور الذي يقوم به رؤساء الدول والملوك ورؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية، حيث تتم مناقشة القضايا المشتركة في مؤتمر دولي، ويتم التفاهم أو التفاوض وجهاً لوجه بين الأطراف[5] وتعد من أهم الأسباب التي تدفع إلى اللجوء إلى مصل هذا النشاط ضخامة الأزمات الاقتصادية، والمشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها الدول بشكل مشترك، أو خوف الدول من انتقال عدوى هذه المشاكل إليها، بالإضافة إلى حتمية التعاون الدولي الذي تفرضه طبيعة الأمور الاقتصادية الدولية.

---

[1]– قامت لجنة القانون الدولي أيضاً بإعداد اتفاقية دولية للعلاقات القنصلية عرفت باتفاقية فيينا لعام 1963، وتقوم الأعراف الدولية بسد الثغرات والنواقص في هذه المعاهدة، أنظر: أحمد أو الوفا، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1996)، ص 474.

[2]– أحمد جمعة، الضوابط القانونية والعملية للتنظيم الدبلوماسي والقنصلي، **مجلة الدبلوماسية**، ع 27، الرياض، (1426هـ)، ص 49.

[3]– عرّفت لجنة القانون الدولي البعثات الخاصة بأنها: بعثة تمثل الدولة، وتوفدها إلى دولة أخرى بموافقة هذه الأخيرة لمعالجة قضايا خاصة، أو تؤدي مهمة محدودة، أنظر: أحمد أبو الوفا، **مرجع سابق**، ص 319.

[4] – صادق أو الهيف، **مرجع سابق**، ص 377.

[5]– أمين شلبي، "هل مازال الدبلوماسي ضرورة"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة الثانية والثلاثون، ع 126،(تشرين الأول 1996)، ص 52.

المطلب الثاني: استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة

1- المؤسسات المالية (المساعدات والقروض): إذا كان رأس المال هو المقوم الرئيسي للقوة الاقتصادية للدول الكبرى، فإن بنوكها ومؤسساتها أصبحت اليوم تتحكم بشكل كبير في حركة رأس المال، ومنه في المعاملات الاقتصادية والتجارية بمختلف أشكالها، وفي هذا الإطار تقوم هذه الدول بتوظيف هذه المؤسسات كوسيلة من وسائل الدبلوماسية الاقتصادية، حيث أن منح القروض للدول النامية يترتب عنه فوائد كبيرة من الناحية المالية من خلال فوائد وأرباح هذه القروض، وفوائد اقتصادية من خلال مقايضتها بصفقات استثمارية أو تسهيلات كبيرة كخفض الضرائب أو فرض شروط لتسويق منتجاتها وغيرها، ومن الناحية السياسية تشكل وسيلة ضغط على هذه الدول بما يخدم توجهاتها وأهدافها في سياستها الخارجية[1].

2- التكتلات الاقتصادية: أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة بديل لسياسة الأحلاف العسكرية التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة، وتعني سعي الدول للدخول في علاقات شراكة اقتصادية قوية ومتقدمة إلى مستوى اتحاد، مثلما هو الحال عند الاتحاد الأوروبي، أو بمستوى أقل مثل مجموعة نافتا لدول أمريكا الشمالية أو مجموعة الآسيان في جنوب آسيا (أيضا النماذج مثل مجموعة بريكس، السوق المشتركة لأمريكا اللاتنية، الأكواس أو المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، اتفاقيات التجارة الحرة بين روسيا ودول وسط أسيا ...) وتعتبر وسيلة مهمة في الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف في السياسة الخارجية على المدى القريب والسياسي على المدى البعيد، مثل خلق بيئة ملائمة للاستثمار والتنمية، وتوسيع الأسواق، وتتحكم اليوم هذه التكتلات الاقتصادية مجتمعة في أكثر من (85%) من التجارة العالمية، وهو ما يعني بالمقابل آثار سلبية كبيرة على الدول الغير منضوية في إطار هذه التكتلات الاقتصادية مثلما هو الحال لبعض الدول العربية والأفريقية.

3- وسائل الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام آلية مهمة جداً لتحقيق أهداف الدبلوماسية الاقتصادية، وذلك من خلال توظيف هذه الوسائل الاتصالية التي شهدت تطوراً رهيباً بعد الحرب الباردة، في حملات الإشهار والإعلان والدعاية لمختلف المنتجات الاقتصادية والعلامات التجارية لاستمالة أذواق المستهلكين في ظل السوق العالمية الحرة وضعف سيادة الدول، وما انعكس عن ذلك من تأثير على السياسات الخارجية لهذه الدول ووسائلها الاقتصادية رضوخاً لرغبات شعوبها الاستهلاكية[2].

---

[1]- فاتح النور رحموني، **الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية**، محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 208.

[2]- مصطفى النشار، **مابعد العولمة**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 122.

4- المنتديات والمعارض الاقتصادية: أصبح تنظيم المنتديات والمعارض الاقتصادية من أهمل وسائل الدبلوماسية الاقتصادية في السنوات الأخيرة، حيث تعتبر وسيلة مهمة جداً لتطوير وإنعاش الأسواق وتطوير العلاقات التجارية، وهي أيضاً وسيلة مهمة جداً لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال من خلال التعريف بالقدرات والإمكانيات المتوفرة في الدولة فغالباً ما تكون سبباً في إبرام اتفاقيات تجارية أو استثمارية كبيرة بين المتعاملين الدوليين خاصة الشركات الكبرى ورجال المال والأعمال، وقدر عدد المعارض الدولية المنظمة بأكثر من (30 ألف) معرض دولي، وتقدر مساهمة هذه المعارض مثلاً بالنسبة للاقتصاد الأمريكي والكندي بحوالي (100 مليار) دولار، وتحقق دخلاً بالنسبة لاقتصاد أستراليا بـ (17 مليار) دولار سنوياً[1].

[1]- مصطفى النشار، **مرجع سابق**، ص 127.

الفصل الثالث

البريكس كأنموذج يجسد الدبلوماسية الإقتصادية

تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا هاما في العلاقات الدولية ، والعلاقات الاقتصادية خاصة جعل منها انعكاسا هاما لمواقف دولية معينة، فيترافق الانفتاح أو الانفراج اللذان تشهدهما العلاقات الدولية بازدهار النشاط الدبلوماسي الاقتصادي، في حين أن أي تعثر في العلاقات الدولية الاقتصادية ينعكس على ركود هذا النشاط أو على الأقل انخفاض فاعليته. كما إن التطور في العلاقات الدولية قد تركت أثرها على الساحة الدولية ,ولا سيما مع صعود دول وقوى جديدة في النظام تعتمد في ذلك على قوة اقتصادها .

حيث تعبر دول مجموعة البريكس احد النماذج التي تجسد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في الغلاقات الدولية من خلال ان هذه الدول كان الفضل الكبير في صعودها للجانب الاقتصادي من خلال عدة استراتيجيات ومراحل اوصلت هذه الدول الى ماهي عليه اليوم.

المبحث الأول: موقع البريكس على الخارطة السياسية الدولية

اصبحت مجموعة دول البريكس تحتل موقعا مهما في النظام الدولي نظرا لما تتمتع به من اقتصاد قوي، جعل منها تحتل مكانة في مصف الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية ، بفضل الاستراتيجيات التي اتبعتها هذه الدول في ذلك . وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: ارهاصات ميلاد ونشأة م[1]جموعة دول البريكس

منتدى تكتل بريكس منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية.

بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة الاقتصادية، التي أطلق عليها أولا تسمية البريك وضمت في بدايات مراحل تكوينها كلا من وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين في سنة 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وانضمت إليها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011، بدافع من الصين، ليزداد اسمها حرفاً آخر وتصبح "بريكس"، وهي اختصار للأحرف الأولى (باللغة الإنجليزية) لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا.[2]

عقدت مجموعة "البريك" أول قمة لها في يوليو عام 2008 باليابان على هامش قمة الثماني الكبار، وهي القمة التي شهدت أول تنسيق عملي بين الدول الأربع حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية، وبعد هذه القمة صارت مجموعة "بريك" موضع تكهنات وتوقعات عدة، خاصة حول احتمالات تشكيلها لمنظمة اقتصادية ستكون الأقوى في تاريخ الاقتصاد العالمي[3].

خلف النظام الاقتصاد العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها الدول المتقدمة الكثير من الانتقادات والمعارضة نتيجة للمبادئ المهيمنة التي تمثل جوهره وأساسه، وشكلت في نظر الكثير من المفكرين الاقتصاديين السبب المباشر في تعميق مظاهر التخلف والفقر والأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، والتي

---

[1]– لبريكس وأفريقيا، **مجلة أفريقيا قارتنا**، القاهرة، ا**(العدد الرابع)**، أفريل 2013، ص: 01.

[2]– **المكان نفسه.**

[3]– الطيف عبد الكريم ، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، **مجلة علوم الاقتصاد والتسير والتجارة** ، (العدد30) الجزائر 2014. ص ص 14.

كانت من أبرزها وآخرها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وما خلفته من آثار مدمرة على تطور ونمو الاقتصاد العالمي وعلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة وتوجيه الاقتصاد العالمي[1].

كان نتيجة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، أن شهد الاقتصاد العالمي هزات وارتدادات متتالية، كانت السبب المباشر لتراجع وانهيار الكثير من الاقتصاديات المتقدمة، والسبب صعود وتعاظم مكانة اقتصاديات صاعدة ونامية استطاعت الصمود وتفادي آثار هذه الأزمة، مثل روسيا والبرازيل وجنوب افريقيا والهند والصين وماليزيا وأندونيسيا وغيرها من الاقتصاديات الناشئة، شكل هذا التراجع والصعود معادلة جديدة في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية الدولية، بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهمين على العالم، ما مهد لتلاقي مفاهيم ومصالح دولية مشتركة قامت على محاولة تشكيل نظام اقتصادي متعدد القطبية جمع كلا من دول روسيا والصين والهند والبرازيل ودفعهم لعقد أول اجتماع في مدينة بيكاتيرينبرغ، في روسيا 2009 حيث تم الإعلان عن ضرورة تأسيس نظام عالمي متوزان[2].

يوما بعد يوم يتصاعد الدور الدولي والاقتصادي لدول مجموعة البريكس BRICS بشكل واضح فهي أسرع دول العالم نمواً حالياً وأقلها تأثراً بالأزمة الاقتصادية والمالية، فمن حيث الحجم يقطن مجموعة البريكس ربع سكان العالم، وهي من هذا المنطلق تمثل أكثر دول العالم كثافة من الناحية السكانية، الأمر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث أعداد المستهلكين. ومن ثم فإنه من المتنوقع مع استمرار ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول إلى المستويات العالمية أن تصبح أيضاً أكبر أسواقه الاستهلاكية، الأمر الذي سيمنح هذه الدول فرصاً أكبر للنمو[3].

[1]– محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، **مجلة الاقتصادية**، الشركة السعودية للأبحاث) .والنشر، (**العدد5652**)، أفريل2012.ص 15.

[2]– أحمد رجب، **الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو**، لمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2013.

[3]– – محمد إبراهيم السقا، **مرجع سابق** ص 16

المطلب الثاني: الوزن الاقتصادي والسياسي لدول مجموعة البريكس

أظهر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ارتفاع حجم هذه الاستثمارات المباشرة لدول البريكس بأكثر من قلاقة أضعاف ليصل إلى 263 مليار دولار، وقد بلغت حصة الصين منها 46% والبرازيل 25% وروسيا 17% والهند 10% وجنوب أفريقيا 2%، وأثار التقرير أن استثمارات دول البريكس في الدول الأخرى قفز من 7مليار دولار عا 2000، إلى 126 مليار دولار عام 2012 وبلغت نسبة الأموال المستثمرة في أفريقيا إلى 25% من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية.[1]

ووفقا لتقارير صندوق النقد الدولي، فإن التقديرات تشير إلى أن مجموعة دول البريكس، والتي تمثل ما يزيد على ربع مساحة المعمورة، قد حققت ناتجاً محلياً إجمالياً اسميا مجمعا يقدر بحوالي 13.6 تريليون دولار أمريكي عام 2011، أي ما يقدر بـ 19.5% من إجمالي الناتج المحلي في العالم ونمت التجارة فيما بين دول البريكس بمتوسط سنوي نسبته 28% من 2001 إلى 2010 ووصلت إلى 239 مليار دولار في 2010، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية.[2]

وتظهر التوقعات طويلة الأجل أن البريكس ستسهم بقرابة 50% من أسواق الأسهم العالمية بحلول 2050، وسيتجاوز ناتجها الإجمالي المحلي الكي مثليه في الولايات المتحدة بحلول عام 2020، واتخذت مجموعة البريكس، بالإضافة إلى تعويو التعاون الاقتصادي فيما بينها، خطوات لدعم التنسيق السياسي الداخلي لزيادة أرباحها وتأثيرها على الساحة الدولية[3]، وتجلى هذاالتنسيق في الأزمة السورية عندما وقفت الصين وروسيا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية ومارست أمامها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لأكثر من مرة.

وفي مناسبات عديدة، وافقت الدول الخمس على موقف موحد بشأن القضايا الدولية الرئيسية، وعلى سبيل المثال أكدت الكتلة في إعلان سانيا الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحة ومجلس الأمن الدولي سعيا لتحسين تمثيل أصوات ومصالح الاقتصاديات الصاعدة[4].

يتعين على الدول المتقدمة مواجهة حقيقة تغير الوضع الاقتصادي والسياسي والعالمي، ومحاولة إعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها في ظل نظام اقتصادي جديد متعدد الأقطاب وأكثر توازناً، وقد أخذت مجموعة البريكس طابعاً

---

[1]– محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، **مجلة آفاق المستقبل، (العدد 19)** جويلية 2013 ، ص: 65.

[2]– **المرجع نفسه**، ص: 67.

[3]– **المكان نفسه.**

[4]– احمد الغندور ، " التكتلات الاقتصادية الدولية في العالم المعاصر –دراسة " ، **مجلة السياسة الدولية ، العدد (5)** ، (القاهرة : مؤسسة الأهرام : مركز الهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر: (1996)، ص 8.

مؤسساتياً بالتدريج عبر تنظيم قمم سنوية وتطورت من مجرد مفهم اقتصادي إلى تكتل متعدد الأطراف للتعاون لا يمكن تجاهل قوتها وتأثيرها في الجانب الاقتصادي والسياسي.[1]

القوة النشطة الدافعة للنمو من الأسواق الصاعدة لعبت، لاسيما في البريكس دوراً هاما للغاية في حذب الاقتصاد العالمي للخروج مما كان سيصبح ركوداً عميقاً، وفي الوقت ذاته لم يكن لأزمة الديون الأوربية وتأثيراتها المتزايدة تأثير شديد على مجموعة البريكس، لما تتمتع به من ثوة نشطة دافعة للنمو[2].

دول المجموعة، هي كبيرة ومهمة في العالم، من حيث عدد سكانها (الصين 1.3 مليار نسمة، الهند 1.2 مليار نسمة، البرازيل 193 مليون نسمة، روسيا 140 مليون نسمة، جنوب أفريقيا 49 مليون نسمة)، ومساحتها الجغرافية، وثرواتها الكبيعية الهائلة، وطاقاتها الإنتاجية القوية، فحاليا تستحوذ الدول الخمس على نحو 18% من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي يقارب 10 تريليونات دولار أمريكي سنوياً.

كما تستحوذ على 15% من إجمالي التجارة العالمية وأكثر من ثلث السوق العالمي وربع مساحة الأرض ونحو 42% من تعداد سكان العالم، وستتجاوز نسبة مساهمتها الاجمالية 50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في 2020.[3]

تعمل دول البريكس بخطى جدية لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي بعيداً عن سيطرت الدول المتقدمة، وإبراز نفسها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه ورسم السياسات الاقتصادية العالمية، فقد بات من الواضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الصين أصبحت اليوم واحدة من أقوى الدول الاقتصادية، فطبقاً لأرقام صندوق النقد الدولي لسنة 2012 ومجلس الذهب العالمي تحتل الصين المرتبة الخامسة عالما بين أكبر الدول المالكة للذهب برصيد 1054 طن من الذهب، في حين توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الصيني في ام 201 بنسبة 8.2% على أساس سنوي، ومن المتوقع أن تحتفظ الصين بالمركز الأول في قائمة أكبر دول العالم من حيث التجارة بنمو سنوي قدره 7% في المتوسط، وبحلول 2025 ستصل حصة الصين من إجمالي تجارة العالم إلى 13% بما يقارب 6.32 تريلون دولار، وسوف يزداد حجم تجارة آسيا بنسبة 96% إلى 14 تريلون دولار بحلول 2025.

---

[1]– براهما تشلاني، **بريكس تبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي**، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2012، ص: 1-2.

[2]– ماهر بن إبراهيم القصير، **تكتل دول البريكس :نشأته– اقتصادياته –أهدافه** ، ط1 ،) القاهرة :دار الفكر العربي ، مصر، (2014، ص 26

[3]– احمد الغندور، " التكتلات الاقتصادية الدولية في العالم المعاصر –دراسة " ، **مجلة السياسة الدولية ،(العدد5)** القاهرة : مؤسسة الهرام : مركز الهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، .(مصر)(1966) ،ص8.

مسجلاً زيادة سنوية بنسبة 4.8%، حيث من المتوقع زيادة حجم تجارة البرازيل والفيتنام واندونيسيا بنسبة 144% حتى عام 2025 في حين ستنمو تجارة الهند بنسبة 156%.[1]

حقق الاقتصاد الهندي نموا بلغ بنسبة 8.4% خلال سنة 2011، ثم انخفضت النسبة إلى 6.9% خلال سنة 2012، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 7% في سنة 2013، ثم إلى 7.5% خلال 2014، في حين نمت الصادرات العندية بنسبة 10.1% في شهر جانفي من سنة 2012 لتصل قيمتها إلى 25.34 مليار دولار. وفقا لبيانات وزارة التجارة والصناعة الهندية فإن القيمة المجمعة للصادرات للفترة من أفريل 2011 إلى جانفي 2012 بلغت 242.79 مليار دولار.

وقد سجلت الهند سنة 2012 رقماً قياسيا في تصدير القطن حيث صدرت 11.5 مليون بالة من القطن (البالة 170 كغ)، وتعتبر الهند ثاني أكبر دولة منتجة ومصدرة للقطن في العالم حيث تقوم بإنتاج 13% من مجمل صادرات القطن العالمية، وتعتبر الصين أكبر دولة مستوردة للقطن الهندي[2].

وجاء في دراسة تمت مؤخراً أن صادرات الهند من الشاي قد سجلت ارتفاعا نسبته 15% خلال العامين الماضيين 2010 2011، وتعتبر الهند أكبر ثالث دولة منتجة ومصدرة للشاي على مستوى آسيا والرابعة على مستوى العالم، حيث تمثل سريلانكا 21.46% والصين 12.41% والهند 11%، وقد بلغت صادرات الهند من الشاي خلال العامين الماضيين 685 مليون دولار.[3]

وأشار تقرير الأمم المتحدة عن تحويلات المهاجرين إلى الدول النامية، أن الهند أكبر الدول التي تتلقى التحويلات المسجلة رسميا على مستوى العالم، حيث تلقت نحو 58 مليار دولار حسب تقديرات عام 2011، أما البرازيل فهي تستعد اليوم لاحتلال مقعدها بين القوى البترولية على مستوى العالم، فقد جاءت التقديرات الخاصة بحج الاحتياطي الذي اكتشفته حديثاً من النفط لتضعها في المرتبة الثامنة بين الدول المنتجة للنفط[4].

في الأسبوع الأخير من العام الماضي 2011 تناولت عناوين معظم المواقع الاخبارية والصحف المحلية البرازيلية أن البرازيل قد تخطت المملكة المتحدة واحتلت المركز السادس بين أقوى اقتصاديات العالم، في حين نشرت صحيفة

[1]– احمد الغندور، **مرجع سابق**، ص 9.

[2]– لبريكس وأفريقيا، **مرجع سابق**، ص: 05

[3]أحمد رجب، **الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو**، لمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2013.

[4]– محمد فايز فرحات،" الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي "، **مجلة السياسة الدولية ، العدد(185)** ،) القاهرة : مؤسسة الاهرام، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ،(2011)، ص 18

الجارديان البريطانية في عددها الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2011 تقريراً ذكر فيه مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال (CEBR) أن البرازيل تختتم العام كقوة اقتصادية عالمية سادية مع 2.5 تريليون دولار[1].

وقد أظهرت تقديرات حكومية برازيلية، تراجعا واضحا للغاية في معدلات الفقر، حيث أشارت التقديرات إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم بنحو 68% خلال العقد الماضي، وقد اعتمدت البرازيل ذات 194 مليون نسمة، على التصدير بشكل كبير، فقامت بالعمل على التوسع في الزراعة وعدد كبير من الصناعات، مثل البن، والفاكهة ومنتجات الحديد والمعادن الخام والمصنعة، كما تعد من أكبر مصدري المواد الغذائية في العالم حالياً، إضافة إلى المواد الجلدية وصناعة النسيج، والطائرات، والسيارات[2].

وقد تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار كاستثمارات مباشرة خلال الفترة من 2004 إلى 2011، ما عكس ارتفاع درجات الثقة في الاقتصاد البرازيلي، ورغبة من الشركات العالمية في فتح أسواق لها في هذا السوق الواعد السريع النمو، وبدأ الأجانب يتوافدون على البرازيل بكثرة، حيث بلغ عدد الأجانب المقيمين في البرازيل بنهاية عام 2011 قرابة 1.5 مليون أجنبي، مقارنة ب 961 ألف في سنة 2010، كما عاد نحو مليون مهاجر برازيلي بالخارج إلى بلاهم، ووصل حجم النشاط الاقتصادي للبلاد إلى نحو 2.5 تريليون دولار، مع تسجيل نسبة نمو قد بلغت 2.7 في عام 2011[3].

استطاعت روسيا الاتحادية القوة العسكرية العظمى المصنفة الأولى من حيث احتياطات الغاز والثانية من حيث احتياطات البترول من تحقيق نجاحات كبيرة في تطوير اقتصادها وتحسين ترتيبها ضمن الاقتصاديات المتطورة في مواجهة، ذلك ما أكدته تقارير وتصنيفات الهيئات الدولية، فحسب معطيات البنك الدولي لسنة 2012، وفقاً لمؤشر الناتج الإجمالي المحلي مع أخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية، فإن روسيا الاتحادية تجاوزت جميع دول الاتحاد الأوروبي، بما في ألمانيا التي تشغل المرتبة السادسة بين اقتصاديات العالم، حيث جاءت في المرتبة الخامسة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان على الترتيب[4].

---

[1]– محمد فايز فرحات، **مرجع سابق** ص 19

[2]– فايز فرحات، **مرجع سابق** ص 20

[3]– عاطف معتمد عبيد واخرون ، البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللتينية، **سلسلة ملفات القوى الصاعدة(العدد الثالث)** الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، قطر،(2010 ، ص 16.

[4]– ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الوسط وشمال افريقيا من بطرس الكبر حتى فلديمير بوتين** ، ط1 ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان ، (2013)، ص 15

وتجدر الملاحظة أن تصنيف صندوق النقد الدولي يؤكد معطيات البنك الدولي الختامية للعام 2012، بهذا الخصوص، مع ملاحظة أن روسيا في سلم صندوق النقد الدولي جاءت في المرتبة السادسة، بعد ألمانيا.

خفض صندوق انقد الدولي توقعه لنمو الاقتصاد الروسي إلى 2.5% في العام 2013، بينما توقعات البنك الدولي كانت أقل من ذلك بقليل عند 2.3% رغم هذا تبقى الأرقام المقدرة أحسن في ظل الركود الاقتصادي العالمي وتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وخاصة عل خلفية اقتصار آفاق تطور الناتج الإجمالي المحلي الأمريكي المتوقع على 1.7% وعلى خلفية النمو السلبي في الاتحاد الأوروبي (-0.6%) لنفس الفترة[1].

تبقى معدلات النمو الاقتصادي التي من المقدر أن يسجلها اثنان من دول البريكس أعلى بكثير مما يتوقع من الاقتصاد الروسي، فمعدل نمو الناتج الإجمالي المحلي في الصين 7.8%، وفي الهند 5.6%[2].

على الرغم من تباين مستويات وإمكانات دول البريكس والفروق الواضحة بين مكوناتها إلا أنها تجتمع في كونها دول اقتصادية تمتلك طاقات وموارد كبرى، فمسار التعاون الذي يجمعها يقوم على أساس التكامل الاقتصادي قيما بينها، حيث تعتبر روسيا الأقل في النمو الاقتصادي، مع العلم أنها الأقوى سياسياً وعسكرياً، والمصدر الأكبر للمحروقات والغاز والمواد الغذائية، وتصنف الصين بأنها البلد الأكبر نمواً اقتصاديا وتجاريا وهي تختص بتصدير السلع الصناعية، ويتميز اقتصاد الهند بالتطور في مجال التكنولوجيا الرقمية وصناعات النسيج ويمتاز بطاقة موارد بشرية هائلة، مع العلم أن البرازيل تصدر المواد الأولية والسلع الصناعية على حد سواء، والقاسم المشترك بين هذه الدول أن اقتصادياتها ناشئة وتتميز بجاذبية وكبر سوقها، وهي تتوزع على أربع قارات مما يمنحها فرصة أكبر للتغلغل والانتشار عبر كافة أنحاء العالم[3].

---

[1] -Stewart M. Patrick , **The BRICS: Three Things to Know**, Council on Foreign Relations, 8 July 201http://www.cfr.org/internationalorganizations-and alliances/brics-three-things-know/p36759

[2] - **IPID**

[3] - Stewart M. Patrick. **opcit**

المبحث الثاني: تأثير مجموعة البريكس على النسق الدولي

إن ظهور القوى الاقتصادية الصاعدة ومكانتها الاقتصادية، شكل ظاهرة جديدة غير متوقعة في النظام الاقتصادي العالمي، تدفع للبحث في معرفة أسبابها، وعوامل نجاحها، وامكانية بقائها واستمرارتها.وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: دول البريكس وخطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي

لقد بدأت جهود جمع دول البريكس الأربعة في شكل تكتل اقتصادي عالمي، حين التقى زعماء البلدان الأربعة في إطار أول قمة جمعت بينهم في جوان من سنة 2009 في ايكاترينبرج بروسيا، الذي أسفر عن هجوم مركز على الولايات المتحدة، حيث أعلن كل عضو عن رغبته في اسقاط الدولار كعملة احتياطية عالمية، وقبل ذلك ببضعة أشهر أصدر الزهماء الأربعة بياناً مشتركاً قبيل انعقاد قمة مجموعة العشرين معربين عن عزمهم المشترك على تغيير قواعد النظام الاقتصادي العالمي، فقد أعلن الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في ايكاترينبرج عن ضرورة تغيير نظام العملة العالمي لقائم على عملة واحدة [1]

الخطوة الأكبر لمجموعة البريكس ضمن خطى إعادة التوازن لنظام الاقتصادي العالمي تمثل في الاتفاق على إنشاء بنك للتنمية بهدف خلق هيئات تمويل عالمية مبتكرة تخدم مجهودات تمويل التنمية في الاقتصاديات الصاعدة على النحو الذي يعكس أولويات المجموعة وإمكاناتها، ففي ختام قمتهم التي استضافتها ديربان في جنوب أفريقيا، الأربعاء 26 و 27 مارس 2013، وأشارت الكلمات التي ألقاها الزعماء الخمسة إلى نظام عالمي متحول، وإمكانات تطور لا نهائية[2].

يذكر أن مقترح إنشاء بنك التنمية لدول بريكس تم طرحه في القمة الرابعة الذي عقد بالهند سنة 2012 لهذه المجموعة، وكان من المخطط أن يكون هذا البنك مؤسسة عابرة للقارات، والتي دعت إلى إنشائها الأسواق الناشئة وذلك لأن المنظمات الدولية مثل البنك العالمي، وصندوق النقد الولي، أو المنظمات الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأوروبي، قد أنشأتها وقادتها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوروبا الغربية وغيرها من الدول

[1]– انس رياض جواد،**تأثير القوى الصاعدة على المكانة العالمية للاقتصاد الامريكي** (، رسالة ماجستير) غير منشورة (، بغداد : كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق ، 2013 ، ص 102.

[2]– الطيف عبد الكريم ، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، **مجلة علوم الاقتصاد والتسير والتجارة** ، (العددر30) الجزائر 2014. ص ص 12– 24

المتقدمة، ولكن بنك التنمية الذي ستنشئه جدول البريكس الخمس سوف يصبح أول جهاز مالي دولي لا يخضع لسيطرة الدول المتقدمة[1].

يرى بعض الخبراء أن من المفترض أن يعمل البنك كثقل موازن لبنوك التنمية العالمية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي لكن البعض الآخر يرى أنه سوف يعمل على الحد من هيمنة الأمريكية الأوروبية على مؤسسات بريتن وودز فهذا القرار يعكس النجاحات الهائلة في التنمية الاقتصادية على مدى العقدين الماضيين، ويظهر قدرة مجموعة البريكس على العمل الجماعي صمن اطار الاهداف المشتركة[2].

ويعتقد الخبراء انه اذا تم نجاح انشاء بنك البريكس، فسوف يصبح هذا البنك اول جهاز ثابت في ظل آلية البريكس، مما سيساعد على إقامة نظام عالمي جديد، وسيكون بمثابة المؤسسة المالية الدولية الموازية لصندوق النقد الدولي، حيث انه في سنة 2003 اعلن نائب محافظ البنك المركزي الصيني أن دول البريكس قررت إنشاء صندوق مشترك لاحتياطات النقد الاجنبي بقيمة 100 مليار دولار، وستقدم الصين اكبر حصة للصندوق لكنها لن تتجاوز50%[3].

وصرح ان انشاء صندوق الاحتياطات الطارئة سيساعد على تعزيز ثقة الدول الخمس الاعضاء بالبريكس في ظل تدفقات رأس المال بشكل متكرر في الاقتصاديات الناشئة والتقلبات الكبيرة في حركة السوق، وأضاف أن الدول الاعضاء قد توصلت إلى توافق بشأن حجم الاحتياطات والحصة التي تتحملها كل دولة والآليات التنفيذية وهيكل الحكم وغيرها من المشاكل[4].

إن إقامة صندوق للاحتياطات وكذلك بنك دولي للتنمية تموله مجموعة البريكس ويكون للصين وحدها مساهمة تصل إلى 41% يعني أن دول البريكس ماضية قدما في تكوين اقتصاد علمي مواز للسوق الرأسمالية[5].

وقد عكست أولويات البيان الختامي لقمة جنوب لإفريقيا 2013، أهمية ربط علاقات تعاون وشراكة وتبادل تجاري مع القارة الأفريقية من أجل المساهمة في التنمية وتوسيع التجارة بين البريكس وإفريقيا، وضرورة تسليم الدول المتقدمة بالدور الاقتصادي والسياسي الذي أصبحت تمثله الاقتصاديات الصاعدة،مما يفرض عليها إعادة عكس هذا

---

[1]– الطيف عبد الكريم **مرجع سابق.**

[2]– **المكان نفسه.**

[3]– براهما تشلاني، بريكس تبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، **مركز الجزيرة للدراسات**، أفريل 2012.

[4] – **المكان نفسه**

[5]– الطيف عبد الكريم، **مرجع سابق.**

الدور في المؤسسات العالمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما يتوافق ومكانتها ، وإشراكها في عمليات وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية لإحراز الثقة والاستقرار في الأسواق المالية العالمية[1].

وقد ركزت توصيات البيان الختامي على النقاط التالية

- دعم الدول الأعضاء لاتخاذ خطوات لتعميق التعاون الاقتصادي بين دول البريكس، وإنشاء مجلس البريكس الاقتصادي،
- الاستثمار والتجارة هما ركيزتي التعاون الاقتصادي بين دول البريكس، وعلينا الاستمرار في دعم التجارة البينية بين دول البريكس لتبلغ على الأقل 500 بليون دولار بحلول 2015 كما تم الاتفاق عليه في اجتماع الهند سنة 2012،
- من المهم تحسين جودة التجارة وذلك بالتركيز على ثلاثة قطاعات : التصنيع ، الخدمات، والزراعة، ولكن لا يجب علينا الاستثمار فقط بما يتعلق بالزراعة والتصنيع الزراعي فقط[2].
- تشجيع المناقشات الجارية بين حكومات دول البريكس لإحراز المزيد من التعاون في القطاع المالي، واحتمال إنشاء بنك للتنمية وصندوق للاستثمار، وتشجيع التجارة بين دول المجموعة بالعملات المحلية وتسهيل هذه الاجراءات[3].

المطلب الثاني : بريكس وتغيير النظام الدولي

من الواضح ان صعود الصين والهند قد غيرت بالفعل شيئا في النظرة المستقبلية للنظام الدولي، يتم عرض صعود البرازيل وجنوب افريقيا وجنوب شرق اسيا كجيل اول من القوى الناشئة ، فالمسألة ليست قصص نجاح رأسمالية صغيرة أو متوسطة الحجم، بل بالنسبة للدول التي لديها ايضا إمكانية التأثير السياسي، وهي غير راضية عن أدوارها الحالية في النظام الدولي.وبالنسبة للقوى الصاعدة فإن النظام الدولي القائم مع مجموعة من القواعد والممارسات الشائعة تفرضه الدول المهيمنة في الماضي. تعرض بريكس كمنظمة مهتمة بإصلاح النظام الدولي القائم .ولكن من الممكن ايضا أن تبني بريكس بالفعل نظاما دوليا بديلا مع ربط بعضها بعضا بشكل متزايد[4].

---

[1]– محمد العسومي، مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية، **مجلة أفاق المستقبل ، (العدد 19)**، جويلية 2013 ص 65.

[2]– **المكان نفسه**

[3]– احمد الغندور ، " التكتلات الاقتصادية الدولية في العالم المعاصر –دراسة " ، **مجلة السياسة الدولية ،(العدد 5)** القاهرة : مؤسسة الهرام : مركز الهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، .(مصر)(1966 ،ص8 .

[4]– **المكان نفسه** .

إن ظهور أمر بديل أو ظل لنظام سيؤدي الى تقويض موقف القوى المهيمنة وقد يؤثر ذلك مرة اخرى عللى الطريقة التي ينخفض فيها اللااستقرار في حين تنخفض الهيمنة القائمة على الاقل بالمعنى النسبي . وكما هو معروف فإن التاريخ والنظرية تشيران إلى أن الجمع بين القوى الصاعدة وهبوط الهيمنة يمكن ان يكون له تأثير حاسم وأحيانا حتى العنيف في السياسة الدولية[1].

أولا: بريكس وتحدي النظام الدولي

من الناحية الاقتصادية ليس هناك شك في أن النظام الدولي يتغير بالفعل. ومن المتوقع ان تستمر الصين والهند والبرازيل في الارتفاع. وتزداد أهمية القوى المتوسطة المدى مثل كوريا الجنوبية واندونيسيا وتركيا ومصر وإيران وجنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية نمو سريعا في الوقت الذي ستنخفض فيه اليابان وأوروبا، وسوف تسهد الولايات المتحدة نمو بطيئا.

وفيما يتعلق بشروط تعادل القوة الشرائية (PPP)، من المتوقع أن تستحوذ الصين على الولايات المتحدة بالفعل في عام 2017 وبنسبة سعر الصرف في السوق في عام 2017. لا تزال الهند متخلفة ولكن من المتوقع أن تصبح الثالث حسب « العملاق الاقتصادي العالمي » بحلول عام 2050 وفي وقت ما بعد أن تنتقل البرازيل إلى مركز الرابع قبل اليابان. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتفوق روسيا على ألمانيا كأكبر اقتصاد أوروبي في شروط الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحلول عام 2020 وبأسعار الصرف السوقية بحلول عام 2050. كما يمكن أن تكون الاقتصادات الناشئة «المكسيك وأندونيسيا أكبر من المملكة المتحدة وفرنسا بحلول عام 2050، وتركيا أكبر من إيطاليا [2]».

تتحدى أوامر التصنيف المتغيرة للاقتصادات الوطنية دور وتأثير القوى الرائدة حاليا ولكنها لا تتغير بالضرورة النظام نفسه. ولكن هناك بالفعل دلائل على زيادة الروابط التجارية بين الجنوب والجنوب. فإن أكثر من «40% من التجارة العالمية في الجنوب يتم احتسابها تجارة بين البلدان الجنوب الداخلية ». وفقا لبورما وآخرون القوى الصاعدة

[1]– حمدي رضوان،**القتصاد الدولي : الصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، ط1** ،) القاهرة : جامعة عين الشمس، مصر ، (**2002**، ص41 .

[2] –Kupchan, C. A. No One's World. The West, The Rising Rest, and the Coming Global Turn (**Vol. 47**). New York: Oxford University Press. (2012).p31

وجدت بعضها البعض أكثر وأكثر أهمية كشركاء تجاريين في السنوات 25 الماضية. وأصبحت الصين والهند شركاء مهمين للقوى الصاعدة الأصغر حجما[1].

البرازيل لديها اتفاق تجاري مع الهند وجنوب إفريقيا من أجل الحد من تأثير الدول الصناعية التقليدية وبالنسبة لجنوب إفريقيا، أتاحت التجارة مع بلدان بريكس الأخرى تنويع هيكل التصدير وتقليل الميزان التجاري السلبي وفي الوقت نفسه، كان دور الدولار الأمريكي كعملة احتياطية للبنوك المركزية في تراجع. وفي عام 2002 لا يزال 73% من العملات في انخفاظ أيضا. وفي عام 2003، كان إقراض صندوق النقد الدولي 70 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2006 لم يكن هناك سوى 20 مليار دولار أمريكي[2].

الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد بعد الآن السلطة المهيمنة في الاقتصاد العالمي. وع ذلك، فإن الصين ليست مستعدة لتحدي الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن مستعدة لجعل العملة الصينية (الرنمينبي) عملة احتياطية بديلة ومع ذلك، فمن الممكن بالفعل أن يستند النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى بريكس. ووفقا لجاك مارتين Jacques Martin . فإن النظام المحتمل سيكون أكثر ديمقراطية بطبيعته من النظام الحالي الذي لا يزال يستند إلى حد كبير على نظام بريتون وودز.ولكن مازال هناك سؤال مفتوح حول ما إذا كانت الروابط بين الجنوب والجنوب قادرة على تحويل توازن القوى العالم [3]

ومن المشاكل التي تواجهها بريكس ما إذا كانت الدول المعارضة المحتملة على استعداد أو حتى قادرة على تحويل قوتها الاقتصادية المدمجة إلى قوة جيوسياسية جماعية، وتفتقر بريكس إلى الموقف الاستراتيجي وعمق التحدي مع القيادة الأمريكية أو ترسيخ نظام عالمي جديد. وكذلك فإن بروكسل لا تعتبر بريكس قادرة على العمل معها في إي قضايا عالمية رئيسية. على سبيل المثال لم تعمل بريك كائتلاف في المفاوضات المناخية الرسمية بسبب مصالحها

[1] –Economics, P.. World in 2050: The BRICs and beyond: prospects, challenges and opportunities. **London.January: Economics**, PwC . (2013). P1

[2] – Pieterse, J. NGlobalization the next round. Futures. . (2008).p 710

[3] – Brütsch, and Papa). **Deconstructing the BRICs:Bargaining coalition, imagined community or geopolitical fad**? In C. a. Brütsch (Ed.), Centre for Rising Powers (p. CRP Working Paper No. 5). Cambridge: Department of Politics and International Studiess, University of Cambridge. . (2012)p p 6-15

المتنوعة. ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يأخذ بريكس كمؤشر على التوازن القوى المتغير على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لم يرى أنه يستحق التفاوض مع بريكس كمنظمة [1].

ومن ناحية أخرى هناك دلائل على أن القوى الناشئة وجدت بعضها البعض أيضا سياسيا متجاوزة مسألة السيادة. وفي السنوات العشرين الماضية، وجدت القوى الصاعدة نفسها في أنماط تصويت الأمم المتحدةّ. وتعتبر بريكس أيضا كمجموعة سياسية ولها مقعدين دائمين في مجلس الأمن الدولي ولديها ثلاث قوى نووية. وفي قضية ليبيا ، اتخذ بريكس موقفا مشتركا، وأعرب عن ان حلف الناتو قد تجاوز الحقوق التي أنشأها القرار 1973في ليبيا، وكان يخشى أن تتكرر عملية ليبيا في سوريا[2].

إن القوى الصاعدة تتحدى النظام القائم على القواعد التقليدية. على سبيل المثال وفقا للنظام البحري الحالي والهيمنة البحرية الأمريكية هي بالفعل تحت الضغط. وبناء بكين للقوة البحرية في المياه الإقليمية ومطالبتها العدوانية في جنوب الصين وشرق الصين والبحار الصفراء يهدد الاستقرار الحالي. وعلى سبيل المثال البرازيل، والهند وتركيا قد عززت ممارساتها البحري بعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك قوى صاعدة مثل ألمانيا واليابان والنمور الأربعة. لكن ارتفاعها كان لا يزال تحت الهيمنة الأمريكية، ولا يمكن أن تتحول القوى في نفس المعنى كما قد يحدث في الصين والهند حاليا. يمكن للقوى الصاعدة الحالية « أن تتجه نحو النظام القائم » وأن تضع نظاما بديلا يتعايش مع النظام السائد. والنقطة هنا هي أن ارتفاع آسيا يعتمد على العولمة الليبرالية الجديدة ولكن «يتجلى خارج النموذج الليبرالية الجديدة »[3].

ومن النقاط الهامة محاولة الفهم بأن العولمة الليبرالية الجديدة كانت عولمة خارجية تتجه نحو العالم الحديث العالمي. ومع ذلك فان العالم الآن «يتحرك نحو فترة طويلة من العولمة الداخلية التي تبدأ المجتمعات بها في التجديد والإبتكار, وتأسيس نفسها في الربط بين القوى الناشئة ». وهذه العولمة المنقولة ستزيد من الثقة بالتنافس لدى القوى الناشئة وتعزز اهتمامها بتغيير النظام الدولي القائم [4].

---

[1] –Barma et al, N. G. A World Without the West? Empirical Patterns and Theoretical Implications. **Chinese Journal of International Politics (Vol, 2)** (2009)p533.

[2] – Laidi, Z. The BRICS Against the West? CERI Strategy Papers(N° 11), p. ceri strategy (2011, november). papers. Retrieved from www.ceri-sciences-pro.org

[3] –**ipid**

[4] –Laidi, Z. **OPCIT.P**

ثانيا: رؤية بريكس حول النظام الدولي البديل

وكما ذكر سابقا، من الصعب العثور على أي علامات حول نظام دولي مفضل في تقارير قمة بريكس. بل إنهم يطالبون النظام الدولي باحترام استقلال جميع الدول وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية لذلك فإن بريكس هو تحالف دفاعي أكثر من تحالف هجومي. ومن الممكن القول إن القوى الناشئة في الجنوب لم تفعل شيئا يذكر لتحدي حقيقة الهيمنة الأوروبية الشمالية على النظام الدولي. وقد تركت هذه المهمة لبعض الدول مثل بوليفيا وفنزويلا وإيران

وبحسب ليدي فان بريكس لا يمكن أن توافق على ألعاب القوى الدولي على الرغم من أنهم ليس لديهم أي مشكلة تنافس بشكل جماعي للهيمنة الغربية في السياسة العالمية. ويبدو أن القوى الصاعدة لا تريد إما الصراع أو الاستيعاب، على الرغم من أنه في خطابات أعضاء يركس من الممكن العثور على أفكار حول النظام والحكم التي لا تناسب النظام الدولي الليبرالي[1].

أما أعضاء بريكس، باستثناء الصين ،فلم يتبنةا النظام القائم، ورفضوه، ولم يقدموا أي بديل مفصل. وهم يقولون بفارغ الصبر لا للدول الغربية في مناسبات مختلفة دون أن يكونوا قادرين على اقتراح أي حلول بديلة . على سبيل المثال، كانت البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا حريصة على تحدي الغزوات الأمريكية لأفغانستان والعراق أو غزو إسرائيل للبنا واستمرار احتلال فلسطين. ومع ذلك، فبدلا من أي مقترحات بديلة لحل الأزمات، تعطي انطباعا بأن النظام الذي يدعمونه يفترض أن يعمل وفقا لـ مبدأ السيادة التي لا يمكن انتهاكها.

وعلى الرغم من أنه يبدو من الصعب العثور على رؤية واضحة لبريكس حول نظام دولي بديل، فإن أعضاء بريكس يعبرون عن عزمهم على ترجمة رؤيتهم إلى عمل ملموس . والعمل الملموس الوحيد حتى الآن هو قرار إنشاء مصرف جديد للتنمية في قمة بريكس الخامسة في جنوب أفريقيا في عام 2013. ويبدو أن الهدف الأساسي للبنك هو تمويل مشاريع البنية التحية في بلدان البريكس وكذلك في البلدان النامية الأخرى). وهذا القرار وتنفيذه لا يتغير بالضرورة كثيرا. وقد أصبحت المصارف الصينية بالفعل مؤسسات أكثر أهمية في تمويل العالم النامي من البنك الدولي[2].

بدلا من بريكس كمنظمة فان الصين باعتبارها واحدة من أعضائها لديها بالفعل رؤية النظام العالمي في المستقبل. فقد قا الفيلسوف الصيني تشاو عام 2005 نظام الرافد الصيني التقليدي كنموذج لإعادة تنظيم النظام الدولي. ومنذ ذلك الحين تلقت الفكرة الدعم والنقد، وتطورت لتصبح قاعدة واحدة لمدرسة صينية في العلاقات

---

[1] –Barma et al, N. G. A **OPCIT.P 539**

[2]– عودت ناجي الحمداني ، " دور دول بريكس في اقامة نظام عالمي متعدد القطاب " ، تاريخ النشر 22 تشرين الثاني، انظر الرابط: **http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/36189-2015-11-22**.

الدولية. وفي الهند، يثار أيضا صوتا مفاده أنه عندما تنمو الهند بشكل أكثر وضوحا، يتعين أن تحدد رؤية للقواعد الدولية وأن نقرر ما هي القواعد التي يجب أن نتعامل بها[1].

إن عدم رؤية واضحة في قضايا المناخ العالمي على الرغم من أن هذا مجال حيوي لدى بريكس. كما أن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالية لبريكس يمكن أن ترى بسهولة ارتفاع درجة الحرارة العالمية من 6 درجات مئوية أو حتى أكثر على المدى الطويل. لذلك فإن هدف الأمم المتحدة 2 درجة مئوية آخذ في الازدياد بعيد المدى، وقد أدركت بلدان بريكس بوضوح أن تغير المناخ والتدهور البيئي يشكلان تهديدا خطيرا لشعوبهما وللمحافظة على مستويات عالية من النمو الاقتصادي في بريكس، ولهذا يتعين على بلدان البريكس أن تلعب دورا رئيسيا في الجهود العالمية لمكافحة تغير الناخ وأن تكون في صالحها. وعلى الرغم من عدم تقديم مقترحات دقيقة، فأن بريكس ملتزمة بالقيام بدورها في الحرب العالمية ضد تغير المناخ، وسوف تسهم في الجهود العالمية في التعامل مع تغير المناخ[2].

ثالثا: ردود الفعل للحفاظ على الهيمنة

على الرغم من أنه يبدو من الواضح أن الولايات المتحدة ستبقى الدولة الأقوى والأكثر تأثيرا في حوالي العقدين القادمين، إا أن النظام الدولي يتغير. لقد انتهت الهيمنة الأمريكية الوحيدة وأصبح العا لم متعدد الأقطاب وأكثر تعقيدا بشكل مستقل، فما هو دور بريكس في تغيير أو تحدي النظام الدولي القائم. وعلى أي حال يبدو واضحا أن هيمنة الغرب سوف تتناقص على الرغم من أنه أقل وضوحا مدى سرعة التغيير وما ستكون الدرجة النسبية للانخفاظ[3].

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبالنسبة للغرب كله، فإن مسألة ليست مجرد صعود بقية العا لم أو جنوبه. المشكلة الحقيقية وفقا لكوبشان هي أن الاتحاد الأوروبي في الوقت نفسه في مشاكل داخلية خطيرة، تفتقر إلى القيادة المناسبة وغير قادرة على اتخاذ أي نوع من الدور العالمي. والولايات المتحدة الأمريكية مستقطبة داخليا وغير قادرة على سياسة خارجية متماسكة على المدى الطويل. ومن أجل الحفاظ على دور مؤثر في بناء النظام الدولي في المستقبل، يتعين على الولايات المتحدة والغرب بأسره أن يتكيفوا مع الوضع بأن نموذج التحديث الغربي ليس بالضرورة عالمي، وأن العا لم المستقبلي سيكون أكثر تعددية من الغرب المتوقع بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي[4].

---

[1]- عودت ناجي الحمداني، **مرجع سابق.**

[2]- صندوق النقد الدولي :مجلة التمويل والتنمية،" **الأسواق الصاعدة تشب عن الطوق**"، ديسمبر 2010 - ، ص. 7

[3]- **المكان نفسه.**

[4]- إيريك بوتيه وميشيل فوكان" :**التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية**"تر .صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السويرة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011 ،ص8

ويتعين على الغرب أيضا إن يقبل بأن النظام الدولي القائم على القواعد يعكس توازن القوى الذي لم يعد موجودا والغرب ممثل تمثيلا زائدا في المؤسسات الدولية، وبالتالي يتعين على الغرب ان يتراجع ويتيح مساحة أكبر للقوى الصاعدة . ولكي تكون الولايات المتحدة طرفا حاسما في تحويل النظام الدولي، تحتاج الولايات المتحدة الامريكية الى شركاء خاصة من مجموعة الدول الصاعدة .وقد يكون هذا عاملا يهدد التماسك الهش لمجموعة البريكس كمنظمة دولية .حقيقة ان البريكس ليس لديها الكثير من القواسم المشتركة ولها مصالح متنوعة يمكن ان تستخدم من قبل الولايات المتحدة للحفاظ على مكانتها باعتبارها واحدة من القوى الرائدة والتي لا تزال في المستقبل[1].

بالنسبة الى كليمان ،فإن اكثر الشركاء الواعدين للولايات المتحدة الامريكية هم البرازيل الهند واندونيسيا وتركيا التي تقع جميعها في موقع استراتيجي في الدول الديمقراطية ، وقد لا يكون تحالف هذه الدول الاربع خيارا لأن اثنين منهم في مجموعة بريكس واثنين اخرين يهتمون ويتبعون القاطرة الصينية . والمشكلة هنا ان الصين لديها حاليا الكثير لتقدمه لتلك الدول الاربع عما يمكن ان تقدمه الولايات المتحدة الامريكية، ومن ناحية أخرى فإن أي نوع من التحالف من منظور صيني سوف ينظر اليه على انه محاولة لعرقلة الارتفاع الصحيح للصين، في رؤية كليمان الصين تختلف عن الغرب والدولة الخصم وبقية الاربعة هي اشبه بالغرب[2].

من أجل جعل الشراكة مع الغرب جذابة لتلك الدول الاربع يجب ان يكون الغرب مستعدا لإصلاح النظام الدولي. وفكرة كليمان هي انه بالاشتراك مع هذه الدول الاربع على الاقل يمكن أن يكون من الممكن تجديد نظام عالمي من شأنه أن يحمي الاستقرار والامن الدوليين وبمعنى أوسع ستكون القضية هي حماية مصالح الغرب المهدورة وكذلك النموذج الغربي للتحديث[3].

في الهند كان المفهوم أنه من مصلحة الولايات المتحدة الطبيعية في الواقع الدولي المتغير لبناء شراكة مع دول مثل البرازيل والهند واندونيسي، ولكن من منظور هندي الشراكة مع الولايات المتحدة ليست واضحة لأن الهند لا تتفق مع بعض المعايير الدولية الجديدة مثل مسؤولية الحماية الدولية أو السياسة الامريكية تجاه ايران . إن الهند مهتمة

[1] -BRICS Sanya Declaration. (2011, 4 14). 3rd summit. Retrieved from Third Summit : Sanya Declaration: http://brics2016.gov.in/upload/files/document/57566e28a911e3rd.pdf

[2]– كارن أبو الخير" :عالم بلا أقطاب، الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدوليwww.siyassa.org "

[3]– **المكان نفسه**

بالحفاظ على المرونة في سياستها الخارجية وقد يكون هذا صحيحا حتى في عضويتها في بريكس، الهند ترغب في الحصول على اقصى قدر من الخيارات في علاقاتها الخارجية لتعزيز الفضاء الاستراتيجي والقدرة على وكالة مستقلة [1].

من وجهة النظر الهندية فإن الصين والولايات المتحدة ستكون القوى الأعظم ولكن على جانب اخر سيكون هناك عدة جهات ذات صلة ومحاور من السلطة مختلفة القوى.يجب أن تكون الهند في وضع لا تستطيع دولة اخرى، ولا حتى الولايات المتحدة، التأثير على الهند أو جعل الهند تتصرف ضد مصالحها وإرادتها. من ناحية أخرى تشارك الهند في منافسة مع الصين في آسيا وأيضا على الصعيد العالمي ولكن ليس لديها مصلحة لناهضة الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي شريك التحالف المحتمل للهند. ولكن الهند ليس لديها أي مصالحة لتصبح ضحية في العلاقات الصينية الأمريكية. ومن منظور هندي ليس واضحا على الإطلاق كيف سترد الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت الصين ستشكل تهديدا للهند أو المصالح الهندية[2].

وأخيرا من المبرر أن تسأل كيف ستصبح روسيا صلبة لتقوية البريكس. وتدعو روسيا في استراتيجيتها للسياسة الخارجية منذ عام 2008 إلى بناء اوروبا موحدة حقا دون أي تقسيم. والواقع أن روسيا في الغرب تتطلع حتى إلى ما وراء المحيط الأطلسي في التأكيد على التفاعل بين روسيتا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن لهذا التعاون تعزيز موقف الدول الأوروبية الأطلسية في المنافسة العالمية. بهذه الطريقة روسيا تربط نفسها مع الغرب. وعلى سبيل المثال، جادل كامرون بأن المكان الطبيعي لروسيا هو الاقتصادات الغربية الناضجة وليس الاقتصاديات الناشئة العدوانية والأشد فقرا[3].

ويبدو أن من الواضح بالفعل أن النظام الاقتصادي العالمي يتم التحدي في المقام الأمل من قبل الصين والهند اللتين ليستا فحسب بل مناطق عالمية وحضارات قديمة. وهي تقع بين الشمال والجنوب التقليديين مما يخلق المجتمعات شبه المركزية.

---

[1]– محمد العسومي" مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية "**آفاق المستقبل**، عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،– العدد 19 ، 2013 ، ص64

[2] –Patrick Ferras, **L'Impact du partenariat entre les BRIC (Bresil, Russie, Inde et Chine) et les pays Africains sur L'évolution du régionalisme sécuritaire** (Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire; IRSEM :2010) ,PP.13-16.

[3]– – جان جوزيف بوالو" :**الاقتصاد الهندي**"، تعريب د .صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011 – ، ص9

المبحث الثالث: التحديات المواجهة لدور مجموعة البريكس

على الرغم من تحقيق معدل في دول البريكس، بالمقابل تعثر اقتصاديات الدول المتقدمة، التي انجر عنها التحولات الكبرى الجارية في العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية. ومع تنبؤ الكثير من المحللين والخبراء أن نموها سيستمر إلى المدى البعيد. إلا أن البريكس تواجه العديد من العقبات الكبيرة التي قد تكون أحد الأسباب التي تهدد استدامة نموها، الذي ينعكس على أدائها في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى داخلية، بينية وأخرى عالمية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية لدول مجموعة البريكس

هناك العديد من التحديات الداخلية التي من الممكن أن تؤثر على دور مجموعة البريكس في النظام الدولي واهمها.

أولا: التحديات السياسية المؤثرة على دول البريكس.

من أبرز التحديات السياسية التي تواجهها دول البريكس هي إشكالية الفساد السياسي الناجم عن ضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات، بسبب سيطرة الشخصيات النافذة في الدولة على القرارات المصيرية وتوجهها لما يتوافق مع مصالحها الشخصية، بالإضافة لإلى ضعف مرتكزات الحوكمة كالشفافية والرقابة والمساءلة والاحتكام للقانون التمكين وغيرها[1].

فظاهرة الفساد السياسي انعكس بالسلب على اقتصاديات هذه الدول واستدامة نموها الاقتصادي. على سبيل المثال التعقيدات البيروقراطية على المستوى الحكومي قد تؤدي إلى إضعاف فرص جذب الاستثمار والحد من المنافسة التجارية الحقيقية. عموما فإن تأثيرات الفساد قد تؤدي إلى فقدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل مصدرا مهما في خلق فرص العمل وانخفاظ في الناتج المحلي الإجمالي[2].

حسب تقري منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012، من خلال مؤتمر مدركات الفساد تحتل البرازيل المرتبة 72 من أصل 175 بلد مدرجة في الترتيب في مستوى الفساد داخل حكومة كل بلد. إذ يكلف الفساد السياسي في البرازيل أكثر من 41 مليار دولار من الخسائر في السنة، كما أنه يعيق نشاط أكثر من 69.9% من الشركات على مستوى المحلي ويعيق دخولها إلى السوق العالمية. كما تظهر العديد من الدراسات أن الفساد والرشوة تشكل عقبات خطيرة أمام الشركات العالمية المهتمة بممارسة الأعمال التجارية والاستثمار في البرازيل[3].

---

[1]– صندوق النقد الدولي " :**آفاق الاقتصاد العالمي – 2012**

[2]– صندوق النقد الدولي، **مرجع سابق**

[3]– احمد علو هل تعيد دول البريكس رسم ملمح النظام العالمي؟ **مجلة الجيش**، (العدد333) مارش 2013، ص 17.

أما روسيا تعتبر أقل من باقي دول البريكس من حيث التزانها بسيادة القانون، مع انخفاض الأداء الخاص فيما يتعلق بمكافحة الفساد، ودور النظام في تفاقم هذه الظاهرة، خاصة بعد الاتهامات الموجهة لها بساد في انتخابات 2011، هذا الأمر ألحق ضررا كبيرا بسمعة روسيا على الساحة الدولية. كما صنفها البنك الدولي في سهولة ممارسة الأنشطة التجارية في المرتبة 120 من أصل 183 دولة في العالم. أي قبل بقليل من البرازيل. وكانت روسيا في المرتبة 66 من أصل 143 دولة في تقرير التنافسية العالمية. كما تراجعت مع استشراء الفساد وعدم كفاءة البيروقراطية الحكومية[1].

يتفق العديد من الخبراء أن مسألة استدامة النمو الاقتصادي يفتقر إلى مناخ الاستثمار. يتطلب تحسينه من خلال الإصلاح السياسي الجاد، لأن روسيا تحتاج إلى محاكم عادلة، لإنقاذ القانون وحماية حقوق الملكية محاربة الفساد والابتزاز، فتح الاقتصاد لجلب الاستثمار الأجنبي. ويعتبرون أن كل هذه المشاكل ليست اقتصادية بقدر ما هي سياسية. فالحملة الانتخابية التشريعية والرئاسية لعامي 2011 و 2012، أظهرت بوضوح أن السلطات الروسية ليست مستعدة بعد لأي تغييرات سياسية حقيقية. واعتبر البعض أن إرث الفساد البيروقراطي السوفييتي هو سبب الطبيعة السياسية الروسية، فتحديات تحديث المؤسسات القانونية، ضعف سيادة القانون والفشل في إرساء مبادئ الحوكمة في روسيا التي انجرت على الفساد الأخلاقي لموظفي الدولة.فالصفقات العمومية تمنح للشركات المملوكة لأقارب المسؤولية في الدولة، كل الاتفاقات الحكومية موجهة إلى حلفائها بدل من اختيار أفضل شركة مؤهلة، تدخل السلطة التنفيذية في القضاء وتوجيه المسار القضائي. ويقول العديد من الخبراء أن روسيا لا يمكن أن تحقق نمو اقتصادي مستدام ما لم يتم حل المشاكل السياسية أو ما لم يحدث تحول سياسي[2].

أما الهند فقد بلغت التحديات السياسية ذروتها، وتنعكس على استشراء ظاهرة الفساد على مختلف المجالات، حيث انتشرت شبكات المافيا في جميع أنحاء الهند "مافيا راج" تعتبر أكبر هذه الشبكات، التي تتألف من مسؤولين حكوميين ، السياسيين، المنتخبين، والموظفين القضائيين، مطوري العقارات ... الخ ، هذه المجموعة تعمل بشكل جماعي في إطار خدمة مصالحهم الشخصية في دائرة تخصص كل طرف من هذه الاطراف ،بالإضافة إلى انتشار الرشوة والفساد البيروقراطي، ووفقا لمقياس الفساد العالمي لسنة 2009 تعتبر الاحزاب السياسية هي المؤسسات الاكثر فسادا في الهند، وحسب استطلاع للرأي العام العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أن أكثر من 58%

---

[1]- **المرجع نفسه ص** 18

[2] -Mark Beeson and Richard Higgott, **"Hegemony, Institutionalism and US Foreign Policy: Theory and Practice in Comparative Historical Perspective**", the British International Studies Association Conference, December 15-17, 2003, Birmingham. 14

من السياسيين في الهند هم أكثر الشخصيات فسادا،وفي نفس الدراسة أثبتت أن الحكومة غير فعالة في مكافحة هذه الظاهرة . أما الجهاز القضائي لم يسلم من ظاهرة الفساد المتمثل في التأخر في معالجة القضايا، ونقص في عدد القضاة ، تلقي الرشاوي من قبل المسؤولين[1].

كما توسعت دائرة الفساد لتشمل ضعف سيادة القانون وعدم شفافية العقود الحكومية ونفقاتها وانتشار الفساد الاخلاقي للموظفين الحكوميين وفي مؤسسات الدولة، كل هذه الامور الحقت أضرارا كبيرة على اقتصاد الهند وأدت إلى تخفيض معدل نموها الاقتصادي وإعاقة مسارها التنموي وعلى الرغم من الاجراءات المتخذة من طرف السلطات إلا أن هذه الظاهرة بقيت تتوسع في الهند ويمكن ارجاع ذلك الى الكثافة السكانية التي يشهدها البلد، مما أدى إلى ضعف الخدمات وانتشار الرشاوي للحصول عليها ، بالإضافة إلى إنعدام اليات الرقابة والمحاسبة لمحاربة الظاهرة[2].

أما في جنوب إفريقيا، وجهت انتقادات الرئيس "زوما" وبض من أعضاء حكومته لانتشار الفساد عللى المستوى الحكومي أو الهيئات المحلية، حيث انتشرت ظاهرة استغلال النفوذ واستفحال الرشاوي، ويرى البعض أن مثل هذه الظاهرة آخذة في الازدياد منذ تولي "زوما" لمنصبه 2009 وعلى الرغم من اعتراف الحكومة بتزايد هذه الظاهرة، واتخاذ الرئيس مجموعة من التدابير لمحاربتها، مع ذلك مقاضاة المسؤولين كانت انتقائية وتم التغاضي على الكثير من القضايا المشتبه فيها، كما زاد انعدام الشفافية عن الانفاق العمومي والمؤسسات العمومية والمشاريع والصفقات العمومية التي تعود في الغالب من نصيب مسؤولي الحزب الحكم.

من خلال استشراء المشاكل السياسية وانتشار الفساد في مختلف بلدان البريكس ، انعكس سلبا على سمعتها على المستوى العالمي، إذ تم تصنيفها من قبل منظمة الشفافية الدولية، من بين 177 دولة حسب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2013 وتحتل المراتب الاخيرة التي تعكس الدول الاكثر فسادا[3].

---

[1] – Mark Beeson and Richard Higgott, **OP CIT**

[2]– محسن، عادل شكي ، مجموعة البريكس والنظام العالمي الجديد .الحوار المتمدن –(العدد4114) ديسمبر 1014 انظر الرابط: http://www.ahewar.org

[3]– **المكان نفسه.**

جدول يمثل ترتيب دول البريكس حسب مستويات الفساد في القطاع العام 2013

الدولـــــــــــــــة	الترتـــــــــيب
البرازيـــــــــل	72
روسيـــــــــــا	127
الهنـــــــــــد	94
الصيـــــــــن	80
جنوب إفريقيـا	72

من خلال هذا الجدول يتضح أن دول البريكس من بين الدول الاكثر انتشارا لظاهرة الفساد السياسي، فهي تحتل مرتب متدنية جدا من 177 دولة دخلت ضمن هذا التصنيف، خاصة روسيا التي احتلت المرتبة 127 لتليها الهند في المرتبة 94، ببعدها الصين في المرتبة 80، أما البرازيل وجنوب إفريقيا فتتقاسمان المرتبة 72.

فالآثار السلبية للفساد السياسي التي انعكست على اقتصاديات دول البريكس، بما فيها عزوف العديد من الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في هذه الدول قد يؤدي الى تبطؤ نموها، وتتوسع دائرة الآثار السلبية يفقدان العديد من مناصب الشغل التي توفرها هذه الشركات وترتفع نسبة البطالة، ومن هنا تبرز التحديات الاجتماعية كتحصيل حاصل[1].

هذه المشاكل السياسية ألقت بضلالها على المستوى الاجتماعي الذي هو الآخر أصبح يشكل تهديدا لتطلعات دول مجموعة البريكس نحو البلوغ الى العالمية وسعيها لتحتل مراكز القيادة في العالم، فهي غالبا ما تعرض للنقد من طرف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية حول الاوضاع الاجتماعية التي يعيشها المواطن في دول البريكس[2].

ثانيا: التحديات الاجتماعية المؤثرة على دول البريكس

هناك الكثير من التحديات الاجتماعية التي تعيق مسار التنمية في دول البريكس، فارتفاع مستوى الفقر، وعدم المساواة في توزيع الثروات ، هي مشاكل مشتركة بين الدول الخمس ، فهناك جزء كبير من السكان غير قادرين على

[1]– قدوري مصباح، **مجموعة بريكس** .الحوار المتمدن، انظر الرابط: http://www.ahewar.org

[2]– **المكان نفسه.**

توفير السلع والخدمات الضرورية في حياتهم، وينعكس هذا في مؤشر التنمية البشرية الضعيف الذي سجلته دول البريكس . وهناك تحديات اخرى لا يمكن إنكارها التي تواجه هذه الدول وهي البطالة ، العمالة غير المؤهلة وغيرها[1].

فالفقر أصبح ظاهرة منتشرة في الصين، فتحولت البلاد من كونها كانت من اكثر المجتمعات متساوية في العالم إلى دولة غير متكافئة نسبيا،وتتزامن انتشار عدم المساواة مع التحول نحو النمو الاقتصادي والتركيز على المناطق الحضرية من خلال تشجيع مجال التصنيع على حساب القطاعات الأخرى، وهو ما أدى إلى تدهور الاوضاع الاجتماعية في المناطق الريفية. وذلك بسبب الاهتمام بالمناطق الحضارية التي تتمركز فيها المصانع وأهملت الريف ذو الطابع الزراعي الذي انتشر فيه مستوى الفقر إلى أعلى المستويات نظرا لاهتمام الحكومة بالتصنيع أكثر من الزراعة[2].

أما البرازيل سجلت ما بين 2003-2009، أن حياة واحد من أصل خمسة برازيليين تحت خط القثر أي ما يثدر بـ 14 مليون نسمة، وبنسبة 8% من السكان يعانون من نقص التغذية، وغالبا ما يتمركزبين الشمال والشمال الشرقي للبلاد وخاصة بين السكان الأصليين. وهذا ما يطرح إشكالية التمييز العنصري من خلال تهميش السكان الأصليين للبرازيل[3].

أما روسيا، على الرغم من احتياطاتها الضخمة من الموارد الطبيعية، إلا أنها ليست كافية للحفاظ على مستوى عال من متوسط الدخل بالنسبة للسكان ككل على المدى البعيد.فعائدات إنتاج النفط للفرد الواحد منخفضة نسبيا مقارنة بالدول النفطية الأخرى (مثل قطر ودول الخليج الأخرى وكذلك أذربيجان وكازاخستان والنرويج وغيرها). حيث يعيش أكثر من 18 مليون شخص في الفقر. وحسب مؤسسة التدقيق الروسية FBK. كما يتعارض احد الأدنى من الأجور كثيرا مع تكليف المعيشة. فمتوسط تكلفة المعيشة في الشهر يقدر بـ 210 دولار، في حين متوسط الراتب الشهري للعامل المتمثل في الحد الأدنى للأجور يقدر بـ 155 دولار. وعلى هذا الأساس أصبحت مسألة التخفيف في حدة الفقر تشكل عبء ثقيل على إدارة الرئيس "فلاديمير بوتين" Vladimir Putin، خاصة وأن إحصائيات الحكومة تشير إلى أن الطبقات الأكثر ثراء تزيد ثروتها بالمقابل يزيد الفقراء فقرا[4].

---

[1]- وليد ابراهيم حديفة، **القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا**، اطروحة دكتوراة في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق كلية العلوم السياسية قسم الاقتصاد الدولي،2015 ص ص 197-198.

[2] -David Marston: '**Liberalizing Capital Flows and Managing Outflows**'', INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2012. http://www.imf.org/external

[3] -Sebastian Dullien: ''**The Financial and Economic Crisis of 2008- 2009 and developing Countries**'', UNITED NATIONS, New York and Geneva, December 2010, P152.

[4] -Rashmi Banga: '' **Doing business in India**'' Gurgaon, Haryana, India 2012, p23.

المطلب الثاني : آفاق الدبلوماسية الاقتصادية على ضوء البريكس

هناك أربعة تصورات ممكنة في تطور البريكس هي الأكثر احتمالا:

1- الحفاظ على وضع "منتدى الدول الصاعدة " الموجود لمناقشة أجندة عالمية صاغتها بلدان أخرى وتحالفات فوق وطنية .

2- زيادة قدرتها على التأثير على جدول الأعمال العالمي باستخدام أدوات التكامل السياسي مثل توسيع عضويتها وبناء تحالف سياسي.

3- زيادة النمو الاقتصادي والتجارة بين دول البريكس عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي وبناء اتحاد اقتصادي كامل، وبفضل قوتها الاقتصادية المتنامية ، سيكون هذا الاتحاد قادرا على إيجاد إجابات للتحديات التي تواجهها هذه الدول.

4- السعي ليس فقط للتكامل الاقتصادي ولكن أيضا السياسي والثقافي، إن التكامل الاقتصادي إذا ما عزز إلى حد كبير، سيمكن الأعضاء من تحقيق قدرة تنافسية عالمية كافية لمعالجة المشاكل التي تواحه البشرية جمعاء[1].

وينطوي كل سيناريو على مجموعة مختلفة من مبادرات التكامل السياسي والاقتصادي التي يتعين تنفيذها. ويمكن أن تشمل الأولى، على سبيل المثال، إدخال خطوات السفر بدون تأشيرة بين هذه البلدان، وإنشاء هيئات فوق وطنية تكون لها الأسبقية على الهيئات الوطنية، ووضع حلول مشتركة للمسائل الأمنية، والسعي إلى سياسة خارجية منسقة، وإنشاء قوات عسكرية مشتركة للاستجابة السريعة، وإدماج المناطق المتاحة. ويمكن أن تشمل مجموعة الأدوات الاقتصادية مبادرات من قبيل إزالة الحواجز أمام التجارة، وضمان زيادة التوافق بن السلع الأساسية والعمل والأسواق الرأسماليو، أو إنشاء هيئات فوق وطنية ومناطق تجارة حرة مع بلدان أخرى. وهذا سيتم شرح السيناريوهات بالتفصيل[2]:

السيناريو الأول: المنتدى

بناء على الصورة الخلفية للتحول العالمي، اتضح أن المزيد من التكامل بين بلدان البريكس ظلت بعيدة عن منطقة استقرارهم، وهذا هو السبب في أن البريكس ظلت ناد للدول الناشئة. وبمجرد أن يكون هذا المنتدى قائما، فهو اليوم مجرد صوت واحد من الأصوات الكثيرة في السياسة الدولية. ومن الواضح أن كل دولة عضو في بريكس

[1] – Sebastian Dullien: ''**The Financial and Economic Crisis of 2008- 2009 and developing Countries**'', UNITED NATIONS, New York and Geneva, December 2010, P152.

[2]– Sebastian Dullien:LOC CIT P156

تفضل السعي لمصالحها الجيوسياسية والاقتصادية الخاصة بها والمشاركة في مجموعة متزايدة من النصات الإقليمية والدولية والتحالفات والنوادي. وفي الوقت نفسه، فإن تدهور الوضع الاقتصادي العالمي يدفع دول البريكس للدفاع عن أسواقهم الوطنية واللجوء إلى الحمائية. ولا تزال الاقتصاديات المحليةى تعتمد على الموارد وتتوقف على الابتكارات والمؤسسات المستعارة[1].

وقد حال رفض الحكومات الوطنية التخلي عن أي جزء من سيادتها السياسية والاقتصادية، مقترنة بالنظام المتشابك للاتزامات الخارجية لكل بلد، ومنعهم من تشكيل أي مؤسسات فوق الحدود الوطنية. ولا تزال بلدان البريكس حريصة على اللقاء في شكل اجتماعات دورية بين قادتها. وفي الوقت نفسه، فإن جيل النخبة السياسية التي أسست المنتدى قد غادر المشهد بالفعل ولم يرث حلفاؤه الإدارة السياسية الكافية لصياغة رؤية مشتركة. ولم يحدث أي توسع في بلدان البريكس، بل إن العديد من البلدان التي كانت قبل 15 عاما ينظر إليها على أنهم المرشحين المحتملين للانضمام إلى الحلف شكلوا أندية خاصة بهم[2].

ونظرا للتهديد النابع من انعدام الاستقرار المحلي على المدى الطويل الناجم عن عدة أسباب من الفشل المؤسسي، فقد قررت كل دولة عضو في بريكس على أن تذهب وحدها وخلت في تحالفات مع بلدان مجموعة السبعة على أساس حساب أن التأثير داخل منطقة معينة يمكن تبادلها للحصول على فرصة للتأثير على جدول الأعمال العالمي.

أن تطور المنظمات الأكثر ديناميكية الأخرى جعل دول بريكس تركز أكثر على بدل في حين يتوقع الحبراء أن قمة بريكس في عام 2030 ستكون سيناريو آخر.

وفي المنتدى يفترض مسبقا بعض الجمود، وبالتالي قد تكون أكثر ومع ذلك، فإنه لا يسمح للاستفادة من كامل الإمكانيات السياسية والاقتصادية لد الخمسة الكبار[3].

السيناريو الثاني: التحالف

بعد مواصلة الدول الغربية تجاهل الدعوات لإلاح المؤسسات السياسية والمالية في العالم، ركزت بلدان البريكس جهودها على تعزيز النفوذ لسياسي عن طريق خلق منظمة دولية كاملة. ودعت هذه المنظمة إلى أن تنقل إلى المجتمع

---

[1] – عادل شكي، **مرجع سابق**

[2] –Fodé Saliou Touré, **La coopération de l'Afrique avec les pays « BRICS » ; une troisième voie pour le développement de l'Afrique ?** " mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique" ,Université Québec à Montréal)Avril 2013, p.30.

[3] – IPID 31

النامي جدول أعمال الدول النامية التي لاتزال تكافح ضد المشاكل الاقتصادية وتحمل عبء الإصلاح الهيكلي. ولزيادة وزنها وقدرتها على الاستجابة لقضايا جداول الأعمال العالمية الرئيسية، فضلت الدول الخمس أن تضع جانبا خلافتها التاريخية ووقعت اتفاقا بشأن سبل ضمان الأمن المتبادل، وفي الوقت نفسه، يفضل كل بلد البحث عن إجابات مشتركة للتحديات الاقتصادية العالمية من تلقاء نفسها أو من خلال المنصات الدولية القائمة. ولا يزال مصرف التنمية في بريكس هو الأداة الوحيدة للتكامل الاقتصادي التي تستخدم في الغالب لتمويل المشاريع ذات الدوافع السياسية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هما الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلدان الخمسة، مم يمنعهم من مناقشة قضايا ملحة حقا[1].

وفي محاولة لتحقيق هذا الهدف، تعتمد بلدان البريكس استراتيجية ذات مستويين: تعزيز تمثيلها في نظام مؤسسا الحوكمة العالمية، ومنصات التواصل، مع توسيع عضويتها في الوقت نفسه بفتح الأبواب أمام بلدان أخرى. يذكر أن الأرجنتين هي أول دولة ستنظم إلى الحلف. في وقت لاحق، في محاولة لتعزيز أجندة روسيا واحتواء الصين، وروسيا تدير لجعل تركيا في مجموعة البريكس، وهي خطوة تعتبر على نطاق واسع نجاحا سياسيا كبيرا[2].

يعتبر تشكيل نظام العضوية متعددة المستويات في التحالف، ونتيجة لذلك فمن المحتمل أن يتم عرض عضوية إندونيسيا والمملكة العربية السعودية خلال مؤتمر القمة القادم للدول الناشئة في أنقرة عام 2030. لقد أخذت الدول المؤسسة للحلف وقتا طويلا لإكمال عملية مفاوضات شاقة لتحديد درجة السيادة التي كانوا على استعداد للتخلي عنها لصالح المنظمة التي أنشئت حديث. والاتفاق بين بلدان البريكس بشأن سبل ضمان الأمن المتبادل وقعت وثيقة أساسية لبناء تحالف الدول النامية مع أمانتها في مومباي الهندية، ومقر رئيسي في فلاديفوستوك الروسية، والجمعية البرلمانية في إسطنبول. وتجري تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق على أساس منتظم، في حين تتفوق قوات الرد السريع الجماعية التابعة للتحالف على الجيوش النظامية للعديد من الدول المتقدمة، سواء من حيث القوة العسكرية أو التطور العسكري[3].

إن التحدي الرئيسي في هذا السيناريو هو الحاجة إلى التغلب على الداخل بما في ذلك المنافسة في عدد من المناطق، والنزاعات الحدودية القديمة (في المقام الأول بين الهند والصين)، والتردد في مشاركة جزء من سيادة هذه البلدان لالح تحالف يدمج جميع الأعضاء بشكل كامل. ومن ناحية أخرى، فإن حقيقة أن البلدان المختارة تشترك في

---

[1]– محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، **مجلة الاقتصادية**، الشركة السعودية للأبحاث لنشر،(العدد 5652)، أفريل2012

[2]– ابراهيم حديفة، **مرجع سابق** ص 199

[3]– حكيمي، **مرجع سابق** ص 196.

مشاكل معينة لا يعني أنها تعتبرها مشتركة. ومن هذا المنظور، سيكون من الحالات الإيجابية في هذا الصدد منظمة حلف شمال الأطلسي، حيث تتمكن البلدان ذات التوترات التاريخية التي يعود تاريخها إلى قرون من النجاح في التعايش في هيكل عسكري واحد يتجاوز الحدود الوطنية، والبحث عن إجابات للتحديات السياسية والاقتصادية[1].

السيناريو الثالث: الاتحاد

تدهور الوضع الاقتصادي في الأسواق الناشئة، إلى جانب إطلاق ثورة صناعية ثالثة في البلدان المتقدة، منعت بريكس من الحفاظ على نموها الاقتصادي السابق. وفي ظل هذه الخلفية اختار قادة البلدان الخمسة استراتيجية للتنمية الاقتصادية الوطنية عن طرق تعزيز التكامل. لقد أصبح جدول أعمال بريكس السياسي مجرد وظيفة لتنميتها الاقتصادية، في حين أن الدول الأعضاء تتبع نموذجا يمكن فيه للاقتصاد القوى والمستدات التغلب على التحديات السياسية بأي حجم[2].

وعلى مدى السنوات الـ 15 الماضية، تغير جدول أعمال بريكس الاقتصادية بشكل كبير. بعد أن أنشأت العديد من المؤسسات ادعم التعاون في مجال الأعمال اليوم/ الخمسة الكبار أصبحت اتحادا اقتصاديا قويا . وتعد دول البريكس من بين أفضل 10 شركاء تجاريين لبعضهم البعض، وقد شرعت في تطوير عملة مشتركة. ومع ذل، فإن هذا الاتحاد هو أكثر من مجرد "منظمة تجارية حرة عالمية" أخرى – وهو مبني على مفهوم التنمية المستدامة ونهج جديد للابتكار بما في ذلك التطور التكنولوجي. وما يجعل هذا النهج فريدا من نوعه هو أن البلدان الخمسة تبذل جهودا مستهدفة ومبسطة لتطوير إمكاناتها الابتكارية، مع مراعاة الخصائص المميزة للنظم التكنولوجية لكل منها، وزيادة التركيز على الابتكارات للمواطنين في أسفل الهرم.

"إن دول البريكس لا تسعى إلى تحقيق تطورها المؤسسي،إلا أنها لا تسلط الضوء على سباق تكنولوجي ف الأسواق المتقدمة، بل إنهم يحاولون إيجاد حلول لمشاكلهم الداخلية الأكثر حيوية: الموارد الطبيعية والبيئية والقضايا الاجتماعية. وتشمل هذه الحلول "الدقة في زراعة الأراضي"، "الإنتاج الدقيق"، وأدوات الجتماعات. وتسعى التكنولوجيات التي تنتجها بشكل كبير لتقديمها في الأسواق الناشئة، بما في ذلك أفقر البلدان، وتحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في العالم[3].

---

[1]- إبراهيم السقا، **مرجع سابق** ص55

[2]- **المرجع نفسه** ص 56

[3]- عبد العزيز مروان، (.يوليو، .) 2411 بريكس عملق جديد يقوده بوتن لكبح جماح امريكا.انظر الرابط: https://arabic.sputniknews.com/news/

هذه التكنولوجيات بدأت بالفعل لاختراق جزء من رأس الهرم، والعثور على طريقا إلى السوق المتقدمة مما يؤدي إلى إنشاء نظام بيئي تكنولوجي عالمي كبديل عن النظام القائم على تركيز القدرات البحثية ف البلدان الغربية واليابان. وفي ظل هذه البيئة، يحد اتحاد اقتصاديات بريكس من أجندة سياسته الخارجية ويركز أكثر على التعاون مع الكتل التجارية الأخرى والبلدان المعزولة (إنشاء مناطق التجارة الحرة، وتكثيف العمل في مختلف مناطق العالم وتنويع محفظة مشاريعه). ومع ذلك، فإن الهدف الرئيسي للاتحاد لا يزال السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي بشكل أعمق[1].

الهيئة فوق الوطنية الرئيسية لدول البريكس هي اللجنة الاقتصادية التي تتخذ من شنغهاي مقرا لها والتي فيها كلا من بنك التنمية وصندوق النقد. كما تم إنشاء مديرية واحدة للأسطول التجاري في بريكس للتعامل مع قضايا النقل داخل الاتحاد. وتطبق بلدان البريكس سياسة مشتركة للتجارة الخارجية مع الآلاف من الغرف التجارية المشتركة في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، وفي ظل استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي في الأسواق الخاجية وتفكك منطقة اليورو، أنشأ الاتحاد الاقتصادي لبلدان البريكس وزارة التخطيط والتنبؤات الخاصة به، التي تضطلع بمهمة تحليل الكفاءات والقدرات الإنتاجية لبلدان البريكس في استراتيجيات معقدة وطويلة الأجل. وستون مبادرة التكامل الاقتصادي لبريكس، إذا أريد لها أن تصبح حقيقة واقعة، أن تتغلب على تحديات الرئيسية التالية: تدني مستوى التجارة المتبادلة وضعف الروابط الاقتصادية والمنافسة المتبادلة في الأسواق.

السيناريو الرابع: التعاون والشراكة

إن الإمكانيات المحدودة التي توفرها المبادرات لتنمية التجارة دخال "الخمسة الكبار" أكدت الحاجة إلى تعزيز أدواتها الاقتصادية والسياسية للتصدي للتحديات العالمية ا؟لأوسع نطاقا. ونظرا للأولوية التي وضعت على التكامل الاقتصادي، أصبحت القدرة التنافسية العالمية للبريكس العامل الرئيسي الذي يدفعها إلى مزيدا من التنمية. وفي الوقت نفسه، فإن البريكس أصبحت العامل الرئسي في حل مشاكل العالم النامي. وتمثل بلدان البريكس[2]، القرارات الرئيسية التي تعمل كدافع للنمو العالمي ومصدر حل للمشاكل العالمية الرئيسية، وأصبحت بلدان البريكس العامل الرئيسي للتصدي للتحديات العالمية وغير مضطرة إلى تحقيق أهداف تقع خارج مصالحها السياسية والاقتصادية.

[1]- عبد العزيز مروان، **مرجع سابق.**

[2]- مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، **قضايا ا رهنة-قمة دول البريكس:محاولة للتحول الجيو-اقتصادي .محاولة للتحول الجيو-اقتصادي.**2016

العقود الاقتصادة والثقافة، والتعلمية بين بلدان البريكس تسير في اتجاه الصعود. فما تعمل مجتمعاتهم على تعلم التخطيط لمستقبل العالم بأسره. وتقوم شركات من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا بتشغيل مشاريع إنمائية على نطاق عالمي، في حين أن النظام الفرعي السياسي للتحالف يدعم قوتها الاقتصادية[1] .

ومن الامثلة التوضيحية على وجه الخصوص مشروع البنية التحتية واسع النطاق المسمى " مفترق طرق لإفريقيا" لبناء النقل والمواصلات بين أكبر دول وسط وشرق وجنوب وغرب إفريقيا، وقد انضمت أكثر من 300 شركة من الدول الخمس الكبار إلى جهودها لتنفيذ هذا المشروع، في حين وفرت قوات الاستجابة السريعة والتابعة لمجموعة البريكس التي تعمل بموجب تفويض من الأمم المتحدة لتوفير الأمن أثناء تشييد الشريان القاري للنقل . هذه الأمثلة تتزايد باستمرار في عدة أوجه: أمريكا اللاتينية أصبحت مركزا عالميا للتكنولوجيات الحيوية، المصنعين في شمال شرق الصين لمنتجات التكنولوجيا الفائقة أكثر من الدول المتبقية في كل من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، في حين أصبحت روسيا المحور العالمي للعلوم الاساسية [2].

فإن التكامل كأولوية لا يؤدي إلى توسعا، فبدى من أن يكون كل بلد من البلدان الأعضاء قد أصبح قائدا سياسيا وتكنولوجيا واقتصاديا في منطقته يتحمل المسؤولية عن تنمية البلدان المجاورة له.وتشكل دول البريكس الآن نموذجا يحتذي به في مجموعة واسعة من المجالات الرئيسية[3]. إن نماذج السلوك وتوزيع الثروة العامة والتعليم والحوكمة العامة والممارسات التجارية والرعاية الصحية ومتطلبات التنمية المستدامة متضمنة ضمنا في أي مشروع من مشاريع بريكس.

ويستند نظام الحكم للبريكس إلى نموذج مؤسسي حيث تعمل الجمعية البرلمانية "مجلس الإدارة"، في حين أن "الرئيس التنفيذي" و "مجلس الإدارة"، تتألف من رؤساء هذه الدول من الحكومات، وممارسة الإدارة اليومية. وهم يديرون مهام محددة لحل المشاكل واللجان التي تتناول الابتكار والثقافة والدفاع والقضايا الاجتماعية وتطوير الأعمال[4].

- وبصرف النظر عن التحديات المحلية التي تميز بريكس وحدها، مثل الحاجة إلى إنشاء نموذج جديد يحكم العلاقات بين الدول ونظام فعال من الضوابط والتوازنات على هذا النطاق، وهذا السيناريو غير فعال في

[1]– مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، **مرجع سابق.**

[2]– مقالة خاصة :قادة مجموعة دول بريكس يتوصلون الى توافق حول قضايا هامة فى قمتهم الثالثة .شينخو، انظر الرابط: **http://arabic.news.cn/economy**

[3]– **المرجع نفسه.**

[4]– منتديات المحاكم والمجالس القضائية، مجموعة البريكس،**http://www.tribunaldz.com .**

التحديات والفرص التي تتيحها السيناريوهات السابقة. والتطور المتوخى للأحداث في حد ذاته لا يوفر أي شروط مسبقة لكي تبرز بلدان البريكس فس هذا الدور، وما إذا كان هذا السيناريو يمكن تنفيذه بنجاح فإنه يعتمد على قدرة بلدان البريكس على وضع مستقبل مشترك[1].

[1]- منتديات المحاكم والمجالس القضائية، **مرجع سابق.**

الخاتمة

الخاتمة

خلقت الدبلوماسية الاقتصادية فرصاً مواتية لتطور ونجاح اقتصاديات بعض الدول النامية.حيث أن فعالية الدبلوماسية الاقتصادية التي تبنتها دول البريكس، أدت إلى تصاعد معدلات نمو الاقتصاد ، وبالتالي اصبحت من الدول التي تأثير في النظام الدولي، فلمعدل المرتفع للنمو في دول البريكس، وفرص الأسواق الاقتصادية الوفيرة لمنتجاتها كلّها عوامل تؤكد على تدعيم مكانة دول البريكس في الساحة الدولية، وتجعل منها قوة اقتصادية لها تأثير في السياسة الدولية.

فكما أن الدبلوماسية الاقتصادية كان لها الفضل في إنشاء العديد من المؤسسات، انطلاق من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصولا الى منظمة التجارة العالمية، فقد كان لها دور كبير في انشاء تكتلات اقتصادية عديدة ، والتي تعتبر البريكس اهمها، حيث استطاعت هذه المجموعة والمتشكلة اساسا من خمس دول صاعدة بفضل استراتيجياتها الاقتصادية ان تحتل مكانة هامة على الساحة الدولية وأصبح لها دور في بناء المنظومة الدولية .

نتائج الدراسة

لعبت الدبلوماسية الاقتصادية دوراً هاماً في تطوير قواعد القانون الدولي ألاقتصادي حيث أوجدت قواعد قانونية تلائم الطبيعة الخاصة للعلاقات الاقتصادية الدولية، والمرونة التي تتصف بها .وقد راعت هذه القواعد من الناحية النظرية الأوضاع الاقتصادية المختلفة للدول، رغم أن الواقع يشير إلى أن الدول المتقدمة قد استفادت على نحو أفضل من الدول النامية من هذه القواعد، وذلك لبراعة الدبلوماسية الاقتصادية لهذه الدول في صياغة هذه القواعد أثناء المفاوضات.

التحدي أمام الدبلوماسية الاقتصادية يظهر في كيفية تحقيق تصالح الأنظمة المحلية مع القواعد الدولية، وجعلها متوافقة خاصة أن الأنظمة المحلية تتضمن المصالح الاقتصادية للمواطن العادي، بالإضافة إلى الوكالات التنظيمية، مثل التنظيمات المالية، ووكالات البيئة، ومؤسسات المجتمع المدني .فالدول المتقدمة أقنعت نفسها بأنها في حال جعلت أنظمتها المحلية متوافقة مع القواعد الدولية فإن ذلك سيفتح أمامها الأسواق العالمية,و هذا ما مكن ها من الاستفادة من دبلوماسيتها الاقتصادية ,على عكس الدول النامية التي كانت ممانعة لإحداث تغييرات في سياساتها المحلية، وطالبت بإحداث تغييرات في النظام الاقتصادي لصالح.

أن دول البريكس تعتبر قوة اقتصاديه وتكتل سياسي عالمي تجتمع فيه خمس قوى اقتصادية ذات نمو سريع من أربعة قارات في العالم استطاع، أن يشكل مرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة، ليشكل قوة دولية لَّ يستهان بها، وتتجه لأن تكون ذات وزن سياسي في كافة الهيئات الدولية، وتقف بإمكانياتها المتوفرة ضد فكرة القطب الواحد في التحكم في القضايا الدولية.

من أهم أهداف دول البريكس الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية الكبرى، كما تحرص على الدفع باتجاه إدخال إصلاحات في مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي،و تغيير النظام المالي العالمي ممثلً بنظام بريتون وودز، وكذلك قوانين منظمة التجارة العالمية، وتحسين تمثيلها وعضويتها في مؤسسات الأمم المتحدة.

النظام العالمي متجه إلى التشكيل وفق نظرية تعدد الأقطاب الدولية والتي ستلعب دو ا رً رئيساً في المرحلة المقبلة لتشكيل النظام الدولي بكافة المؤسسات الدولية وفي معظم المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ...إلخ وتتجه معظم دول العالم إلى الانخراط في تحالفات دولية بشكل متعدد لتحافظ على وجودها وتضمن استمراريتها والحصول على حاجاتها الدولية في ظل عالم مليء بالصراعات السياسية والاقتصادية وغيرها من التحديات المختلفة والتي سيكون فيها دور فعال للدبلوماسية الاقتصادية.

قائمة المراجع

1- الكتب:

أ- الكتب بالعربية

1. أحمد أبو الوفا، **قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (علما وعملاً)**، القاهرة:دار النهضة العربية، 1995، ص52
2. أحمد رجب، **الاقتصاديات الصاعدة تقود قاطرة النمو**، لمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2013.
3. إيريك بوتيه وميشيل فوكان" :**التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية**"تر .صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السوي رة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011
4. إلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، 2008)،
5. أمين شلبي، **في الدبلوماسية المعاصرة**، (القاهرة: عالم الكتب، 1997).
6. اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت، 1971،
7. بن عزوز محمد، **الإقليمية الجديدة – الصورة الجديدة للإندماج الإقتصادي الإقليمي**
8. براهما تشلاني، **بريكس تبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي**، مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2012،
9. جان جوزيف بوالو" :**الاقتصاد الهندي**"، تعريب د .صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011 -
10. جوزيف س ناى، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، نقله إلى العربية د. محمد توفيق، العبيكان للنشر، السعودية،(2007)
11. جون هندرسون مارك هرندر، تر: خضر خضر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنصور، 1985، ص 130.
12. حمدي رضوان،القتصاد الدولي : **الصالة الفكرية والديناميكية الواقعية**، ط1 ،) القاهرة : جامعة عين الشمس، مصر (2002)
13. مايكل هدسون، **الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)،

14. ماهر بن إبراهيم القصير، **تكتل دول البريكس، نشأه اقتصادياته أهدافه،** (القاهرة: الفكر العربي، 2014).

15. مطونيوس حبيب، **بعض مسائل العولمة وتداعياتها غي الوطن العربي،** دمشق: دار الرضا للنشر ، 1999.

16. الموسوي ضياء مجيد، **العولمة واقتصاد السوق الحرة،** ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005

17. نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية،** (عمان: دار الجهينة للنضر و التوزيع، 2007).

18. ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الوسط وشمال افريقيا من بطرس الكبر حتى فلديمير بوتين** ، ط1 ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان ، 2013

19. سويزي بول، "**الشركات والبنوك متعددة الجنسيات**"، تر: سعود عياش، دراسات عربية، (ع9،) (جوان 1987)، ص96

20. عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

21. عبد القادر سيد أحمد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب،** بيروت: معهد الإنماء العربي، 1987

22. عبد العليم طه، **إشكالية التكامل الإقتصادي العربي،** دراسة قدمت لدى معهد البحوث والد راسات العربية، القاهرة، 1993،

23. عبيكان عبد العزيز بن ناصر، **الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي،** (شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، 2008)

24. عز الدين فودة، **النظم الدبلوماسية،** القاهرة: مكتبة الآداب، 1989

25. عماد حبيب دويلات، **الدبلوماسية الاقتصادية،** دار المرساة، 1996، ص 118.

26. عثمان أبو حرب، **الإقتصاد الدولي،** الأردن: دار أسامة، 2008

27. فرانكل جوزيف، **العلاقات الدولية،** (تهامة للنشر: جدة، 1984)،(،) القاهرة :مؤسسة الهرام، مركز الهرام للدراسات السياسية والستراتيجية ، مصر ،(2011)،

28. العجمي مبارك سعيد **عوض، المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية**، رسالة ماجستير: (جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011)

29. الزايد سارة عبد اللطيف سعود، **المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية**، رسالة ماجستير: (جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012)

30. سهى شويحنة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة ماجستير: جامعة حلب، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، 2013، ص 17

31. وائل ياسر العاقل، **النفط وأثره في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب،2007 ص190.

32. منير مباركية، **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند**، رسالة دكتوراه، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015-2016)،

33. مصطفى النشار، مابعد العولمة، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

ب- باللغة الاجنبية:

1. Camelia Minoiu And Sanjay G Reddy, **Develpment Aid And Economic Gowth : A Positve Long-Run Relation**, IMF WORKING paper, IMF institue, 2009
2. CHRPSTIAN DEBLOCK, **Régionalisme économique et Mondialisation : que nous apprennent les théories? Centre détudes internationales et mondialisation** CEIM. Université du Québec, Montréal. 2005
3. Collins Stephen, **The Efficacy Of Economic Sanctions**, **Economic Sanctions And American Foreign Policy In The Unipolar** Era, Kennesaw State University, 2009
4. Dianne E Rennack, **Korea North Economic Sanctions**, Report For Congress, CRS, 2006

5. Corneliu MUNTEANU *__The impact of economic diplomacy over national economic security__. __Case study on Eastern Partnership region International Economic Relations faculty Moldova__
6. Dominique Wolton, __l'autre mondialisation__, Flammarion, paris 2004,
7. Dianne E Rennack, __U.S economic sanctions and the authorty to lift restrictions specialist in foreign policy legislation__, CRS, Iran, 2014.
8. Dianne E Rennack, __SudanEconomic Sanctions__, __Report For Congres__s, CRS, 2005,
9. Escriba-FolchAbel, __Dealing With Tyranny__ : __International Sabxtions And Autocrats Duration__, Institut Barcelona d'esudisinternacionals), Barcelona, 2008,
10. Fodé Saliou Touré, __La coopération de l'Afrique avec les pays « BRICS » ; une troisième voie pour le développement de l'Afrique__ ? " mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique" ,Université Québec à Montréal)Avril 2013
11. H ardent,__l'imperialsme__ ,paris,fayard,1982H.G.MANNUR ; Internationl Economocs, Vikas publishing House PVT LTD, second edition, 1996
12. Ian Goldin, Halsey Rogers and Nicholas __stern__,__The Role And Effectiveness If Development Assistance__, Lessons From

World Bank Experience, A Reseache Paper From The Development Economics Vice Presifency Of The World Bank,2014

13. Malcom N.Shaw, **International law** (Cambridge, UK, Fifth edition, 2003),
14. Mark Beeson and Richard Higgott, "**Hegemony**, **Institutionalism and US Foreign Policy**: **Theory and Practice in Comparative Historical Perspective**", the British International Studies Association Conference, December 15-17, 2003, Birmingham. 14
15. OsiejaHelen, **Economics Sanctions as an Instrument Of Foreign Policy Of The UbitedStates** : In The Case Of The U.S, Florida, USA, 2006
16. Paolo Garonna, **AbdurChowfhur**, **Effective Forgein Aid Economics Integration And Subsifiarty**, lessons from europ, discussion paper series, Geneva, Switzerland, 2007
17. Pavol Barany, **Modern Economic diplomacy**, **Publication Of Diplomatic Club**, actual problems of economics, 2009
18. Patrick Ferras, **L'Impact du partenariat entre les BRIC** (**Bresil**, **Russie**, **Inde et Chine**) **et les pays Africains sur L'évolution du régionalisme sécuritaire** (Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire; IRSEM :2010
19. RomihDejan and KlavdijLogozar, **Economic Diplomacy Of A Small State–The Case Of Slovenia**, Conference Clute Institute International Academic Texas, USA, 2014

20. Ranna S & Chatterjee B, **introduction : the role of embassies**. **In K.S Rana & B Chatterjee** (eds), Economic diplomcy : India's experience jaipur : CUTS International, 2011, P3.

21. RomihDejan and KlavdijLogozar, **Economic Diplomacy Of A Small State–The Case Of Slovenia**, Conference Clute Institute International Academic Texas, USA, 2014

22. Rashmi Banga: '' **Doing business in India''** Gurgaon, Haryana, India 2012

23. Sander R.Yul, **international economic diplomacy**, **mutationsin in post–modern times** : Netherlands Institute of International Relations, 2013, P : 08.

24. Sebastian Dullien: **''The Financial and Economic Crisis of 2008– 2009 and developing Countries''**, UNITED NATIONS, New York and Geneva, December 2010

25. Stive Chan, **Chaina the U.S and the Powor Transition Tbcory**: **A Critique**, New York: Rouledge,2008

26. Yavus Ali, **The Role Of Foreign Aid In Economic Devlopment Of Development Countries**, Suleyman Demirel University, Turkey,2013.

2– المجلات:

أ– باللغة العربية:

1. احمد الغندور ، " التكتلت القتصادية الدولية في العالم المعاصر –دراسة " ، **مجلة السياسة الدولية** ، (**العدد05**) القاهرة : مؤسسة الأهرام : مركز الهرام للدراسات السياسية والستراتيجية ، مصر: (1996).

2. احمد علو هل تعيد دول البريكس رسم ملمح النظام العالمي؟ **مجلة الجيش**، (**العدد333**) 2013

3. أمين شلبي، "هل مازال الدبلوماسي ضرورة"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة الثانية والثلاثون،(**العدد126**) ،1996.

4. [1]- بن لخضر محمد العربي، تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي، جامعة طاهري محمد - بشار – الجزائر، **مجلة البشائر الاقتصادية**،(**العدد 4**) ، 2016،

5. كرام محمد الأخضر، لدبلوماسية غير الحكومية بين حداثة المفهوم وفعالية التأثير، **دفاتر السياسة والقانون**، (ع**13**)، جوان 2015-.

6. محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، **مجلة الاقتصادية**، الشركة السعودية للأبحاث والنشر،(**العدد 5652**)، أفريل2012.

7. محمد العسومي" مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية "**آفاق المستقبل**، عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،(**العدد19**) ، 2013

8. محمد عبد الفوضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، **سلسلة عالم المعرفة**، (**العدد 16**)

9. محمد فايز فرحات،" الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي "، **مجلة السياسة الدولية** ،(**العدد 185**)

10. منير مباركية، "القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية مابعد 2015"، **رؤية إستراتيجية**، (الجزائر: جامعة عنابة، قسم العلوم السياسية، (جانفي 2015)،

11. سيف نصرت توفيق الهرمزي، تحليل (هانز مورجانثو) لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، (**المجلد 01**)، ،(**العدد 01**)، 2013.

12. عاطف معتمد عبيد واخرون ، البرازيل القوة الصاعدة من أميركا اللتينية، **سلسلة ملفات القوى الصاعدة**(**العدد الثالث**) الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، قطر،(2010).

13. فريد ميليش، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**،(**المجلد 36**)،(**العدد 06**)، 2014،

14. الطيف عبد الكريم ، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، **مجلة علوم الاقتصاد والتسير والتجارة** ، (**العددر30**) الجزائر 2014.

15. لبريكس وأفريقيا، **مجلة أفريقيا قارتنا**، القاهرة، ا(**لعدد الرابع**)، أفريل 2013.

ب- باللغة الاجنبية:

1. Barma et al, N. G. A World Without the West? Empirical Patterns and Theoretical Implications. **Chinese Journal of International Politics** (**Vol**, **2**) (2009)
2. Brütsch, and Papa). Deconstructing the BRICs:Bargaining coalition, imagined community or geopolitical fad? In C. a. Brütsch (Ed.), Centre for Rising Powers (p. **CRP Working Paper No**. **5**). Cambridge: Department of Politics and International Studiess, University of Cambridge. . (2012)
3. Carsten Rauch & Iris Wurn, Making the world safe for power transition: towords a conceptual combination of power transition theory and hegemony theory", **journal of global faultlines**. KeeleUniversity,united kingdom. Vol:01, N01, 2013 -Kupchan, C. A. No One's World. The West, The Rising Rest, and the Coming **Global Turn** (**Vol**. **47**). New York: Oxford University Press. (2012).p31
4. Laidi, Z. The BRICS Against the West? **CERI Strategy Papers**(**N° 11**),. ceri strategy (2011, november). papers. Retrieved from www.ceri-sciences-pro.org

3- Nicholas Bayne,Stephen Woolcock* The New Economic Diplomacy: Decision-making and Negotiation International Economic Relations*...Ashgate Publishing, Ltd., 2011

4- . الرسائل الجامعية:

1. انس رياض جواد،**تأثير القوى الصاعدة على المكانة العالمية للقتصاد المريكي** (، رسالة ماجستير غير منشورة (، بغداد : كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق

2. وائل ياسر العاقل، **النفط وأثره في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب،2007 ص190

3. وليد ابراهيم حديفة، **القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا**، اطروحة دكتوراة في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة دمشق كلية العلوم السياسية قسم الاقتصاد الدولي،2015

4. الزايد سارة عبد اللطيف سعود، **المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية**، رسالة ماجستير: (جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012)

5. منير مباركية، **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية، دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند**، رسالة دكتوراه، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2015-2016)،

6. سهى شويحنة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة ماجستير: جامعة حلب، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي،

7. العجمي مبارك سعيد عوض، **المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية**، رسالة ماجستير: (جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011)

8. فاتح عمارة، **دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية مجموعة البريكس (BRICS)** أنموذجا، رسالة ماجستير: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015

9. فاتح النور رحموني، **الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية**، محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 208.

10. صلاح الدين حمد، **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية سوريا أنموذجا**، أطروحة دكتوراه: (جامعة دمشق: كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2015).

5- **التقارير** :

1- صندوق النقد الدولي :مجلة التمويل والتنمية،" الأسواق الصاعدة تشب عن الطوق"، ديسمبر 2010 - ،.
مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، قضايا راهنة-قمة دول البريكس:محاولة لتحول الجيو-اقتصادي . محاولة للتحول الجيو-اقتصادي.

2-صندوق النقد الدولي " :آفاق الاقتصاد العالمي – 2012

[1]-Reilly James, China'sUnilateral Sanctions, Csis.Org/File/Publication

الروابط الالكترونية

أ- باللغة العربية

1. جان زغلر، الحرب العالمية الثالثة (دائرة حاليا ضد العالم الثالث)، أنظر الرابط: **www.syasso.org**

2. جارش عادل، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، المركز الديمقراطي العربي، أنظر الرابط:
3. www.democratic.de/?p=38993.(2019/01/03) ،
4. يونسي وليد، دور القوى الصاعدة "Brics" وتأثيرها في النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي، أنظر الرابط:
5. www.democratic.de/?p=43001 ..(2019/01/04) ،
6. كارن أبو الخير" :عالم بلا أقطاب، الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي " www.siyassa.org
7. مايكل جرين، "القوى الصاعدة تنافس لا تناغم والتنوع بأمريكا يجدد شبابها، تر: إبراهيم عباس"، أنظر الرابط: http://www.al-madina.com/node/436789-html، (2019/01/24).
8. محمد حسين سبيتي، "النظام العالمي الجديد: منطق المعادلات الضفرية يسود العلاقات الدولية" أنظر الرابط: http://www.inbaa.com،(2019/01/22).
9. محمود خليفة جودة محمد، أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991-2010، أنظر الرابط:
10. www.democratic.de/?p=،
11. محسن الندوي، "الرؤية الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي"، أنظر الرابط: http://tamazirtpress.net/m/news804.html، (2019/01/21).
12. محسن، عادل شكي ، مجموعة البريكس والنظام العالمي الجديد .الحوار المتمدن -(العدد4114) ديسمبر 1014 انظر الرابط: http://www.ahewar.org
13. عبد العزيز، مروان(.يوليو، .) 2411 بريكس عملق جديد يقوده بوتن لكبح جماح امريكا.انظر الرابط: https://arabic.sputniknews.com/news
14. عودت ناجي الحمداني ، '' دور دول بريكس في اقامة نظام عالمي متعدد القطاب '' ، تاريخ النشر 22تش
15. رين الثاني، انظر الرابط: .http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/36189

16. قدوري مصباح، مجموعة بريكس .الحوار المتمدن، انظر الرابط: http://www.ahewar.org

17. غلوبال تايمز، الدبلوماسية الاقتصادية سيق ذو حدين، أنظر الرابط: www.arabsino.com/article،

18. مقالة خاصة :قادة مجموعة دول بريكس يتوصلون الى توافق حول قضايا هامة فى قمتهم الثالثة . شينخو، انظر الرابط:http://arabic.news.cn/economy

19. منتديات المحاكم والمجالس القضائية، مجموعة البريكس، . http://www.tribunaldz.com

ب- باللغة االاجنبية

[1] -BRICS Sanya Declaration. (2011, 4 14). 3rd summit. Retrieved from Third Summit : Sanya Declaration: http://brics2016.gov.in/upload/files/document/57566e28a911e3rd.pdf

2- Davd Marston: 'Liberalizing Capital Flows and Managing Outflows'', INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2012. http://www.imf.org/external

3- Stewart M. Patrick , The BRICS: Three Things to Know, Council on Foreign Relations, 8 July 201http://www.cfr.org/internationalorganizations-and alliances/brics-three-things-know/p36759

4- 2nd Report Bof Session 2006-07, House Of Lords, The Impact Economics Sanction, published by the authority of house of lords, london, 2007,

[5]-the militrarybalance, hnternational hnstitut for studies , oxford university press, london.2000

6-Economics, P.. World in 2050: The BRICs and beyond: prospects, challenges and opportunities. London.January: Economics, PwC . (2013).

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع هام في العلاقات الدولية فمن جهة يبحث في موضوع اقتصادي من خلال تناول الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تنامي اقتصاديات الدول الصاعدة ومن جهة أخرى يتناول تأثير القوى الصاعدة في النظام الدولي من خلال تناول تكتل البريكس الذي يعد احد التكتلات الكبرى في العالم والذي يتكون من خمس دول تنتمي إلى قارات مختلفة، تمتلك اقتصاديات قوية جعل منها وفي ظل هذا التكتل لاعبا هاما في العلاقات الدولية في الوقت الراهن.

تنطلق الدراسة من تساؤل مركزي يتمثل في كيف لعبت الدبلوماسية الاقتصادية دورها في تغيير موازين القوى الاقتصادية العالمية على ضوء دول البريكس؟ حيث تم الربط بين ثلاث متغيرات رئيسية وهي: الدبلوماسية الاقتصادية، القوى الصاعدة المتمثلة في مجموعة بريكس، والنظام الدولي، حيث أن هذه الدراسة استطاعت الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الربط بين هذه المتغيرات الثلاثة لتتوصل في الأخير للنتائج التالية:

- أن الدبلوماسية الاقتصادية لعبت دورا هاما في صعود هذه القوى.
- أن القوى الصاعدة أصبحت منافس كبير للقوى التقليدية في النظام الدولي.
- النظام الدولي سيشهد تغيرات في المستقبل في ظل وجود قوى صاعدة كالبريكس.

This study deals with an important topic in international relations. On the one hand, it deals with an economic issue through dealing with economic diplomacy and its role in the growth of the economies of the emerging countries. On the other hand, it deals with the influence of the emerging powers in the international system through dealing with the BRICS bloc, which is one of the largest blocs in the world, Five countries from different continents, with strong economies, have made it an important player in international relations at this time.

The study begins with a central question: How did economic diplomacy play its role in changing the balance of world economic power in light of the BRICS countries? Three main variables were linked: economic diplomacy, the emerging powers of the BRICS Group, and the international system. This study was able to answer this problem by linking these three variables to reach the following conclusions:

-That economic diplomacy played an important role in the rise of these forces.

-That emerging powers have become a major competitor to the traditional forces in the international system.

-The international system will witness future changes in the presence of rising powers such as the BRICS.